مصاحف الصحابة
دراسة في التاريخ والإشكالات

الدكتور
محمود عبد العزيز أحمد عبد الجواد
مدرس قسم الشريعة الاسلامية
كلية دار العلوم
جامعة القاهرة

ملخص:

لطالما كانت مصاحف الصحابة مدعاة للنظر ومحلًّا للبحث في القديم والحديث، حيث تلبث عندها العلماء من شتى الفنون سبرًا لطبيعتها، وجوابًا عن الإشكالات المتعلقة بها، وليست غاية هذا البحث الإحاطة بجهود هؤلاء العلماء، ولا بزوايا النظر إلى مصاحف الصحابة، بل قصارى ما يريده الباحث ثمة التوفر على صفة هذه المصاحف من حيث ثبوت القرآنية لها فيما خالفت فيه المصحف العثماني، أو انتفاؤها عنها، مع النظر في اعتقاد الصحابي فيما قرأه من القرآن فاحتمله عنه الناس بسبيل السماع، أو أثبته في مصحفه –وكذا ما قصد إلى الكف عن إثباته– فتلقوه مكاتبة. ذلك أن للمسألة جهتين: جهة الصحابي وما رآه فيما قرأ وكتب من القرآن، وجهة ما نراه الحق في المسألة في نفس الأمر.

وينتظم هذا البحث بعد المقدمة فصلين وخاتمة، فأما الفصل الأول ففيه التأريخ لهذه المصاحف، والتمهيد للموضوع بذكر المقدمات المتعلقة بالمصحف، ومصاحف الصحابة، والقراءات الشاذة، وبيان من نُسبت إليهم مصاحف من الصحابة، وما آلت إليه هذه المصاحف، مع عرض لمظاهر المخالفة بينها وبين المصحف العثماني، وذكر طرفٍ من تاريخ مخالفة هذا الأخير. وأما الفصل الثاني ففيه التوفر على الإشكالات التي تتعلق بهذه المصاحف من القراءة بالمعنى، ومحلها من الحروف السبعة، وصلتها بالجمع العثماني، وصفتها يوم أمر عثمان بإحراقها من جهة التواتر والآحاد، وما الذي حمل عثمان –رضي الله عنه– على ذلك، وكيف رآها أصحابها من الصحابة رضي الله عنهم. وآخر البحث خاتمةٌ نعرض فيها ما انتهى إليه من نتائج.

Abstract:

The personal Qur'anic codices of the Prophet's Companions have long been a subject of scholarly examination and inquiry, both in the past and present. Scholars from various disciplines have delved into these codices to understand their nature and to address the questions surrounding them. However, the aim of this study is not to encompass all the efforts of these scholars or the various perspectives on the Companions' codices. Rather, it seeks to focus on the status of these codices in terms of their alignment with Qur'anic authenticity, particularly in cases where they diverge from the ʿUthmānic codex.

This study is structured into an introduction, two chapters, and a conclusion. The first chapter provides a historical account of these codices and lays the groundwork by presenting preliminary discussions related to the Qur'anic codex, the Companions' codices, and anomalous readings (qirāʾāt shādhdha). It also identifies the Companions attributed with having personal codices, discusses their eventual fate, outlines the points of divergence between these codices and the ʿUthmānic codex, and highlights aspects of the historical controversy surrounding the latter.

The second chapter addresses the issues associated with these codices, including their relation to interpretative readings (qirāʾah bil-maʿnā), their position concerning the seven Aḥruf, their connection to the ʿUthmānic compilation, their classification at the time of ʿUthmān's directive to burn them—whether they were considered mutawātir (widely transmitted) or āḥād (individually transmitted)—the rationale behind ʿUthmān's actions, and how the Companions who owned these codices viewed them.

The study concludes with a summary of the findings derived from the research.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد،

فلم يزل المسلمون على مر الأيام وكرِّ الأزمان ممسِّكين بسلامة النص القرآني، يؤمنون بأنه كلام الله تعالى، نزل به جبريل على قلب النبي ﷺ فبلغه كما تلقاه، وتلك عندهم حقيقة قائمة في القرآن، لا تتفاوت فيها جملة القرآن وأفراده من السور والآيات، بل ومن الحروف والكلمات؛ من أجل هذا كان الطعن في حرفٍ واحد من القرآن –بالشك في ثبوت هذه الحقيقة له– بمثابة الطعن في القرآن كله. وهذا البحث الذي بين أيدينا يعرض لجانب من جوانب تاريخ القرآن الكريم اتخذه بعض الناس –في القديم والحديث– سبيلًا للقول بوقوع التحريف فيما بين أيدينا من القرآن، أو أن حظه من السلامة لا يعدو ظاهر العلم وغالب الظن. وذلكم "مصاحف الصحابة" التي نقلت لنا جوامعُ الحديث ومصنفات التاريخ والتراجم – فضلا عن كتب المصاحف والقراءات وعلوم القرآن– جانبًا من أخبارها وطرفًا من محتواها.

والحق أن هذا الباب تتنازعه علوم شتى وفنون مختلفة، فإنه من جهة صلته بالقرآن معجزةً دالةً على صدق النبي ﷺ مبحثٌ كلامي، ومن جهة تعلقه ببيان حد القرآن الذي تُعرف به الأحكام ويُوقف على التكاليف مسألة أصولية، ومن وراء علم الأصول –ولا ريب– تنشأ صلته بالفقه والفروع. وبين علمي الأصول والكلام أثرُه في طعن طائفة من الفرق في سلامة القرآن، ونزاع أخرى في عدالة الصحابة –أو بعضهم– وكفايتهم. وأما اتصاله بالقراءات وعلوم القرآن فظاهر غني عن البيان.

ولعل هذا الإجمال بحاجةٍ إلى تفصيلٍ يكشف عن أهمية المسألة ووجوه الإشكال فيها. فلقد احتج المتكلمون لنبوة محمد ﷺ بظهور المعجزات على يديه، وأظهرها دلالةً على ذلك القرآن الذي ثبت بالتواتر، فكان من جملة ما عُورض به هذا الدليل نفيُ التواتر في آحاد آياته استنادًا إلى اختلاف مصاحف الصحابة، وعدمُ اشتمال مصحف ابن مسعود –رضي الله عنه– على المعوذتين والفاتحة.[١]وكذا قُدح فيه بأن إعجازه إن كان راجعا إلى بلاغته فقد اختلف في إدراكها الصحابة، حتى أنكر ابن مسعود رضي الله عنه –فيما يزعمون– بعضه، وزاد فيه أُبي –بدعواهم– سورتي الخلع والحفد. وإن كان راجعًا إلى خلوه من الاختلاف وسلامته من التناقض فإن ذلك واقع فيه –زعموا– وبرهانه ما حوته مصاحف الصحابة من وجوه الخلاف والتباين.[٢] ولقد اتخذت طائفة من رجال الجدل المسيحين ذلك سبيلا إلى الطعن في القرآن من قديم.[٣] وعلاوة على ذلك، توسلت طائفة من الشيعة الأخباريين بخبر هذه المصاحف وما كان بينها من الخلاف للقول بأن مصحف الجماعة الذي بين أيدينا قد اعتراه التحريف، ووقع فيه الزيادة والنقصان.[٤] على أن الثابت المعتمد عندهم في القديم والحديث القطع

---

[١] انظر الآمدي، أبكار الأفكار (٩٤/٤ وما بعدها).

[٢] انظر الإيجي، المواقف، (ص ٣٥٠ وما بعدها).

[٣] انظر الكندي، عبد المسيح بن إسحاق، رسالة إلى عبد الله الهاشمي، (ص٧٨ وما بعدها). وابن حزم، الفِصل، (٦٤/٢). وجولدتسير، مذاهب التفسير الإسلامي، (ص١٦).

[٤] انظر الجزائري، السيد نعمة الله، منبع الحياة، (ص ٦٦ وما بعدها). وينتهي الدكتور محمد عابد الجابري إلى غياب الدليل القاطع على وقوع التحريف بعد الجمع العثماني، غير أنه ممكن فيما كان قبله، وذلك عنده لا يعارض قول الله تعالى: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون". انظر الجابري، مدخل إلى القرآن الكريم، (٢٣٢/١).

بتواتر القرآن وسلامته، حتى وُصف من خاض هذه العَماية منهم "بالشرذمة القليلة من هذه الأمة ممن لا اعتداد بهم في جماعة الشيعة الإمامية."[٥]

ثم كان في بعض ما ورد في هذه المصاحف –أو بالأحرى ما لم يرد فيها– ما اتخذه النظام من المعتزلة سبيلا إلى الطعن في ابن مسعود –رضي الله عنه– ؛ أن لم يكن بوسعه الاهتداء إلى قرآنية المعوذتين "بعجيب تأليفهما، وأنهما على نظم سائر القرآن المعجز للبلغاء".[٦] وفضلا عن ذلك طعنت طائفة من الشيعة في عثمان –رضي الله عنه– بحرقه المصاحف.[٧]

ولما كان القرآن أصلَ الأحكام، وبه يُعرف ما دونه من المصادر، فلا جرم عُني الأصوليون ببيان حده، وما هو داخل فيه، وما هو خارج عنه مما سموه "القراءات الشاذة"، فبحثوا ماهيتها، واختلفوا في إمكان التعويل عليها في استنباط الفروع والوقوف على الأحكام.[٨] وبأثرٍ من هذا الاختلاف في الأصول كان تباين المذاهب في طائفة من الفروع. ولمصاحف الصحابة بذلك المبحث أوثق صلة، ولا يبعد أن يقال: إن مدار هذا المبحث عليها، حتى لا يكاد يعدوها.

ولعله من الظاهر المستغني عن البيان ذكرُ محل المسألة من علوم القرآن، إذ تعاورت منه فنونًا كثيرة، فهي من جهة القراءات بعضُ أنواعها، ولا يضر في ذلك تسميتها بالشاذة أو إضافتها إلى الآحاد، وعلى استقصائها وبيان ما حوته عمادُ كتب "المصاحف". ثم هي مجلى للحروف السبعة، وصلتها بجمع القرآن

---

[٥] نقله عن نور الله التستري معرفةُ، محمد هادي، التمهيد في علوم القرآن، (١٧١/٨). وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث تواتر القرآن.

[٦] ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، (ص٧١). وقد عرض الأصوليون لبحث هذه المسألة في باب الأخبار. انظر مثلا: الغزالي، المستصفى، (ص١١٤). والرازي، المحصول (٣٣٥/٤).

[٧] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (٢٤٠/١).

[٨] انظر مثلا: الزركشي، تشنيف المسامع، (٣٥٥/١ وما بعدها). وابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، (٢١٤/٢).

وتاريخه لم تزل محل بحث وسؤال، فلئن كانت بعضَ الحروف السبعة فهل انتظمها مصحفُ أبي بكر؟ وفيم استبعدها عثمان –رضي الله عنهما–؟

ذلك طرف من وجوه الإشكال في المسألة ومظاهر عناية علمائنا بها، وأما الدرس الغربي فسلك –ولا عجب– شِعبًا آخر. لقد عُني الدارسون ثمة بتاريخ القرآن، وشغلهم من هذا التاريخ بخاصةٍ تحديد الزمان الذي "استوى" فيه النص القرآني، فصار "مُغلقًا"، وأضحت له نسخة "رسمية" معتمدة يُقضى على ما دونها بالشذوذ. وقد تفاوتت آراؤهم في هذا بين مثبتٍ للجمع العثماني كنولدكه وشفالي[٩]، وقائلٍ بتأخر هذه النسخة المعتمدة إلى زمان الوليد بن عبد الملك كبول كازانوفا وألفونس منجانا، وثالثٍ غالى فزعم أن استقرار النص القرآني لم يكن قبل نهاية القرن الثامن الميلادي كجون وانسبرو، أي بعد نحو قرن ونصف من وفاة النبي ﷺ.[١٠]

على أن ما يسترعي انتباهنا في هذا المقام هو أن مصاحف الصحابة كانت محل توفر في الدرس الغربي، وأن بعض الدارسين رآها ثمرةً لرغبة فريق منهم في استجلاب المكانة وتحصيل المناصب، وما كان لهم إليها من سبيلٍ–عنده– إلا هذه المصاحف، فكان أن شرعوا في تدوينها بعد وفاة النبي ﷺ على غير مثالٍ سبق في حياته. وعنده أن مصحف عثمان والجماعة لم يك إلا مصحفًا شخصيًا

---

[٩] على الرغم من نقدهما مرويات الجمع العثماني للقرآن من وجوه مختلفة إلا أن نولدكه وشفالي سلما بوقوعه في الجملة. انظر نولدكه وشفالي، تاريخ القرآن، ترجمة د. جورج تامر وآخرين، (٢/٢٧٩ وما بعدها).

[١٠] انظر، سيناي، "متى أصبح القرآن نصًّا مغلقا"، ورقة ترجمها عن الإنجليزية حسام صبري، (ص ٧ وما بعدها). وموتسكي، "إعادة تقييم المقاربات الغربية في ضوء التطورات المنهجية الحديثة"، ورقة ترجمها عن الإنجليزية مصطفى هندي، (ص ١٠ وما بعدها).

كسائر المصاحف، غير أنه "حاز تأييدًا ملَكيًا تقتضيه طبائع الأمور حين تبوأ عثمان سدة الخلافة، فأضر ذلك بمنزلة المصاحف الثلاثة الأخرى".[١١]

وعلاوة على عناية جولدتسير بالقراءات الشاذة بوصفها –ضمن ما سماه "إقامة النص"– أقدم مظاهر التفسير وأولى مراحله[١٢]، فيُشبه أن يكون رأيه في التأريخ للقرآن أنه تنازعته ثلاث وجهات: وُجهة الحرية المطلقة التي لا يكاد يعبأ فيها القارئ بمطابقة النص الأصلي، وأخرى تروم الاعتمادَ لنصٍ واحد "لا يجوز أن يُهاج"، كما يروى عن علي بن أبي طالب –رضي الله عنه، وثالثة كُتب لها أن تسود إذ توسطت بين سابقتيها، وتلك هي التي آلت إلى القراءات السبع. وليس

---

[11] Alphonse Mingana, TRANSMISSION OF THE KUR'AN ACCORDING TO CHRISTIAN WRITERS, p. 413.

ومراده بالمصاحف الأخرى مصاحف أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود، ويضاف إليهما "بسبيل الاحتمال" مصحف علي بن أبي طالب. وعلى الرغم من أن جفري في مقدمة تحقيقه لكتاب المصاحف يقر بالصبغة الرسمية لمصحف عثمان فإنه يرتاب في صدوره عن الصحف التي تركها أبو بكر وآلت إلى أم المؤمنين حفصة لاحقًا، وليست هذه الصحف الأخيرة التي دونها زيد بن ثابت عنده سوى مصحف شخصي آخر، وإنما تمثل الجمع العثماني بنظره في "تأليف ما في أيدي أهل المدينة من القرآن...ليكون المصحف الرسمي لجميع أمصار الإسلام". ومن المفيد ثمة ذكر أن جفري قدم لهذه الآراء بأنها بعض ما انتهت إليه بحوث "علماء الغرب". انظر، جفري، مقدمة تحقيق المصاحف لابن أبي داود، (ص ٥: ٧).

[١٢] انظر جولدتسير، مرجع سابق، (ص ٦).

ثمة حاجة إلى التنبيه على أن الوجهة الأولى مثلتها عنده "مصاحف الصحابة" وقراءاتهم.[١٣]

ولقد يبدو لنا –بعد هذا العرض– أن الإشكال الذي تجدر العناية به هو ما اعتقده الصحابي فيما قرأه من القرآن فاحتمله عنه الناس بسبيل السماع، أو أثبته في مصحفه –وكذا ما قصد إلى الكف عن إثباته – فتلقوه مكاتبة. ذلك أن للمسألة جهتين: جهة الصحابي وما رآه فيما قرأ وكتب من القرآن، وجهة ما نراه الحق في المسألة في نفس الأمر.

وتفريعًا على ذلك، فالحق أن مبحث "مصاحف الصحابة" بمعزلٍ عن سلامة النص القرآني المجمع عليه بين المسلمين كافةً، ذلك أن وجه الإشكال في هذه المصاحف –كما سلف– إنما هو ماهيتها وصفتها التي رآها قارئها، ولا صلة لذلك بالمصحف العثماني البتة، إذ يُسلم الصحابي للجمع العثماني بالصحة والسلامة، وقد يرى مع ذلك جواز أن يقرأ بحرفٍ آخر تلقاه عن النبي ﷺ، وسيأتي بيان ذلك مفصلًا.

وقد حدتنا مادة هذا الموضوع إلى تقسيم هذا البحث –فضلا عن المقدمة التي مضى جلها– إلى فصلين وخاتمة، فأول الفصلين كالتمهيد للموضوع، وينتظم ذكر المقدمات المتعلقة بالمصحف ومصاحف الصحابة والقراءات الشاذة، وبيان من نُسبت إليهم مصاحف من الصحابة، وما آلت إليه هذه المصاحف، مع عرض لمظاهر المخالفة بينها وبين المصحف العثماني، وذكر طرفٍ من تاريخ مخالفة هذا الأخير. وأما الثاني فقد جعلته خالصًا لما يكتنف هذه المصاحف من إشكالات تتعلق بالقراءة بالمعنى، وصلتها بالحروف السبعة، والجمع العثماني، وصفتها يوم أمر عثمان بإحراقها من جهة التواتر والآحاد، وما الذي حمل عثمان –رضي الله

---

[١٣] وذلك عنده كالشأن في المذاهب الفقهية، فلقد أُقر مبدأ الخلاف الفقهي، غير أنه قيد بعدد من الشـــروط التي تحول دون انفلاته من كل قيد. انظر جولدتسير، (ص٥٠ وما بعدها).

عنه– على ذلك، وكيف رآها أصحابها من الصحابة رضي الله عنهم. وآخر البحث خاتمةٌ نعرض فيها ما انتهى إليه من نتائج.

وعلى الله قصد السبيل.

الفصل الأول
التعريف بمصاحف الصحابة وتاريخها

-١-

تعريف المصحف

المصحف –بضم الميم على لغة نجد، وبكسرها على لغة تميم– **في اللغة:** الجامع للصحف المكتوبة بين الدفتين، مأخوذ من أصحف إذا جمعت فيه الصحف.[١٤] وقد ورد اللفظ بصيغة الجمع في شعر امرئ القيس، وذاك قوله:

أتَتْ حِجَجٌ بَعدي عَليها فأَصْبَحَتْ.. كَخَطّ زَبُورٍ في مصَاحِفِ رُهبَانِ[١٥]

وأما **في الاصطلاح** فقد جعله بعض المصنفين مرادفًا للقرآن كابن أمير الحاج (ت٨٩٧هـ) والتهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)[١٦]. ونظر بعضهم في تعريفه إلى

---

[١٤] انظر مادة (ص ح ف) في: الخليل، كتاب العين. وابن دريد، جمهرة اللغة. والأزهري، تهذيب اللغة. وذكر ابن منظور في اللسان عن الكسائي فيه لغة ثالثة بفتح الميم. والموقع الإلكتروني لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية.

[١٥] ديوان امرئ القيس، (ص.٨٩). ومطلع القصيدة التي أتى فيها البيت:

قِفا نَبكِ من ذكرَى حَبيبٍ وَعِرْفانِ ... وَرَسْمٍ عَفتْ آياتُه مُنذُ أزْمَانِ

[١٦] انظر التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، (٢/ ١٥٥٥). وابن أمير الحاج، حلبة المجلي، (١٨٤/١). وإنما عرّف المصحف ليبسط القول في حكم مس المحدث له. وإن تكن المشاحة في الاصطلاح منفية فإن في المرادفة بين القرآن والمصحف نظرًا يقتضيه مذهب الحنفية، ذلك أنهم فرقوا في باب الأيمان بين التبرؤ من القرآن والتبرؤ من المصحف [بأن يقول: إن فعلت كذا فأنا برئ من القرآن أو من المصحف]، فجعلوا الأولى يمينًا دون الثانية إلا أن يتبرأ مما في المصحف؛ لأن ما فيه هو القرآن، وأما المصحف فالورقُ والجلد. انظر ابن مازه، المحيط البرهاني، (٢٠٧/٤). وابن عابدين، الحاشية، (٧١٣/٣). وانظر في اعتبار جهتي التلاوة والتدوين في أسماء القرآن: دراز، محمد عبد الله، مدخل إلى القرآن الكريم، ترجمة محمد عبد العظيم علي، (ص.٣٤). وقد وقع لسيدنا علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– ما هو بسبيلٍ من هذا، ذلك أنه لما رضي

جهة الكتابة فيه، ومن ذلك قول الزرقاني (ت١٩٤٨م): "والمراد بالمصحف اصطلاحًا الأوراقُ التي جُمع فيها القرآن مع ترتيب آياته وسوره جميعًا على الوجه الذي أجمعت عليه الأمة أيام عثمان رضي الله عنه".[١٧]. ويتراءى أن هذا التعريف مأخوذ من تفريق ابن حجر (ت٨٥٢هـ) بين صحف أبي بكر ومصحف عثمان –رضي الله عنهما[١٨].

وعلى الرغم من ورود اللفظ في شعر الجاهلية وكذا في جملة من الأحاديث النبوية[١٩] فإن طائفة من المصنفين في علوم القرآن قد أقامت على القول بأخذه

بالتحكيم خرج عليه جماعة من القراء من جيشه، يأخذون عليه تحكيمه الرجال في دين الله "ولا حكم إلا لله، فلما بلغ عليا ما عتبوا عليه وفارقوه أمر، فأذن مؤذن: لا يدخلن على أمير المؤمنين إلا رجل قد حمل القرآن، فلما أن امتلأ الدار من القراء **دعا بمصحف عظيم، فوضعه بين يديه فطفق يصكه بيده، ويقول: أيها المصحف حدث الناس، فناداه الناس فقالوا: يا أمير المؤمنين، ما تسأله عنه إنما هو ورق ومداد...**". أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب قتال أهل البغي وهو آخر الجهاد، رقم (٢٦٥٧)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

[١٧] الزرقاني، مناهل العرفان، (٤٠٢/١). وقال القليوبي في حاشيته على المنهاج (٣٩/١): "وهو اسم للمكتوب فيه كلام الله تعالى بين الدفتين". والأصل على ما يقتضيه التعريف المسوق آنفًا أن يُطلق اللفظ على ما انتظم القرآن كله، غير أن الفقهاء جعلوه جامعًا لكل ما أطلق عليه مصحف عرفًا، ولو قليلا كحزب، وكذا لكل ما كتب فيه القرآن ولو ورقة واحدة. والظاهر أن هذا الإطلاق بسبيل المجاز. انظر الموضع السابق من حاشية القليوبي، وابن عابدين، (١٧٣/١). وحازم حيدر، مدخل إلى التعريف بالمصحف الشريف، (ص١٤).

[١٨] ابن حجر، فتح الباري، (١٩/٩).

[١٩] ورد لفظ المصحف في عدد كبير من الأحاديث النبوية يطول المقام باستقصائها والحكم عليها، غير أن في صحة بعضها مقالا، وذلك كحديث عثمان بن أبي العاص أنه وفد على النبي ﷺ في وفد ثقيف، وأنه سأله

عن الحبشية. قال أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) -بعد ذكر جمع أبي بكر رضي الله عنه-: "وقال أبو بكر: التمسوا له اسما، فقال بعضهم: السفر، وقال بعضهم: كان الحبشة يدعونه المصحف".[٢٠] وقد رجح الدكتور عبد الصبور شاهين أن يكون اللفظ من "المشترك السامي".[٢١] واستظهر الأستاذ طيار آلتي قولاج أن الصحابة قد تلقوا اللفظ عن النبي ﷺ.[٢٢]

ومهما يكن من أمر أصل التسمية فإن لفظ "المصحف" علمٌ على ما كتب فيه القرآن الكريم على صفة جمع عثمان -رضي الله عنه- وذلك شرط لازم له، فحيث أطلق لفظ المصحف فُهم أنه مصحف عثمان والجماعة[٢٣]، ولا يُراد به سواه إلا بزيادة قيد أو إضافة، فيقال: مصحف أبي، ومصحف عبد الله بن مسعود. ويحدونا هذا إلى التعريف بمصاحف الصحابة.

مصحفًا كان عنده فأعطاه إياه. وقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، رقم (٨٣٩٣). وحديث ابن مسعود: "من سره أن يعلم أنه يحب الله ورسوله، فليقرأ في المصحف"، وقد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، رقم (٢٠٢٧)، وقال: "وهو منكر".

[٢٠] أبو شامة، المرشد الوجيز، (ص٦٤). ولم أهتد إلى تخريج الخبر فيما بين يدي من المصادر. وقد ذكر السيوطي نحوًا منه في الإتقان (١٨٤/١)، وعزاه إلى تاريخ المظفري. وانظر الكتاني، التراتيب الإدارية، (١٩٢/٢).

[٢١] شاهين، تاريخ القرآن، (ص١٤٣).

[٢٢] انظر قولاج، مقدمة نشرة المصحف المنسوب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ص٣٤)

[٢٣] دأب القاضي أبو بكر الباقلاني في الانتصار على إضافة المصحف إلى الجماعة، فتارة يقرن ذلك بإضافته إلى عثمان، فيقول: "مصحف عثمان والجماعة"، وتارة لا.

-٢-

بيان المراد بمصاحف الصحابة

المراد بمصاحف الصحابة ما دوّنه طائفة منهم -رضوان الله عليهم- من القرآن الكريم، واشتمل على وجوه من مخالفة مصحف الجماعة. قال ابن أبي داود في باب اختلاف مصاحف الصحابة من كتابه المصاحف: "إنما قلنا مصحف فلان لما خالف مصحفنا هذا من الخط أو الزيادة أو النقصان".[٢٤]

ولقد يصح لنا قبل الأخذ في الحديث عن تدوين الصحابة مصاحفَهم أن نذكر طرفًا من تاريخ كتابة القرآن بعامة. وإن العلماء لا يختلفون في أن النبي ﷺ عُني بكتابة القرآن وتدوينه، وأنه انتدب لذلك عددًا من أصحابه[٢٥]، فكان إذا نزل عليه شيء من الوحي دعا بعض من يكتبه، بل إنه نهاهم -في أول الأمر- عن كتابة غير القرآن، فصارت الكتابة كالخصيصة الثابتة للقرآن، وربما يبين عن هذا المعنى ما رواه الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في "تقييد العلم" بإسناده عن أبي نضرة أنه قال لسعيد الخدري -رضي الله عنه-: أكْتِبنا، فقال: "أتجعلونه مصاحف تقرؤونها؟ كان نبيكم -صلى الله عليه- يحدثنا، فنحفظ عنه، فاحفظوا عنا كما حفظنا عن نبيكم -صلى الله عليه-"[٢٦]. ثم إنه ﷺ توفي ولم يجمع القرآن في شيء،

---

[٢٤] ابن أبي داود، المصاحف، (٢٨٤/١).

[٢٥] انظر الطبري، تاريخ الرسل والملوك، (١٧٩/٦). والباقلاني، الانتصار، (٤١٣/١). وأبو شامة، (ص٤٦). وقد أفرد الدكتور محمد مصطفى الأعظمي أصحاب النبي ﷺ الذين كتبوا له الوحي وغيره بمصنفٍ سماه "كتاب النبي ﷺ".

[٢٦] الخطيب البغدادي، تقييد العلم (ص ٣٦)، وقد ساق بعده أخبارا أخرى تدل على ذات المعنى. وقد أخرج الخبر المذكور بلفظ مقارب الطبراني في الأوسط، رقم (٢٤٧٧)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦١/١): "ورجاله رجال الصحيح". وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، رقم (٦٣٩٣).

وإنما كان مفرقًا فيما ألفوا الكتابة فيه يومئذٍ من الأكتاف واللخاف والعسب.[٢٧] فكان أبو بكر –رضي الله عنه– "أول من جمع القرآن بين اللوحين" كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وإنما بعثه على ذلك ما جرى في حروب الردة من مقتل جمع من القراء، والخشية من ذهاب القرآن بذهاب حفاظه. وإن أولية جمع الصديق للقرآن ظاهرة لا يضرها ما ورد من سبق بعض الصحابة إلى هذا الجمع، ومن ذلك الخبر الذي نقله السيوطي (ت ٩١١هـ) عن مصاحف ابن أَشْتَة (ت٣٦٠هـ): "أول من جمع القرآن في مصحف سالم مولى أبي حذيفة، أقسم لا يرتدي برداء حتى يجمعه، فجمعه"، فإنه منقطع كما حكم عليه السيوطي[٢٨]. ويجري هذا الحكم في الخبر الوارد في جمع عمر –رضي الله عنه– القرآن، مع إمكان تأويل الجمع بإرادته والإشارة به.[٢٩] وكذا الوارد عن ابن سيرين (ت١١٠هـ) في أن عليًا –رضي الله عنه– انقطع لجمع القرآن بعد وفاة النبي ﷺ، فإنه فوق انقطاعه

---

[٢٧] والظاهر أنها –أو كثير منها– لم تبق في بيت النبي ﷺ، بل ظلت في أيدي من كتبوها من الصحابة، وربما كانت عند غيرهم ممن أراد قراءة القرآن وحفظه. وجاء في بعض الروايات عند الشيعة أن النبي ﷺ أوصى عليًا أن يجمع القرآن مما خلف فراشه من الصحف والحرير والقراطيس. انظر الزنجاني، تاريخ القرآن، (ص٢٢). ويرده أن جمع أبا بكر قام على ما بين أيدي الناس من الصحف، فلو كانت مجتمعة في بيت رسول الله ﷺ فما أهون أن يطلبها.

[٢٨] وتكلف له السيوطي الجواب على فرض الصحة بحمله على أن سالمًا كان أحد الجامعين بأمر أبي بكر. انظر السيوطي، الإتقان (٢٠٥/١). وفيه نظر، فإن سالما قضى شهيدًا في حرب اليمامة التي كانت سببًا في جمع القرآن. انظر ابن عبد البر، الاستيعاب، (٥٦٩/٢).

[٢٩] انظر ابن أبي داود، (١٧١/١). والسيوطي، (٢٠٤/١: ٢٠٥).

معارض للخبر السابق عن علي –رضي الله عنه نفسه– والقاضي بأولية جمع الصديق، كما لا يبعد أن يكون المراد بالجمع الحفظ.[٣٠]

قد استبان إذن أن أحدا من الصحابة لم يفرغ من جمع القرآن في حياة النبي ﷺ. وذلك حكم تقتضيه طبائع الأمور، فإن النبي ﷺ لم يجمع القرآن حياتَه لما كان يترقبه من نزوله، وذلك قائم في حق الصحابة، ويثبت في حقهم فوق ذلك ما خشي منه أبو بكر –من بعدُ– في أن يأتي أمرًا لم يفعله رسول الله ﷺ. ثم إن أبا بكر رضي الله عنه لما أراد جمعه أذاع الأمر في الناس ودعا الجفلى إلى موافاة زيد وعمر بما بين أيديهم من الصحف المكتوبة بين يدي النبي ﷺ، وبما في صدورهم من المحفوظ، ولو كان عند أحدهم مصحفٌ جمع فيه القرآن لظهر خبره في هذا الجمع.

وإذا لم يكن الصحابة قد أتموا تدوين مصاحفهم قبل جمع أبي بكر فمتى شرعوا في تدوينها؟ ومتى فرغوا منه؟ فأما السؤال الأول فلم أقف فيه إلا على خبرين.

فأولهما ما جاء في بعض كتب الناسخ والمنسوخ عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه– أنه قال: " أقرأني رسول الله آية أو سورة، فحفظتها، وأثبتها في مصحفي، فلما كان الليل رجعت إلى حفظي فلم أجد منها شيئا، وغدوت على مصحفي فإذا الورقة بيضاء، فأخبرت رسول الله، فقال: يا ابن مسعود تلك رفعت البارحة".[٣١] ولم أجد أحدًا أسند الخبر.

وأما الثاني فخبر طويل ساقه ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) في تاريخ دمشق عن حذيفة بن اليمان –رضي الله عنه– وفيه أن حذيفة في سفرته لغزو الباب قد

---

[٣٠] وقد حسن إسناده –أعني ما نسب فيه علي أوليةَ الجمع إلى أبي بكر– السيوطي. انظر السيوطي، مرجع سابق، (١/ ٢٠٤). وانظر خبر مصحف علي رضي الله عنه في النديم، الفهرست، (١/٧٠).

[٣١] ابن البازري، ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه، (ص١٩). وهو في نواسخ القرآن لابن الجوزي، (ص١٦٠)، وكذا في غيره من مصنفات النسخ.

راعه ما رأى من اختلاف الناس في القراءة، وزعمِ كل فريق منهم أنه أصوب قراءة، واشتجارهم في ذلك، ثم إنه لما رجع إلى الكوفة ودخل مسجدها أفضى إلى الناس بمخاوفه، وأنذرهم عاقبة ما هم فيه من التفرق في القرآن، وساعده على ذلك عامة الصحابة والتابعين، بيد أن طائفة ممن أخذوا القرآن عن ابن مسعود –رضي الله عنه– كأنهم أنكروا قول حذيفة، فلئن كانوا يقرأون على قراءة ابن مسعود، ويقرأ البصريون بقراءة أبي موسى، والحمصيون بقراءة المقداد وسالم ففيم يؤاخذهم حذيفة رضي الله عنه؟! فأغضبته مقالتهم، وجهر بأنه سيشير على أمير المؤمنين بالحول بينهم وبين ذلك حتى يرجعوا إلى ما عليه جماعة المسلمين وأصحاب رسول الله ﷺ بالمدينة، وكأن ابن مسعود –رضي الله عنه– شهد هذا الأمر، وسخطه، فأغلظ لحذيفة القول، فتغاضبوا وانفض مجلسهم، وأمضى حذيفة ما عزم عليه من إعلام أمير المؤمنين ونذارته، "فجمع عثمان الصحابة، وأقام حذيفة فيهم بالذي رأى، وسمع، وبالذي عليه حال الناس، فأعظموا ذلك، ورأوا جميعا مثل الذي رأى، قالوا: إن يتركوا ويمضي هذا القرن لا يعرف القرآن، فسأل عثمان: ما لباب الفؤاد؟ فقيل: مصحف كتبه أبو موسى، وكان قرأ على رجال كثير ممن لم يكن جمع على النبي ﷺ. وسأل عن مصحف ابن مسعود، فقيل له: قرأ على مجمع بن جارية وخباب بن الأرت، جمع القرآن بالكوفة، فكتب مصحفا. وسأل عن المقداد، فقيل له: جمع القرآن بالشام، فلم يكونوا قرؤوا على النبي ﷺ، إنما جمعوا القرآن في أمصارهم.."[٣٢]ذلك هو الخبر، وفيه من الجواب عن سؤال عثمان –ولا نعلم صاحبه– أن هؤلاء النفر من الصحابة لم يجمعوا القرآن على النبي ﷺ، وأنهم إنما جمعوا القرآن بأمصارهم، وكتبوا مصاحفهم بعد وفاته ﷺ، ووقع التصريح بذلك في شأن ابن مسعود –رضي الله عنه: "جمع القرآن بالكوفة، فكتب مصحفا".

والحق أن هذا الخبر لا يمكن التعويل عليه من جهات عدة، فأول ذلك أن ابن عساكر قد رواه بإسناده إلى شعيب بن إبراهيم عن سيف بن عمر عن

---

[٣٢] ابن عساكر، تاريخ دمشق، (٣٩/٢٤١: ٢٤٢).

محمد وطلحة، فأما شعيب بن إبراهيم، فهو الكوفي، راوية كتب سيف بن عمر، قال الذهبي (ت٧٤٨هـ): "فيه جهالة"[٣٣]. وأما سيف بن عمر فهو التميمي، ويقال: الكوفي الأسدي، المؤرخ صاحب "الردة" و"الفتوح"، ولئن كان عمدة في التاريخ فإنه ضعيف الحديث كما قال ابن معين، بل قال فيه أبو حاتم: "متروك"، وقال أبو داود: "ليس بشيء"، وقد سلكه ابن حجر في الطبقة الثامنة، وجعل الذهبي وفاته زمن الرشيد، وقال الصفدي: "في حدود الثمانين ومائة".[٣٤] وأما محمد وطلحة اللذان روى عنهما فشيخاه كما هو ظاهر، وطلحة هو أبو الهيثم بن الأعلم الحنفي، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال: "كوفي، كان ينزل الري في قرية جيان، روى عن الشعبي، روى عنه سفيان الثوري وجرير ومروان بن معاوية، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: شيخ"[٣٥]. وترجم له ابن حبان في الثقات من أتباع التابعين، وذكر نحوًا مما قاله ابن أبي حاتم.[٣٦] وأما محمد فلا أستطيع الجزم بهويته، فقد ذكر ابن حجر (ت٨٥٢هـ) –في التهذيب– من شيوخه أكثر من محمد، وربما كان محمد بن عبد الله بن سواد بن نويرة، فقد جاء في تاريخ الطبري (ت٣١٠هـ) الاقتران بينه وبين طلحة في رواية سيف بن عمر عنهما،[٣٧] ولم أقف له على ترجمة، ومهما كان حاله وحال طلحة بن الأعلم فإنهما من الطبقة السابعة وبينهما وبين الخبر الذي يرويان زمان متطاول. وعلاوة على ذلك، فالخبر معارض لما صح من أخذ ابن مسعود –رضي الله عنه– بضعًا وسبعين سورة من النبي ﷺ، وترغيبه ﷺ في أخذ القرآن عنه؛ أن كان يقرأ القرآن "غضا

---

[٣٣] الذهبي، ميزان الاعتدال، (٢/٢٧٥).

[٣٤] انظر السابق، (٢/٢٥٥). والصفدي، الوافي بالوفيات، (١٦/٣٩). وابن حجر، تهذيب التهذيب، (٤/٢٩٥)، وتقريب التهذيب، (ص٢٦٢). والطبقة الثامنة الطبقة الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية.

[٣٥] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤/ ٤٨٢).

[٣٦] انظر ابن حبان، الثقات، (٦/٤٨٨).

[٣٧] انظر الطبري، تاريخ الرسل والملوك، (٣/٤٣٢)، و(٤/٤٣٢).

كما أنزل".[٣٨] ثم إن عمر –رضي الله عنه– قد بعثه إلى الكوفة معلمًا، وولى أبا موسى –رضي الله عنه– على البصرة، وما كان عمر يستعمل الولاة إلا "ليعلموا الناس دينهم وسنة نبيهم ﷺ".[٣٩] فآل ذلك إلى سقوط الخبر من كل وجه.

على أنه إن فات الأثر لم نعدم الرأي والنظر. ومن هذا إثبات الدكتور عبد الصبور شاهين –في سياق دفعه لرأي بلاشير بشأن أولية جمع أبي بكر– أن "محاولات فردية سبقت وصحبت جمع أبي بكر القرآن".[٤٠] والحق أنه ليس ثمة مانع من افتراض أن الصحابة قد شرعوا يدونون القرآن في حياة النبي ﷺ، بل ربما كان ذلك ما تقتضيه طبائع الأمور، فحاجتهم إلى حفظ القرآن ومدارسته ظاهرة، وعنايتهم به جلية لا يُعوزها الدليل، فما الذي يحول بينهم وبين تدوينه؟ ثم إن النبي ﷺ قد دعاهم إلى كتابته حين نهاهم عن كتابة غيره عنه، وليس ثمة ما يخصص هذا الأمر بقصره على الكتابة بين يديه ﷺ فقط. وأما الزمان الذي فرغوا فيه من تدوين مصاحفهم فربما لم يسعهم ذلك في خلافة أبي بكر –رضي الله عنه– ولم تمتد فوق العامين، فتهيأ لهم ذلك في عهد عمر –رضي الله عنه؛

---

[٣٨] أخرجه أحمد في مسنده في مواضع عدة، منها مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، رقم (٣٥). وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في صلاة الليل، رقم (١١٥٦). وابن حبان، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، رقم (٧٠٦٦)، والحاكم، كتاب التفسير، رقم (٢٨٩٣)، قال الذهبي: "على شرط البخاري ومسلم". وأخذه من فم النبي ﷺ بضعًا وسبعين سورة متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ، رقم (٥٠٠٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضائل ابن مسعود وأمه رضي الله تعالى عنهما، رقم (٢٤٦٢).

[٣٩] من خطبة لعمر رواها أبو يوسف في الخراج، (ص٢٤). وانظر في استعمال عمر لابن مسعود وأبي موسى: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، (١٨١/٤)، (٢٠١/٤).

[٤٠] شاهين، مرجع سابق، (ص١٤٦).

وشاهد ذلك أن باعث عثمان –رضي الله عنه– على جمع المصحف شيوع الخلاف بين القراء في الأمصار، وهؤلاء ما تلقوا القراءة إلا من الصحابة الذين بعثهم عمر ولاة ومعلمين، كأبي موسى الأشعري الذي استعمله على البصرة، وعبد الله بن مسعود الذي بعثه معلمًا إلى الكوفة. وفضلا عن ذلك فثمة أخبار تدل على شيوع المصاحف في زمن عمر، وعلى إملاء الصحابة لها أيضا. فقد روى الإمام أحمد (ت٢٤١هـ) بسنده عن قيس بن مروان "أنه أتى عمر فقال: جئت يا أمير المؤمنين من الكوفة وتركت بها رجلا يملي المصاحف عن ظهر قلبه، فغضب وانتفخ حتى كاد يملأ ما بين شعبتي الرحل، فقال: ومن هو ويحك، قال: عبد الله بن مسعود "[٤١]. ومن ذلك أيضًا قول عمر: "لا يملن في مصاحفنا إلا غلمان قريش وغلمان ثقيف".[٤٢] وما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) بسنده عن أبي الأسود أن عمر بن الخطاب "وجد مع رجل مصحفا قد كتبه بقلم دقيق، فقال: ما هذا؟ قال: القرآن كله، فكره ذلك، وضربه، وقال: عظموا كتاب الله. قال: وكان عمر إذا رأى مصحفا عظيما سر به".[٤٣]

-٣-

[٤١] المسند، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم (١٧٥). وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في صلاة الليل، رقم (١١٥٦)، والحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، رقم (٢٨٩٣)، قال الذهبي: "على شرط البخاري ومسلم".

[٤٢] أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، (١٧٣/١). وقال ابن كثير في تفسيره عن إسناده (٢٣/١): "وهذا إسناد صحيح".

[٤٣] أبو عبيد، القاسم بن سلام، فضائل القرآن، (ص ٣٩٨). وفيه أيضا (ص٣٢٢) خبر إنكاره قراءة رجل من المصحف بشيء من المنسوخ. وقد ذكر ابن حزم في الإحكام (١٦٣/٤) أن المسلمين قبل جمع عثمان كان لهم أكثر من مائة ألف مصحف، وكذا ذكره موسى جار الله روستوفدني في كتابه "تاريخ القرآن والمصاحف" (ص٣٨).

من كانت لهم مصاحف من الصحابة

نسبت كتب المصاحف وغيرها من المصادر مصاحف إلى عددٍ من الصحابة، وهؤلاء من وقفنا عليهم:

١- عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ذكر مصحفه ابن أبي داود (ت٣١٦هـ) في المصاحف، وأورد بطرق مختلفة قراءتين له تخالفان مصحف الجماعة.[٤٤]كما روى الطبري (ت٣١٠هـ) في تفسيره عن ابن عباس أن "عمر دخل منزله فقرأ في المصحف فمرّ بهذه الآية: "الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم"، فأتى أبيًّا، فأخبره، فقال: يا أمير المؤمنين، إنما هو الشرك".[٤٥] ولا ندري هل كان ذلك المصحف الذي جمعه أبو بكر أم مصحف عمر الشخصي.

٢- علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقد ورد ذكر مصحفه في عدد من المصادر -فضلا عن المصاحف لابن أبي داود- وأوردوا في صفته أنه كان مرتبًا على النزول وأنه كان يحوي المنسوخ.[٤٦] وذكر ابن كثير (ت٧٧٤هـ) في تفسيره أن عليا لم ينقل عنه مصحف، وإنما تنسب إليه مصاحف على الوضع العثماني، قيل: إنها بخطه، وذلك عنده محل نظر.[٤٧] ويوافق هذا ما انتهى إليه الأستاذ طيار آلتي قولاج في مقدمته لنشرة "المصحف الشريف المنسوب إلى علي

---

[٤٤] ابن أبي داود، (٢٨٤/١ وما بعدها).

[٤٥] الطبري، جامع البيان، (١١/ ٤٩٩). وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وقد ضعفه بعض أهل العلم كأحمد وابن معين، وقال البخاري وأبو حاتم: لا يحتج به. انظر الذهبي، ميزان الاعتدال، (١٢٧/٣). وقد رواه علي بن زيد عن يوسف بن مهران، وقد اختلف في حاله، فقال أحمد: لا يُعرف، وقال أبو زرعة وابن سعد: ثقة. انظر المزي، تهذيب الكمال، (٤٦٤/٣٢).

[٤٦] النديم، الفهرست (٧٠/١). والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٥٩/١)، والأبياري، تأريخ القرآن، (ص٨٤).

[٤٧] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣٣/١).

بن أبي طالب رضي الله عنه"، إذ رأى نسخة صنعاء التي نشرها –والتي زُعم أنها بقلم أبي السبطين– مأخوذة عن المصاحف العثمانية، ولا تكاد تخالفها في شيء، واستظهر أن تكون منسوخة من المصحف الإمام الذي استبقاه عثمان لنفسه، كما قوى احتمال أن وقوع كتابتها في النصف الثاني من القرن الأول، وإن لم يستبعد احتمال حصول ذلك في القرن الثاني الهجري.[٤٨]

٣- مصحف عبد الله بن عباس رضي الله عنهما. وقد ذكره ابن أبي داود في المصاحف، وساق له عددا من القراءات، وكذا ذكر القاضي الباقلاني (ت٤٠٣هـ) في الانتصار عددًا منها.[٤٩]

٤- مصحف عبد الله بن الزبير رضي الله عنه. وقد ذكره ابن أبي داود في المصاحف، وذكر له عددا من القراءات.[٥٠]

٥- مصحف عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وقد ذكره ابن أبي داود في المصاحف، ولم يذكر من قراءاته شيئا، إلا أنه روى بإسناده عن أبي بكر بن عياش أنه لقي شعيب بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، فكان

---

[٤٨] انظر قولاج، مرجع سابق، (ص١٨٠ وما بعدها). وتجمع موافقة المصحف العثماني النسخَ الأخرى من المصاحف المنسوبة إلى علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– ما انتسب منها إلى حقبة زمنية أحدث من نسخة صنعاء، كالشأن في نسختي طوب قابي ومتحف الآثار الإسلامية والتركية، أو ما قارنها في الزمان كنسخة المشهد الحسيني. انظر المرجع السابق، (ص١٨٤).

[٤٩] انظر ابن أبي داود، (٣٣٩/١). والباقلاني، الانتصار للقرآن، (٤٢٣/٢ وما بعدها)

[٥٠] انظر ابن أبي داود، (٣٥٩/١). وقد ذكر الطبري بعض حروفه في تفسيره، (٩١/٧).

مما جرى بينهما أنه أخرج له مصحف جده، وفيه حروفٌ "تخالف حروفنا".[٥١] واستخرج له الدكتور عبد الصبور شاهين ثلاثة حروف من بعض المصادر.[٥٢]

٦- مصحف عائشة رضي الله عنها. وفضلا عن ابن أبي داود فقد جاء ذكره في خبر من صحيح البخاري (ت٢٥٦هـ)، وفيه أن عراقيًا جاءها، فقال: "يا أم المؤمنين، أريني مصحفك؟ قالت: لم؟ قال: لعلي أؤلف القرآن عليه، فإنه يقرأ غير مؤلف، قالت: وما يضرك أيه قرأت قبل؟".[٥٣] كما ورد خبر آخر فيه ذكر مصحفها وبعض قراءتها في صحيح مسلم.[٥٤]

٧- مصحف حفصة زوج النبي ﷺ. وقد جاء عند ابن أبي داود في المصاحف، ولم ينسب إليها غير حرف واحد، وعند أبي عبيد (ت٢٢٤هـ) في فضائل القرآن، وعدد من جوامع الحديث.[٥٥]

٨- مصحف أم سلمة زوج النبي ﷺ. ولا يكاد يخالف ذكر مصحفها عند ابن أبي داود ذكر مصحف حفصة رضي الله عنهما.[٥٦]

٩- مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وخبره مشهور مستفيض ورد في كتب المصاحف والقراءات والتفسير وجوامع الحديث. ومصحفه

---

[٥١] ابن أبي داود، (٣٦٤/١). ولم أقف على حال شعيب بن شعيب.

[٥٢] انظر شاهين، (ص١٦٢).

[٥٣] أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب تأليف القرآن، رقم (٤٩٩٣).

[٥٤] أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم (٦٢٩).

[٥٥] انظر ابن أبي داود، (٣٧١/١). وأبو عبيد، (ص.٢٩٢). وقد أخرج خبر مصحفها مالك في الموطأ، كتاب صلاة الجماعة، باب الصلاة الوسطى، رقم (٢٦)، وابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، باب من صفته -صلى الله عليه وسلم- وأخباره، رقم (٦٣٦٢).

[٥٦] انظر ابن أبي داود، (٣٧٥/١). والطبري، جامع البيان، (١٧٦/٥).

أحفل المصاحف بالحروف المخالفة للمصحف الجامع، حتى ذكر ابن أبي داود له حروفًا على هذه الشاكلة في أكثر سور القرآن. [٥٧]

١٠- مصحف أبي بن كعب رضي الله عنه. وهو كسابقه في الشهرة وإن كان دونه في عدد الحروف المخالفة. قال القاضي في الانتصار: "وهذان الرجلان هما العهدة فيما يدعى من خلافهما للجماعة، وكثرة مخالفة مصحفيهما لمصحف الجماعة".[٥٨]

١١- مصحف عثمان رضي الله عنه، ونعني به غير المصحف الذي جمع عليه الناس، فقد روى الطبري بإسناده عن أبي عون الثقفي: أنه سمع صبيحًا قال: سمعت عثمان يقرأ: " ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم".[٥٩] كما ذكر له الإمام مالك

---

[٥٧] انظر ابن أبي داود، (٢٩١/١).

[٥٨] الباقلاني، مرجع سابق، (٣٩٨/١). وقد التفت غ. برغشترسر وأ. بريتسل إلى هذا المعنى، فأوليا مصحفيهما دراسة خاصة في الجزء الثالث من تاريخ القرآن لنولدكه، انظره (٤٩٦/٣)

[٥٩] الطبري، جامع البيان، (٧/ ٩١). قال الشيخ أحمد شاكر معلقًا: " أما "صبيح"، فلم أجد له ترجمة إلا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢ / ١ / ٤٤٩ قال: "صبيح، قال سمعت عثمان يقرأ: "ولتكن منكم أمة يهدون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم". روى عيسى بن عمر القارئ، عن أبي عون، عنه". ولم يزد على ذلك، وفي الجرح -كما ترى- "يهدون إلى الخير" على غير ما جاء في الطبري، فإنه يوافق القراءة الموروثة. وفي التاريخ الكبير للبخاري "صبيح بن عبد الله العبسي" أنه قال: "استعمل عثمان أبا سفيان بن الحارث على الفروض"، ولست أستطيع أن أرجح أنهما رجل واحد". وقد ترجم ابن عبد البر وابن الأثير وابن حجر لصبيح، وهو مولى أبي أحيحة سعيد بن العاص على قول الأكثر، وقد شهد مع النبي ﷺ المشاهد كلها سوى بدر.

مصحفًا.[٦٠] وذكر القاضي في الانتصار أنهم ينسبون إلى مصحفه (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة "صحيحة وصالحة" غصبا).[٦١]

١٢- روى ابن وهب عن الإمام مالك أن الستة الذين أوصى إليهم عمر -رضي الله عنه- كانت لهم مصاحف.[٦٢] وقد مضى ذكر اثنين من بينهم هما عثمان وعلي رضي الله عنهما، كما ورد أن سعد بن أبي وقاص كان يقرأ: (فإن كان له أخ أو أخت من أمه).[٦٣] وأما الثلاثة الباقون فلم أقف على حرف مخالف ينسب إليهم.

١٣- أبو موسى الأشعري. وقد جاء في كتب التراجم والتاريخ أن له مصحفًا يسمى "لباب القلوب" أو "لباب الفؤاد".[٦٤]

١٤- حمزة بن عبد المطلب. وقد ذكر مصحفه الكرماني في شواذ القراءات.[٦٥] ومن المعلوم أنه توفي يوم أحد.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام عدد من الأمور:

أولًا: حيث أخذنا في تعريف مصاحف الصحابة بقيد مخالفة مصحف الجماعة فقد أعرضنا عن ذكر من نُسب إليهم مصحف ولم تُعز لهم قراءة على

انظر ابن عبد البر، الاستيعاب، (٧٣٥/٢) وابن الأثير، أسد الغابة، (٣٨٩/٢). وابن حجر، الإصابة، (٣٢٧/٣).

[٦٠] وذلك ضمن الستة الذين أوصى لهم عمر. انظر ابن عبد البر، التمهيد، (٢٩٢/٨).

[٦١] الباقلاني، (٤٢٤/٢).

[٦٢] انظر ابن وهب، الجامع، (٦١/٣).

[٦٣] انظر أبو عبيد، (ص.٣٢٥). وأخرج مالك في الموطأ، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج، رقم (٥٩) عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص أنه قال: "كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص...".

[٦٤] انظر ابن عساكر، (٢٤٢/٣٩). وابن الأثير، الكامل في التاريخ، (٤٨٢/٢).

[٦٥] انظر شاهين، (ص١٦٠).

هذه الصفة. ومن هؤلاء عثمان بن أبي العاص، فقد أخرج الإمام أحمد والطبراني (ت٣٦٠هـ) بإسنادهما عن أبي نضرة "قال: أتينا عثمان بن أبي العاص في يوم جمعة لنعرض عليه مصحفًا لنا على مصحفه.."[٦٦]. وعثمان صحابي قدم على النبي ﷺ في وفد ثقيف، وتوفي في خلافة معاوية.[٦٧] ولم أقف له على حرف يخالف المصحف.

والحق أنه لا يبعد أن يكون لعدد كبير من الصحابة –سوى من ذكرنا– مصاحف، فإن حاجتهم إلى القرآن ملحة، وتوفرهم عليه مستمر لا ينقطع. وفي مصنفات التراجم وكتب التاريخ شواهد تقوي هذا الاحتمال، فمن ذلك أن المصاحف كان لها في هذا العهد كتبة ونساخ، ومن هؤلاء أبو حكيمة العبدي، من روى أبو عبيد بإسناده عنه قوله: "كنت أكتب المصاحف، فبينما أنا أكتب مصحفا، إذ مر بي علي بن أبي طالب، فقام ينظر إلى كتابي فقال: أجلل قلمك".[٦٨] ومنهم أيضا عمرو بن نافع –أو رافع– مولى عمر بن الخطاب، وهو الذي كتب مصحف حفصة الذي سلف خبره،[٦٩] وكذا خالد الهياج، وقد ذكر النديم (ت٣٨٠هـ) أنه كان صاحب علي عليه السلام، وأنه أول من كتب المصاحف في الصدر الأول.[٧٠] وقد سلف ذكر خبر عمر في إملاء غلمان قريش وثقيف المصاحف، وثم مثله

---

[٦٦] مسند أحمد، مسند الشاميين، حديث عثمان بن أبي العاص عن النبي ﷺ، رقم (١٧٩٠٠). والمعجم الكبير، باب العين، رقم (٨٣٩٢). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٤٢/٧): "وفيه علي بن زيد، وفيه ضعف، وقد وثق، وبقية رجالهما رجال الصحيح".

[٦٧] انظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، (٥٠٨/٥). وابن عبد البر، الاستيعاب، (١٠٣٥/٣).

[٦٨] أبو عبيد، (ص١١٩).

[٦٩] ابن أبي داود، (٣٧٤/١).

[٧٠] انظر النديم، مرجع سابق، (١٥/١)، (١٠٧/١).

عن ابن مسعود أيضًا، فقد رووا أنه أحب أن يكون كتبة المصاحف من مضر.[٧١] وربما يشهد لذلك أيضا ما ساقه الطبري في ترجمة حويطب بن عبد العزى –وهو صحابي أسلم بعد الفتح، وتوفي سنة٥٤هـ– من قدومه المدينة واتخاذه دارًا بالبلاط عند أصحاب المصاحف.[٧٢] فإن اللفظ منبئ عن محل تُنسخ فيه المصاحف، وأناسٍ يمتهنون النسخ، وإن لم يكن فيه تحديد للتاريخ. ونختم ذلك بترجمة الكتاني (ت١٣٨٢هـ) في "التراتيب الإدارية": "باب في أن حفظ المصاحف كان له ولاة مختصون به في زمن أبي بكر رضي الله عنه"، وقد ساق تحتها خبرًا عن "التعريف برجال مختصر ابن الحاجب" لابن عبد السلام (ت٧٤٩هـ) فيه أن سعدًا كان مولى مصاحف أبي بكر.[٧٣]

ثانيًا: أن بعض ما في مصاحف هؤلاء الصحابة من وجوه مخالفة المصحف العثماني لم يتلقوه عن النبي ﷺ. وذلك ظاهر في حال صغار الصحابة كعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير، فقد توفي النبي ﷺ وابن عباس يومئذ ابن عشر

---

[٧١] أبو عبيد، (ص٣٤١).

[٧٢] الطبري، تاريخ الرسل والملوك، (٥١٨/١١). وقد أخرج خبر حويطب واتخاذه دارا بالمدينة عند أصحاب المصاحف الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، رقم (٦٠٨٤). وفي إسناده الواقدي، وهو متروك. انظر ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٤٩٨). ويرجع الفضل في وقوفنا على خبر "أصحاب المصاحف" إلى بحث إستل ويلان: "الشاهد المغفول عنه: دليل على التدوين المبكر للقرآن". وقد ترجمه إلى العربية محمد عبد الفتاح، ونُشر بالموقع الإلكتروني لمركز تفسير. وقد أقامت الباحثة من أخبار أصحاب المصاحف –وأخرى سواها– بناءً نظريًا معجبا يشهد لعناية المسلمين بالمصاحف في هذه الحقبة الممتدة إلى زمان الأمويين، ويدل على جوانب من الضعف والتناقض في أطروحة وانسبرو عن تاريخ جمع القرآن. انظره (ص٣٠ وما بعدها).

[٧٣] الكتاني، التراتيب الإدارية، (١٩٦/٢).

سنين، لا يحفظ من القرآن إلا المفصل.[٧٤] ولئن كنا لا نقطع أن حفظه المفصل في حياة النبي مؤذن بتلقيه إياه من النبي ﷺ نفسه–فلربما قرأه على أصحابه– فإن الخبر شاهد على أنه أخذ غير المفصل من الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ. ومثل ذلك يقال في عبد الله بن الزبير فإنه ولد عام الهجرة أو سنة اثنتين[٧٥]. ويشهد لهذا أيضًا المطابقة بين كثير من حروفهما وحروف كبار الصحابة، ومن ذلك ما رواه الطبري في تفسيره: قال: "حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا يحيى بن عيسى، قال: حدثنا نُصير بن أبي الأشعث، قال: حدثني ابن حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه قال: أعطاني ابن عباس مصحفًا فقال: هذا على قراءة أبيّ = قال أبو كريب قال يحيى: فرأيت المصحف عند نصير، فيه: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)".[٧٦] وتلك قراءة ابن عباسٍ كما سجلها ابن أبي داود.[٧٧]

---

[٧٤] انظر الفسوي، المعرفة والتاريخ، (٢٤١/١).

[٧٥] انظر ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، (٧٨/٤).

[٧٦] الطبري، جامع البيان، (١٧٦/٨)، وفي إسناده ضعف من جهة يحيى بن عيسى الرملي، قال فيه ابن حجر: "صدوق يخطئ". وبقية رواته ثقات، فأبو كريب هو محمد بن العلاء شيخ الطبري، ثقة، ونصير بن أبي الأشعث وثقه أبو زرعة وأبو حاتم، وأما ابن حبيب فقد قال الشيخ شاكر: " لم أستطع أن أثبت أيهم هو، وهم "عبد الله بن حبيب"، و"عبيد الله بن حبيب"، و"عبد السلام بن حبيب"، ذكرهم الداراقطني، وقال: "بنو حبيب بن أبي ثابت وكلهم ثقات"، وحبيب بن أبي ثابت من ثقات التابعين. انظر الذهبي، ميزان الاعتدال، (٤٥١/١). وابن حجر، التقريب، (ص٥٠٠، ص ٥٩٥)، والتهذيب، (٤٣٣/١٠). والطبري، جامع البيان، (١٧٦/٨)، حاشية رقم ٢.

[٧٧] انظر ابن أبي داود، (٣٥٨/١). وكذا أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، رقم (٣١٩٢)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي. وثم مواضع أخرى من التطابق، كقراءة ابن الزبير: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير...ويستعينون الله على ما أصابهم"، فإنها قراءة

ثالثًا: يروى عن عدد من الصحابة قراءات تخالف مصحف الجماعة، دون أن ينسب إليهم مصحف، ومن هؤلاء أبو الدرداء، وأنس بن مالك، والمقداد بن الأسود رضي الله عنهم جميعًا.[٧٨]

رابعًا: دونت في تلك الحقبة أيضًا مصاحف للتابعين احتمل بعضها ما في مصاحف الصحابة من حروف تخالف المصحف الإمام، ونُسخ بعضها على وِفاقه، ومن ذلك مصحف عطاء وعكرمة ومجاهد ومالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس[٧٩]. وقد أورد ابن أبي داود طرفا من أخبار أكثر هذه المصاحف.

عثمان رضي الله عنه. وقراءته في آخر الفاتحة كقراءة عمر رضي الله عنه. والقصد ثم ضربُ المثال، وإلا فالشواهد كثيرة يسهل الوقوف عليها بالمقارنة بين ما أورده ابن أبي داود من قراءتهم.

[٧٨] جاء في بعض أخبار جمع عثمان رضي الله عنه أن أهل حمص كانوا على قراءة المقداد، وأنهم كانوا يرون قراءتهم خيرا من قراءة غيرهم، وأن حذيفة بن اليمان قد شهد هذا منهم، فحداه ذلك –مع علل أخرى– إلى أن يشير على عثمان بجمع المصحف. انظر ابن الأثير، الكامل، (٤٨٢/٢). كما نُسب إلى أنس مصحف على قراءة أبي. انظر الباقلاني، الانتصار، (٢٧٠/١).

[٧٩] ولا يخالف ما نُقل منه المصحفَ الإمام في شيء، وقد ورثه عنه الإمام مالك، وروى صاحبه ابن القاسم جانبًا من صفته وحليته وما فيه من الحروف. انظر ابن رشد الجد، البيان والتحصيل، (٣٣/١٧). وجماع ما ورد في رواية ابن القاسم من قراءات هذا المصحف ثلاث عشرة قراءة، تسع منها ينمى إلى مصحف المدينة دون أربعة، وقد كتب مايكل كوك ورقة موجزة عن هذا المصحف، وجعل من وكده فيها أن يبين المصحف الذي أخذت منه هذه القراءات الأربع، ولم خُولف في مصحف جد مالك، فلم يمض على سبيل مصحفٍ واحد من المصاحف العثمانية. انظر:
MICHAEL COOK, A KORANIC CODEX INHERITED BY MĀLIK FROM HIS GRANDFATHER, p.98.

- ٤ -

مآل مصاحف الصحابة

أخرج البخاري (ت٢٥٦هـ) في صحيحه من خبر جمع القرآن أن عثمان أمر -بعد نسخ صحف أبي بكرٍ في المصاحف- "بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف، أن يحرق"[٨٠]. وذلك خبر مشهور استفاض ذكره في مصنفات علوم القرآن وغيرها. على أن ابن شبة (ت٢٦٢هـ) قد ساق في تاريخ المدينة عددًا من الأخبار فيها أن هذه الصحف والأكتاف وسائر ما كتب فيه القرآن قد جُمع في صندوق، ودفن تحت منبر رسول الله ﷺ.[٨١] وفي بعض ما أخرجه ابن أبي داود أنها دُفنت بين القبر والمنبر.[٨٢] ومرادنا في هذا المقام أن نتتبع ما آلت إليه مصاحف الصحابة بعد أمر عثمان -رضي الله عنه- بتحريقها. وقد وقفنا من هذا على عدد من الأخبار والروايات. وذاك بيانها:

١- إمساك عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- مصحفه، وأمره أصحابه أن يغلوا مصاحفهم، وهو خبر ذائع مستفيض.[٨٣]

٢- ذكر النديم في الفهرست أنه رأى عدة مصاحف ذكر نساخها أنها مصحف ابن مسعود، "ليس فيها مصحفين متفقين[٨٤]، وأكثرها في رق كبير النسخ". ثم قال: "وقد رأيت مصحفًا قد كتب منذ نحو مائتي سنة فيه فاتحة الكتاب"[٨٥].

---

[٨٠] البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم (٤٩٨٧).

[٨١] ابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٠٥/٣).

[٨٢] انظر ابن أبي داود، (٢٤٠/١). وفيه ضعف من جهة عدم تسمية بعض الرواة.

[٨٣] أخرجه مختصرًا مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضائل ابن مسعود وأمه رضي الله تعالى عنهما، رقم (٢٤٦٢). وقد ورد الخبر في ابن أبي داود، (١٨٤/١)، وفي غيره من المصنفات.

[٨٤] هكذا ورد النص.

[٨٥] النديم، (٦٦/١).

وإنما نص على ذكر الفاتحة لما اشتهر عن مصحف ابن مسعود من خلوه منها على ما يأتي بيانه. وإذا علمنا أن النديم صنف كتابه هذا سنة ٣٧٧هـ -كما أثبته محققه الدكتور أيمن فؤاد سيد على غلاف الكتاب- أمكن لنا أن نرد النسخة الأخيرة التي ذكرها إلى الربع الأخير من القرن الثاني، أي: بعد نحو قرن ونصف من الجمع العثماني. وفي الخبر أيضًا شاهد على مقدار الوثوق الذي يمكن أن يُولى هذه النسخ. وأغلب الظن أن بلاشير عول على كلام النديم هذا، فرأى أن مصحف ابن مسعود بقي في الكوفة "حتى القرن العاشر".[٨٦]

٣- ذكر النديم أيضًا أنه رأى عند أبي يعلى حمزة الحسني "مصحفا قد سقط منه أوراق بخط علي بن أبي طالب، يتوارثه بنو حسن على مر الزمان".[٨٧] وقد سقنا من قبل رأي ابن كثير فيما يعزى إلى الإمام علي من المصاحف.

٤- أخرج البخاري بإسناده عن يوسف بن ماهك: "قال: إني عند عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، إذ جاءها عراقي.. قال: يا أم المؤمنين، أريني مصحفك". وفي آخر الخبر أنها أخرجت مصحفها، فأملت عليه آي السور.[٨٨] وقد رأى ابن كثير أن هذا الخبر إنما وقع قبل أن يرسل عثمان -رضي الله عنه- المصاحف إلى الأمصار ويحمل الناس عليها. وتعقبه ابن حجر بأن يوسف ابن ماهك لم يدرك زمان إرسال عثمان المصاحف إلى الأمصار، وقد صرح في الخبر بالمعاينة، فلا جرم كان الخبر بعد الجمع العثماني.[٨٩]

---

[٨٦] بلاشير، القرآن: نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره، نقله إلى العربية رضا سعادة، (ص.٣٢). ولا يخفى أن مراده القرن العاشر الميلادي.

[٨٧] السابق، (٧٠/١). ثم وعد بذكر ترتيب السور في هذا المصحف، ولم يأت ما وعد به. وترتيب السور في مصحف علي ورد في مصادر أخرى كالتفسير المنسوب للشهرستاني، (ص١٩). وانظر أيضا الزنجاني، (ص٤٧).

[٨٨] البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب تأليف القرآن، رقم (٤٩٩٣).

[٨٩] انظر ابن كثير، (٤٧/١). وابن حجر، فتح الباري، (٣٩/٩).

٥- روى الطبري في تفسيره بإسناده **عن حبيب بن أبي ثابت أن ابن عباس أعطاه مصحفًا، وقال له: هذا على قراءة أبي. وفي هذا الخبر أن يحيى بن عيسى قد رأى المصحف عند نصير بن أبي الأشعث.**[٩٠] ويحيى بن عيسى توفي سنة ٢٠١هـ[٩١]. ولم أهتد إلى تاريخ وفاة نصير بن أبي الأشعث، غير أن ابن حجر ذكر أنه من الطبقة السابعة.[٩٢] وهي عنده كبار أتباع التابعين كمالك والثوري. وقد توفي الثوري سنة ١٦١هـ، وتوفي مالك سنة ١٧٩هـ. ومهما يكن من أمرٍ فإن يحيى بن عيسى قد رأى المصحف قبل وفاة نصير وبعد الجمع العثماني بأكثر من قرن -وربما قرن ونصف- من الزمان.

٦- أخرج عبد الرزاق (ت٢١١هـ) في المصنف -ورواه بإسناده إليه الطبريُ في تفسيره- عن معمر "عن ثور، عن ميمون بن مهران، قال: في حرف أبي: أن الفداء تطليقة. **قال معمر: فذكرت ذلك لأيوب، فأتينا رجلا عنده مصحفٌ قديمٌ لأبي خرج من ثقة،** فقرأنا فيه، فإذا فيه: «إلا أن يظنا ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره»".[٩٣] ومعمر هو ابن راشد، توفي سنة ١٥٤هـ. وأيوب هو السختياني المتوفى سنة ١٣١هـ.[٩٤] ففي هذا الخبر أنهما رأيا مصحفا قديما لأبي قبل وفاة أيوب.

---

[٩٠] مضى الكلام في إسناد الخبر (ص ٢٢). وقد سجل الطبري في تفسيره بهذا الإسناد حرفين لأبي، فالأول قراءته: "فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى"، والثاني قراءته "ووصى ربك" في قول الله تعالى: "وقضى ربك". انظره، (١٧٧/٨)، (٤١٤/١٧).

[٩١] انظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٢٦٣/١١).

[٩٢] انظر ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٥٦١).

[٩٣] عبد الرزاق المصنف، كتاب الطلاق، باب الفداء، رقم (١١٧٦٣). وانظر الطبري، جامع البيان، (٥٥٠/٤).

[٩٤] انظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٣٩٨/١). وتقريب التهذيب، (ص.٥٤١)

٧- أخرج ابن أبي داود في المصاحف بإسناده إلى نافع مولى ابن عمر "أن حفصة أمرت مولى لها أن يكتب لها مصحفا، وقالت: إذا بلغت "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين" [البقرة: ٢٣٨] فلا تكتبها حتى أمليها كما سمعت رسول الله ﷺ يقرؤها، فلما بلغ أمرته فكتبها: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين)، فقرأت ذلك في المصحف فوجدت الواوان".[٩٥] ففي هذا الخبر أن نافعًا قرأ مصحف حفصة -رضي الله عنها- وذلك -فيما يظهر- متأخر عن الجمع العثماني.

---

[٩٥] هكذا أثبتها المحقق الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ، ومن عجبٍ بعد ذلك قوله: "في النسختين الواوات" [ابن أبي داود، (٣٧٠/١)]، وما اعتمد في تحقيقه إلا عليهما. وفي طبعة جفري للمصاحف (ص٨٦) "الواوان" أيضا. ومما يبعث على الدهش أن الشيخ أحمد شاكر ذكر في بعض حواشي جامع البيان أنها في المصاحف لابن أبي داود "الواوات". قال: "وأخشى أن يكون من تخليط المستشرق ناشر الكتاب". يعني جفري في المصاحف. وربما حداه إلى ذلك أن رواية الطبري للخبر جاءت بلفظ "الواو" المفردة (٢٠٩/٥)، فظن أن جفري أثبتها بالجمع؛ لاستبعاده أن يثبت المثنى بالألف وحقه النصب. وعندنا أن ما ذكره المحقق من خبر النسختين وما أنكره الشيخ شاكر على جفري -وما أتاه حسب علمنا- متجه، فإن في الآية -على قراءة حفصة- ثلاث "واوات" عواطف: "والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين"، فقول نافع "فوجدت الواوات" يعني به الثلاثة، ولعله خشي لو ذكر "الواو" مفردة أن يفهم غيرُ التي قبل لفظ "صلاة العصر"، ولا سيما أن بعض القراءات وردت دون الواو: "والصلاة الوسطى صلاة العصر"، فكان ذكر "الواوات" بالجمع رافعًا لهذا الاحتمال. ثم إن الخبر رُوي منقطعًا عن نافع أن حفصة...، ووجه الانقطاع أن روايته عنها مرسلة. ورواه ابن أبي داود موصولا عن نافع عن ابن عمر. وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر. انظر تعليقه في الحاشية (٢) من جامع البيان (١٧٨/٥).

٨- روى ابن أبي داود في المصاحف بإسناده إلى محمد بن أبي بن كعب "أن ناسا من أهل العراق قدموا إليه فقالوا: إنما تحملنا إليك من العراق، فأخرج لنا مصحف أبي قال محمد: "قد قبضه عثمان. قالوا: سبحان الله، أخرجه لنا. قال: قد قبضه عثمان".[٩٦]

٩- ذكر الفراء (ت٢٠٧هـ) في "معاني القرآن" غير مرة رؤيته القراءة في مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.[٩٧]

١٠- روى أبو عبيد في "فضائل القرآن" بسنده عن عزرة "قال: قرأت في مصحف أبي بن كعب هاتين السورتين (اللهم نستعينك) و (اللهم إياك نعبد)". وروى مثله عن ميمون بن مهران[٩٨]. وعزرة هو ابن عبد الرحمن بن زرارة، لم أقف

---

[٩٦] ابن أبي داود، (٢١٢/١). وكذا رواه أبو عبيد في فضائل القرآن، (ص٢٨٥).

[٩٧] انظر مثلًا، الفراء، معاني القرآن، (١٤٥/١)، و (٣١٣/٢، ٣٥١). وجاء في موضع آخر (٨٦/٣): "ورأيتها فِي مصحف الحارث بْن سويد التيمي من أصحاب عَبْد اللَّه "وكانوا أهلها وأحق بها"، وهو تقديم وتأخير، وكان مصحفه دفن أيام الحجاج". وقد ذُكر أنها قراءة عبد الله. انظر الطبري، (٢٥٦/٢٢).

[٩٨] أبو عبيد، (ص٣١٩). وإسناد الخبر إلى عزرة صحيح، فقد رواه أبو عبيد عن يزيد بن هارون، وهو "ثقة متقن" كما قال ابن حجر. ورواه يزيد عن سليمان التيمي، وهو "أحد الأثبات" كما قال الذهبي. ورواه سليمان عن عزرة، وهو "ثقة". انظر الذهبي، ميزان الاعتدال، (٢١٢/٢). وابن حجر، التقريب، (ص٣٩٠)، و(ص٦٠٦). وإسناد خبر ميمون بن مهران إليه صحيح كذلك، فقد رواه أبو عبيد عن كثير بن هشام، وهو "ثقة". ورواه كثير عن جعفر بن برقان، وهو ثقة في غير الزهري، ولا سيما في روايته عن ميمون بن مهران، كما ذكر ابن حجر في التهذيب عن أحمد ويحيى بن معين وغيرهما. ورواه جعفر عن ميمون بن مهران، وهو "ثقة فقيه". انظر ابن حجر، التهذيب، (٨٤/٢)، والتقريب، (ص٤٦٠)، (ص٥٥٦).

على تاريخ وفاته، لكنه روى عن سعيد بن جبير، وجعله ابن حبان من طبقة أتباع التابعين.[٩٩] فعلى ذلك كانت رؤيته مصحف أبي بعد زمن من الجمع العثماني. وأما ميمون بن مهران فمن التابعين، وقد توفي سنة ١١٧هـ، وقيل: إنه ولد عام قُتل علي[١٠٠] رضي الله عنه، فرؤيته، والحال هذه، كرؤية عزرة بعد الجمع العثماني بزمان.

١١- نقل القاضي الباقلاني (ت٤٠٣هـ) في الانتصار عن بعض المعتزلة أن عمرو بن عبيد قال: "رأيت مصحفا كان لأنس بن مالك قرأه على أبي بن كعب، فكان فيه دعاء القنوت". ثم رده بقول الإمام أبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ) "وقد رأيت أنا مصحف أنس بالبصرة عند بعض ولد أنس، فوجدته مساويا لمصحف الجماعة لا يغادر منه شيئا".[١٠١]

١٢- جاء في عدد من المصادر أن الحجاج بن يوسف (ت٩٥هـ) قد صرف عنايته إلى التخلص من المصاحف التي تخالف مصحف عثمان. ومن ذلك ما ساقه ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في تأويل مشكل القرآن أنه عهد إلى بعض عماله بتتبع المصاحف، وأن يقطعوا كل مصحف خالف مصحف عثمان، ويعطوا صاحبه ستين درهما.[١٠٢] بل روي أنه كان يعاقب من يقرأ على حرف ابن مسعود، وهي يومئذ-كما يقول سفيان- "قراءة أهل الكوفة صغيرهم وكبيرهم"[١٠٣]. والظاهر

---

[٩٩] انظر ابن حبان، الثقات، (٣٠٠/٧).

[١٠٠] انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٧٢/٥)

[١٠١] الباقلاني، الانتصار، (٢٧٠/١).

[١٠٢] انظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (ص٣٧). وانظر الفراء، معاني القرآن، (٦٨/٣).

[١٠٣] ابن عبد البر، التمهيد، (٢٩٨/٨). وقد ذكر ابن عساكر في التاريخ الكبير (٦٩/٤) طرفًا من خطبة له يتوعد فيها أهل الكوفة، وينذرهم أن يقرأوا بقراءة عبد الله، ويقول فيه -رضي الله عنه- ما لا يحل له. وقد ساق الذهبي كلامه هذا في تاريخ الإسلام (١٠٧٤/٢)، ثم أعقبه: "قاتل الله

من هذه الأخبار أن قراءة ابن مسعود قد ظلت أمدا طويلا في الكوفة، حتى قال الأعمش (ت ١٤٨هـ) لأصحابه: " أدركت أهل الكوفة وما قراءة زيد فيهم إلا كقراءة عبد الله فيكم اليوم، ما يقرأ بها إلا الرجل والرجلان".[١٠٤] وقال إبراهيم النخعي (ت ٩٦هـ): "كنا نُعلم ونحن في الكتاتيب ونحن صبيان حرف عبد الله، كما نُعلم حرف زيد"[١٠٥]. كما أخرج أبو داود في المصاحف بإسناده إليه أن رجلًا من أهل الشام قال له: "مصحفنا ومصحف أهل البصرة أحفظ من مصحف أهل الكوفة، قال: قلت: لم؟ قال: إن عثمان –رضي الله عنه– لما كتب المصاحف بلغه قراءة أهل الكوفة على حرف عبد الله، فبعث به إليهم قبل أن يعرض، وعرض مصحفنا ومصحف أهل البصرة قبل أن يبعث به".[١٠٦] وليس المراد بسوق الخبر في هذا المقام الاستدلال بمتنه على ما قدم عثمان –رضي الله عنه– وما أخر في بعث المصاحف إلى الأمصار؛ فإنا لا نعلم من حال الرجل الذي كلم إبراهيم النخعي شيئًا، وبينه وبين الخبر الذي يرويه زمان متطاول، وإنما المراد بيان ما يومئ إليه الخبر من رسوخ قراءة عبد الله في الكوفة وشيوعها في الناس.

١٣– ثمة وجه آخر من بقاء مصاحف الصحابة أو حروفهم يخالف ما ذكرناه فيما مضى. ويتمثل هذا الوجه في رأي مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) فيما استبْقته المصاحف العثمانية من الحروف السبعة، وخلاصة رأيه هذا أن عثمان –رضي الله عنه– ومن عمل له في الجمع قد أرادوا شيئًا، وأراد قراء الأمصار شيئًا آخر. فعنده أن عثمان أراد حمل الناس على حرف واحد من السبعة، غير أن طبيعة الرسم الخالي من الإعجام والشكل جعلت للقراء سبيلًا في

الحجاج، ما أجرأه على الله، كيف يقول هذا في العبد الصـــالح عبد الله بن مسعود!"

[١٠٤] السبعة في القراءات، (ص٦٧).

[١٠٥] الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، (٤٠٥/٧).

[١٠٦] المصـــاحف، طبعة جفري (ص٣٥، ولم أجده في طبعة واعظ. والخبر إسناده صحيح إلى إبراهيم كما قال ابن حجر في الفتح (٢٠/٩).

استبقاء جانبٍ من قراءة الصحابة الذين أخذوا عنهم، وذلك فيما وافق الرسم العثماني لا غير.[١٠٧] وقد نقل ابن العربي (ت٥٤٣هـ) هذا القول في العواصم، وقال: إنه "ممكن ظاهر"، غير أن الأصل خلافه، كما ذكر ابن حجر مثله عن أبي طاهر بن أبي هاشم (ت٣٤٩هـ).[١٠٨] ولقد يشهد لرأي مكي هذا وفاقُ حمزة من قراء الكوفة لقراءة عبد الله أو اختياره ما يقاربها إن خالفت خط المصحف. ومن ذلك قول الفراء: "وقوله: "وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرا ..." تنصب على (جهة فعل)، وأصحاب عَبْد اللَّه وحمزة «ومن يطّوع»؛ لأنها فِي مصحف عَبْد اللَّه «يتطوع»". ومنه أيضًا قراءة حمزة (ت١٥٦هـ) والكسائي (ت١٨٩هـ) من الكوفة –وكذا قرأ ابن عامر (ت١١٨هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)– "إن الحكم إلا لله يقض الحق"، فهي في قراءة عبد الله "يقضي بالحق".[١٠٩] ولقد كثر من حمزة هذا الوفاق حتى قال ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): "وكان ينحو نحو أصحاب عبد الله؛ لأن قراءة

---

[١٠٧] فصل مكي بن أبي طالب رأيه هذا في مواطن من كتابه الإبانة عن معاني القراءات، انظر مثلا (ص٣٣ وما بعدها)، و (ص٤٩). وقد ذكر ابن حزم في الإحكام أن مكيًا كان على القول بأنه لم يبق من الأحرف السبعة إلا حرف واحد كرأي الطبري، ثم إنه ناظره فصار إلى القول بأن ما خالف خط المصحف من السبعة رُفع، وما وافقه بقي، ثم ذكر ابن حزم ما يدل عنده على استواء القولين –ما صار عنه مكي وما صار إليه– في البطلان. انظر ابن حزم، الإحكام في أصول الإحكام، (١٦٧/٤).

[١٠٨] ابن العربي، العواصم من القواصم، (ص٣٦٣). وابن حجر، (٣١/٩).

[١٠٩] الفراء، معاني القرآن، (١٩٥/١). وابن أبي داود، (٣١٤/١). وابن مجاهد، (ص٢٥٩). ومن ذلك أيضا قراءة عبد الله "إنما صنعوا كيد سحر"، فقد قرأ بها حمزة والكسائي وخلف دون الباقين الذين قرأوا: "ساحر". ولا يخفى أن الرسم العثماني يحتمل القراءتين. وكذا قرأ ابن مسعود: "إما يبلغانِّ عندك الكبر إما واحد وإما كلاهما". فأخذ حمزة والكسائي وخلف بقراءته في لفظ "يبلغان" فقرأوه بالتثنية. انظر ابن أبي داود، (٣٢١/١، ٣٢٣)، والفراء، (١٢٠/٢)، (١٨٦/٢).

عبد الله انتهت بالكوفة إلى الأعمش". وقال أيضًا: "كان حمزة يعتبر قراءة عبد الله فيما لم يوافق خط مصحف عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه".[١١٠]

غير أنه من الممكن النظر في رأي مكي بن أبي طالب –على وجاهته– من وجهين:

الوجه الأول: أن قوله بإرادة عثمان ومن كتبوا له المصاحف أن يقرأ الناس على حرفٍ واحدٍ ليس سواه يدفعه ما سجلته المصاحف العثمانية المرسلة إلى الأمصار من خلاف في بعض الكلمات بالزيادة والنقصان[١١١]، ولو أرادوا قراءة لفظ واحد لما قصدوا إلى المخالفة بين النسخ.

الوجه الثاني: ما ثبت من معرفة نقط الإعجام في زمن عثمان رضي الله عنه[١١٢]، فدل ذلك على أنهم عمدوا إلى أن يكون للقراء فسحة في الاختلاف واستبقاء ما وافق الرسم مما تواتر من الأحرف السبعة، وذلك عند من يرى بقاءها.

وربما استُشكل قول مكي بن أبي طالب بإطباق المصنفين في علوم القرآن والقراءات على اعتداد قراءات الصحابة من الآحاد، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وجوابه أنهم إنما جعلوا ما دون القراءات السبع –أو العشر على قول طائفة منهم– آحادًا وشاذًا على ما يأتي من تقسيمهم، فإن اختار بعض القراء السبعة وجهًا من القراءة يوافق حروف بعض الصحابة أو يقاربه فما ذاك إلا لتواتره عنده.

وسواء أكان مراد عثمان –رضي الله عنه– حرفًا واحدا أم حروفًا عددًا – وهو الأظهر– فإن وجاهة رأي مكي بن أبي طالب تبدو في نزوع قراء الأمصار إلى الاختيار، وأن اختيارهم هذا مال إلى موافقة الصحابة الذين نزلوا بأمصارهم.

---

[١١٠] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، (ص ٧٢، ٧٤). وانظر السيوطي، الإتقان، (٣٧٧/١).

[١١١] انظر الداني، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، (ص ١٠٦).

[١١٢] شاهين، تاريخ القرآن، (ص١١٢ وما بعدها). والزنجاني، (ص٦٧).

وجملة القول –بعد ما سلف– أن مصاحف الصحابة لم ينقطع وجودها بعد الجمع العثماني، بل امتد فيما وراءه أمدًا طويلًا. وإن آكد مظاهر وجودها ليس حفظ مادتها من الطروس والسطور، بل استبقاء قراءاتهم –بمعزل عن حكمها الذي سيأتي الكلام فيه– بالرواية والدرس، وطورا بالنزوع إلى موافقتها إن هي وافقت شروط القراءة الصحيحة. كما يتجلى فيما مضى أيضا أن بعض هذه المصاحف قد عملت فيها أيدي النساخ بالتحريف والتغيير، ولا سبيل –والحال هذه– إلا التعويل على نقد الروايات.

–٥–

القراءات الشاذة وصلتها بمصاحف الصحابة

اختلف علماء القراءات في قسمتها، ويمكن رد اختلافهم هذا إلى اتجاهين:

فأما الاتجاه الأول فيرى القراءات متواترة وشاذة. والمتواترة يجتمع فيها التواتر على صفته المعروفة عند المحدثين –وهي نقل الجمع المأمون تواطؤه على الكذب عن مثله من أول السند إلى منتهاه– وموافقةُ العربية والرسم العثماني، وليس بعد المتواتر إلا الشاذ. وعلى هذا رأي جمهرة من علماء الأصول والقراءات.[١١٣]

وأما ثاني الاتجاهين فقد جعل بين المتواتر والشاذ أقسامًا أخر. ومن ذلك قسمة الإمام ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) القراءة إلى متواترة وصحيحة وشاذة. والمتواترة عنده وعند مخالفيه سواء، وأما الصحيحة فقسمان:

القسم الأول: ما صح "سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم". وقد جعلها ضربين:

---

[١١٣] انظر النويري، شرح طيبة النشر، (١٢٦/١). والسخاوي، جمال القراء، (٥٧٩/٢). وأبو شامة، (ص١٨٤). والزركشي، تشنيف المسامع، (٣١٨/١).

الضرب الأول: ما استفاض وتلقته الأمة بالقبول، ومثل له بمراتب القراء في المد ونحو ذلك. وقد قال السيوطي في الإتقان: إن أمثلة هذا الضرب كثيرة في فرش الحروف.

الضرب الثاني: لم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفض. ولم يضرب له مثلًا، ولعله ينتظم ما كان من قبيل قراءة الأعمش (ت١٤٨هـ) والحسن (ت١١٠هـ) وابن محيصن (ت١٢٣هـ) مما وافق الرسم والعربية.

وأما القسم الثاني فما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم، ومثاله ما ورد عن الصحابة من زيادة كلمة أو إبدال لفظ بآخر، "فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة؛ لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحا فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة، ولا في غيرها".[١١٤] ويشبه أن يكون مبنى تقسيمه هذا على تفسيره لصحة السند، فإن أهل القراءات قالوا: إن القراءة الصحيحة ما اجتمع فيها أوصاف ثلاثة: صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة الرسم العثماني ولو احتمالًا. فصحة السند عنده –بعد نقل العدل الضابط عن مثله– الاشتهار عند أئمة هذا الفن، فلم يشترط التواتر، ورأى اشتراطه مفضيًا إلى إسقاط كثير من أحرف الخلاف عند القراء السبعة بله غيرهم. وقد أطال النويري (ت٨٥٧هـ) نقاشه والجواب عليه.[١١٥]

وجعل السيوطي القسمة على ستة ضروب:

الضرب الأول: المتواتر، وهو على مثال المتواتر فيما سبق.

الضرب الثاني: المشهور، وهو كالمستفيض من الصحيح عند ابن الجزري.

الضرب الثالث: الآحاد "وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور. ولا يُقرأ به".

---

[١١٤] انظر ابن الجزري، منجد المقرئين، (ص١٩ وما بعدها).

[١١٥] انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (١٢/١). والنويري، شرح طيبة النشر، (١١٧/١).

الضرب الرابع: الشاذ، وهو ما لم يصح سنده.

الضرب الخامس: الموضوع كقراءات الخزاعي.

الضرب السادس: المدرج، "وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص:(وله أخ أو أخت من أم)".[١١٦]

ومهما يكن من أمر الخلاف بين أئمة القراءات، فإن شاغلنا في هذا المقام هو مصاحف الصحابة، وما حوته من قراءات، والثابت في تقسيماتهم كلها انتفاء صفة التواتر والاشتهار عنها، ولا يضر بعد ذلك وصفهم إياها بالشذوذ عند من رأى القسمة ثنائية، أو إضافتها إلى الآحاد عند مخالفيهم.

ثم إنه يتجلى مما سبق أن الشاذ عند أصحاب القسم الثنائية –واصطلاحهم أشيع– يشمل قراءات الصحابة وغيرهم.

-٦-

من تاريخ مخالفة مصحف الجماعة

ذكرنا آنفًا طرفًا من استمرار وجود حروف الصحابة حين الحديث عن مآل مصاحفهم. وهذا المبحث معقود للحديث عن وجه آخر من وجوه بقاء هذه المصاحف، وذلك أخذ طائفة من الناس بما في مصاحف الصحابة من حروف تخالف الجمع العثماني، أو استمرار عدد من الصحابة أنفسهم على هذه الحروف. وقد وقفنا من هذا على عدد من الأخبار، نجملها فيما يأتي.

١- أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى إبراهيم النخعي "قال: قدم أصحاب عبد الله على أبي الدرداء، فطلبهم فوجدهم، فقال: أيكم يقرأ على قراءة

---

[١١٦] انظر السيوطي، (٢٦٤/١). وانظر تقسيمًا ثالثا للبلقيني في مواقع العلوم (ص٦٠). وفيه جعل القراءات متواترةً، وهي السبع، وآحادًا، وتشمل ما تمم العشر من قراءة خلف وأبي جعفر ويعقوب، وكذا قراءات الصحابة، وشاذة كقراءة سعيد بن جبير والأعمش، فإنها لم تشتهر كاشتهار الثلاثة السابقة، ولو كانت في الحديث لوسمت بالإرسال.

عبد الله؟ قال: كلنا، قال: فأيكم أحفظ؟ فأشاروا إلى علقمة، قال: كيف سمعته يقرأ: "والليل إذا يغشى" [الليل: ١]؟ قال علقمة: والذكر والأنثى، قال: أشهد أني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ هكذا، وهؤلاء يريدوني على أن أقرأ: "وما خلق الذكر والأنثى" [الليل: ٣]، والله لا أتابعهم"[١١٧]. ففي هذا الخبر تمسك أبي الدرداء –رضي الله عنه– بقراءته المخالفة للمصحف العثماني.

٢– روى ابن أبي داود في المصاحف بإسناده إلى عبد الأعلى بن الحكم الكلابي "قال: أتيت دار أبي موسى الأشعري، فإذا حذيفة بن اليمان، وعبد الله بن مسعود، وأبو موسى الأشعري فوق أجار لهم، فقلت: هؤلاء والله الذين أريد فأخذت أرتقي إليهم، فإذا غلام على الدرجة فمنعني فنازعته فالتفت إلي بعضهم قال: خل عن الرجل فأتيتهم حتى جلست إليهم، فإذا عندهم مصحف أرسل به عثمان وأمرهم أن يقيموا مصاحفهم عليه، فقال أبو موسى: ما وجدتم في مصحفي هذا من زيادة فلا تنقصوها، وما وجدتم من نقصان فاكتبوه".[١١٨] ففي هذا الخبر استمساك أبي موسى الأشعري بما في مصحفه من الزيادة.

٣– أخرج الطبراني (ت٣٦٠هـ) في المعجم الكبير بإسناده إلى أبي إسحاق السبيعي، "قال: أمنا أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بخراسان فقرأ بهاتين السورتين إنا نستعينك ونستغفرك"[١١٩]. وقد حسن السيوطي إسناده.[١٢٠] وأمية بن خالد تابعي سمع من ابن عمر، وكان عاملًا لعبد الملك بن مروان على خراسان، وتوفي

---

[١١٧] البخاري، كتاب التفسير، باب "والنهار إذا تجلى"، رقم (٤٩٤٤).

[١١٨] ابن أبي داود، المصـــاحف طبعة جفري، (ص٣٥). ولم أجده في الطبعة الأخرى.

[١١٩] الطبراني، المعجم الكبير، باب الألف، أمية بن خالد بن أسـيد بن أبي العيص بن أمية، رقم (٨٦٠).

[١٢٠] الإتقـان (٢٢٧/١). وقـال الهيثمي في مجمع الزوائـد (١٥٧/٧): "ورجاله رجال الصحيح".

في خلافته.[١٢١] وظاهر الخبر –وإن كان للتأويل فيه مندوحة– أنه قرأ في الصلاة بالسورتين اللتين كانتا في مصحف أبي زيادة على المصحف العثماني.

٤– وأما أشد المخالفات بعدًا عن مصحف الجماعة وطعنًا فيه فما سار ذكره عن ابن شنبوذ، وهو أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت، وكان مقرئًا معروفًا، أخذ الحديث عن كثير من شيوخ الشام ومصر، إلا أنه تخير لنفسه حروفًا تخالف ما اتفق عليه الناس، فكان يقرأ بما روي عن عبد الله بن مسعود وأبي وغيرهما من الحروف التي تخالف مصحف الجماعة، فرُفع أمره إلى السلطان، فقُبض عليه، وذلك سنة ٣٢٣هـ، وحمل إلى دار الوزير ابن مقلة، وناظره الفقهاء والعلماء، فلم ينزل عن رأيه، فأُمر به فضُرب حتى استغاث، فخُلي، واستتيب، وكُتب بتوبته كتاب. وكانت وفاته سنة ٣٢٨هـ.[١٢٢] وقد ساق النديم شيئًا من قراءاته، وفيها حروف تُعزى إلى عمر وعبد الله وأبي الدرداء وعثمان رضي الله عنهم.[١٢٣] كما صنف أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ) كتابًا في الرد عليه سماه "الرد على من خالف مصحف عثمان"، ولم يصلنا، غير أن القرطبي (ت٦٧١هـ) قد ذكر في تفسيره شيئا كثيرًا منه مما أخذه ابن الأنباري عليه وجوابه، وفيما ساقه ابن الأنباري ما يدل على أن ابن شنبوذ لم يقنع بمخالفة مصحف الجماعة، بل طعن فيه بوجوه، منها: دعواه زيادتَه على القرآن، ونقصه منه، ووقوعَ التصحيف فيه، وجوازَ مخالفته. قال ابن الأنباري:

"وادعى أن عثمان والصحابة –رضي الله عنهم– زادوا في القرآن ما ليس فيه، فقرأ في صلاة الفرض والناس يسمعون:" الله الواحد الصمد" فأسقط من القرآن "قل هو"، وغير لفظ" أحد"، وادعى أن هذا هو الصواب، والذي عليه الناس هو

---

[١٢١] انظر ترجمته عند المزي، تهذيب الكمال، (٣٣٦/٣).

[١٢٢] انظر ترجمته في الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (١٠٣/٢). وابن عساكر، تاريخ دمشق، (١٦/٥١).

[١٢٣] انظر النديم، (٨١/١).

الباطل والمحال، وقرأ في صلاة الفرض "قل للذين كفروا لا أعبد ما تعبدون"، وطعن في قراءة المسلمين. وادعى أن المصحف الذي في أيدينا اشتمل على تصحيف حروف مفسدة مغيرة، منها: "إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم"، فادعى أن الحكمة والعزة لا يشاكلان المغفرة، وأن الصواب:" وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم".[١٢٤]

٥- وغير بعيد من صنيع ابن شنبوذ كان شأن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي (ت٣٥٤هـ)، وكان -كما ذكر الخطيب البغدادي- من أحفظ الناس لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات، ذا تصانيف في التفسير والقراءات والنحو.[١٢٥] بيد أنه طُعن عليه باختياره حروفًا تخالف الإجماع، وأنه قرأها، وأقرا بها، ونُسب إليه إجازة كل حرف يصح في العربية ويوافق المصحف وإن لم ينقل البتة، وذاع أمره حتى أحضره السلطان، واستتابه ابن مجاهد، وكتبوا بتوبته كتابًا، وقيل: إنه لم يزل على ما أُنكر عليه حتى مات.[١٢٦]

٦- وعلاوة على من سبقوا، فقد أنكر طائفة من المصنفين صنيع هارون بن موسى الأعور (ت في نحو ١٧٠هـ) إذ كان -فيما يقول أبو حاتم السجستاني (ت٢٤٨هـ)- أول من تتبع الشاذ من القراءات وبحث عن إسنادها. وحُكي عن الأصمعي (ت٢١٦هـ) فيه أنه: "كان ثقة مأمونا، .. وكنت أشتهي أن

---

[١٢٤] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٨١/١ وما بعدها). وانظر د. غانم قدوري، بحث بعنوان "كتاب الرد على من خالف مصـــحف عثمان لابن الأنباري"، (ص٢٣٧).

[١٢٥] انظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٦٠٨/٢). والنديم، (٨٦/١)، وجعل وفاته ٣٦٢هـ.

[١٢٦] انظر السابق. والسخاوي، (٥٧٥/٢ وما بعدها). وابن الجزري، النشر، (١٧/١).

يضرب لمكان تأليفه الحروف".[١٢٧] والحق أنا لا نجزم بوجه الإنكار عليه، فالمسوق آنفًا ليس فيه أنه قرأ بالشاذ أو أقرأ به، ولا أنه طعن في المصحف العثماني وآثر عليه سواه، ولم يزل العلماء يروون ما شذ من القراءات في جوامع الحديث ومصنفات التفسير، ويفيدون منها على أنحاء متباينة، ثم لا يكون ذلك سببًا في الإنكار عليهم، أو الزراية بهم.

هؤلاء جماعة ممن نسبت إليهم مخالفة مصحف عثمان رضي الله عنه، أو نسبوا هم إلى المخالفة وعرفوا بها. وقد ذكرنا من قبل شيوع قراءة عبد الله الكوفة واستمرارها زمانًا فيه بعد الجمع العثماني.

-٧-

مظاهر الخلاف بين مصاحف الصحابة ومصحف الجماعة

ثمة مقاربات مختلفة سلكتها طائفة من العلماء والباحثين في حصر وجوه الخلاف بين مصاحف الصحابة ومصحف الجماعة[١٢٨]. وسنحاول فيما يأتي أن

---

[١٢٧] انظر السخاوي، (٥٧٠/٢). وأبو شامة، (ص١٨١). والصفدي، الوافي بالوفيات، (١٢٣/٢٧). وقد أخرج له الجماعة غير ابن ماجة. انظر المزي، (١١٥/٣٠). وقد لفت جولدتسير من شأنه –فضلًا عن تتبع الشواذ– قيامُه بتمحيص أسانيد القراءات ووجوهها، وكأنه يضع عمله ضمن سلسلة من الجهود الأخرى التي تغيّت الحد من حرية القراءة. انظر جولدتسير، (ص٥٥).

[١٢٨] ومن هؤلاء الدكتور محمد عبد الله دراز في "مدخل إلى القرآن الكريم" (ص٤٨)، والدكتور عبد الصبور شاهين في "تاريخ القرآن" (ص١٦٧ وما بعدها)، وإن أفرد قراءة كل صحابي ببيان وجوه خلافها مع المصحف الإمام. كما خص جولدتسير مظاهر الخلاف هذه بالعناية في مذاهب التفسير (ص٨ وما بعدها)، وإن اختلط وصفه إياها برأيه في الباعث عليها. وكذلك عرض غ. برغشترسر وأ. بريتسل في الجزء الثالث من تاريخ

نبين مظاهر الخلاف تلك مفيدين من المقاربات السابقة، مع التعويل على النظر فيما بين أيدينا من القراءات المنسوبة إلى مصاحف الصحابة، ولا سيما مصحف عبد الله بن مسعود، وهو أغناها بهذه الوجوه. وقد آثرنا كذلك تجريد هذه المظاهر عن الرأي فيها أو بيان الباعث عليها، بل اكتفينا بذكر ما يفرق بينها وبين رسم المصحف العثماني؛ من أجل ذلك لم نصف ما كان في هذه المصاحف الزيادة بالتفسيرية. وإنما حدانا إلى ذلك أن للرأي في هذه المظاهر محلًا آخر من البحث. وبناء على ذلك يمكن القول إن مظاهر الخلاف بين مصاحف الصحابة ومصحف الجماعة تتمثل فيما يأتي:

١- **اختلاف ترتيب السور**، ولم نقف على هذا الاختلاف إلا في عدد محدود من المصاحف، وهي: مصحف علي بن أبي طالب، وقد سبق أنه مرتب على النزول، ومصحف أبي بن كعب، ومصحف عبد الله بن مسعود، وقد أخرج البخاري في صحيحه عن شَقيق بن سلمة "قال: قال عبد الله: "لقد تعلمت النظائر التي كان النبي ﷺ يقرؤهن اثنين اثنين، في كل ركعة"، فقام عبد الله ودخل معه علقمة، وخرج علقمة فسألناه، فقال: عشرون سورة من أول المفصل على تأليف ابن مسعود، آخرهن الحواميم: حم الدخان وعم يتساءلون".[١٢٩] ففي هذا دليل على أن تأليف مصحف ابن مسعود ليس كتأليف مصحف عثمان رضي الله عنهما.

القرآن لنولدكه (٤٩٨/٣) لتحليل مفصل لمصحفي عبد الله وأبي. وثم مقاربة مختلفة سلكها بهنام صدقي وأوي بيرجمان في بحثهما: "موازنة بين مصحف عثمان وإحدى مخطوطات صنعاء (طرس صنعاء ١): نظرات حول تاريخ تدوين القرآن " (ص ٨٧). وهي مقاربة مبناها على اختلافات النقل الناشئة عند الإملاء. وقد ترجم البحث المذكور د. حسام صبري، ونُشر بالموقع الإلكتروني لمركز تفسير.

[١٢٩] البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب تأليف القرآن، رقم (٤٩٩٦).

وعلاوة على ذلك نقلت بعض المصادر الشيعية ترتيب مصحف عبد الله بن عباس على هيئة تخالف المصحف العثماني.[١٣٠]

٢- **الاختلاف بزيادة سورٍ في القرآن**، ولئن كان الظاهر أن كلام القنوت الذي وصف بالسور لا يعدو أن يكون دعاءً ضمنه بعض الصحابة مصاحفهم[١٣١]، فقد ذاعت نسبة هذا الوجه من الخلاف إلى مصحف أبي بن كعب رضي الله عنه، فقد روي أن في مصحفه سورتين ليسا في مصحف عثمان، وهما: الخلع، وأولها: "اللهم إنا نستعينك ونستغفرك.."، والحفد، وأولها: "اللهم إياك نعبد".[١٣٢] وعلاوة على ذلك، أخرج الطبراني في "الدعاء" بإسناده إلى عبد الله بن زُرير، "قال: قال لي عبد الملك بن مروان: ما حملك على حب أبي تراب إلا أنك أعرابي جاف، فقلت: والله لقد قرأت القرآن قبل أن يجتمع أبويك، لقد علمني سورتين علمهما إياه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما علمتهما أنت ولا أبوك: " اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك الخير ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشي عذابك الجد، إن عذابك بالكفار ملحق، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب والمشركين الذين يصدون عن سبيلك ويجحدون آياتك، ويكذبون رسلك، ويتعدون حدودك، ويدعون معك إلها آخر، لا إله إلا أنت تباركت وتعاليت عما يقول الظالمون علوا كبيرا".[١٣٣] فظاهر هذه الرواية أن ابن زُرير تلقاهما عن علي –رضي الله عنه–

---

[١٣٠] انظر النديم، (٦٤/١)، ابن حجر، فتح الباري، (٤٢/٩). والسيوطي، (٢٢٢/١)، الزنجاني، (ص٤٧ وما بعدها). والشهرستاني، مفاتيح الأسرار، (٢٤/١ وما بعدها).

[١٣١] وسيأتي بيان ذلك في الفصل الثاني.

[١٣٢] انظر ابن الجوزي، فنون الأفنان، (ص٢٣٥)، السيوطي، (٢٢٦/١).

[١٣٣] الطبراني، الدعاء، رقم (٧٥٠). وانظر السيوطي، (٢٢٦/١).

سورتين من القرآن. كما نقل السيوطي عن ابن الضُّريس (ت٢٩٤هـ) نسبتَهما إلى مصحف ابن عباس وأنهما قراءة أبي وأبي موسى.[١٣٤]

٣- **الاختلاف بنقص سورٍ من القرآن**، ويُنسب هذا إلى مصحف ابن مسعود رضي الله عنه. إذ روي أن مصحفه لم تكن فيه المعوذتان، كما روي أنه خلا من الفاتحة.[١٣٥]

٤- **الاختلاف في عدّ السور**، وهو ناشئ عن الوجهين السابقين بالإضافة إلى ما روي من أن سورتي الفيل وقريش في مصحف أبي سورة واحدة، فعلى ذلك يكون عدد السور في مصحف أبي ١١٥ سورة، وفي مصحف ابن مسعود ١١١. وقيل: إن مصحف أبي ١١٦ سورة على الفصل بين سورتي الفيل وقريش.[١٣٦]

٥- **الاختلاف ذو الطابع اللهجي**، ومنه قراءة ابن مسعود: "عتى حين"، وهي في المصحف "حتى حين". وقراءته: "قل أفتَّختم.."، وهي في المصحف "أفاتخذتم"، وقراءته: "وثومها وعدسها وبصلها"، وهي في المصحف: "وفومها"،[١٣٧] وقراءة أبي: "صلقوكم بألسنة حداد"، وهي في المصحف "سلقوكم".[١٣٨]

٦- **الإبدال باللفظ آخرَ، وفيه وجوه مختلفة، فقد يكون البدل مرادفًا،** ومن ذلك قراءة ابن مسعود: "وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم قِبله"، وهي في

---

[١٣٤] انظر السابق، (٢٢٧/١).

[١٣٥] انظر السيوطي، الإتقان، (٢٢٦/١). وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (ص٣٤).

[١٣٦] انظر ابن الجوزي، (ص٢٣٥)، والسيوطي، (٢٢٦/١، ٢٢٨).

[١٣٧] قال الثعلبي في "الكشف والبيان" (٢٠٥/١): "فالعرب تعاقب بين الفاء والثاء فتقول للصمغ العرفط: مغاثير ومغافير، وللقبر جدف وجدث، ودليل هذا التأويل أنها في مصحف عبد الله: وثومها".

[١٣٨] انظر ابن جني، المحتسب، (٣٤٣/١). وابن أبي داود، (٣٢٠/١)، وشاهين، (ص١٨٠).

المصحف "شطره"، وقراءة عمر: "إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله"، وهي في المصحف: "فاسعوا"، وقراءة أنس "أشد وطئا وأصوب قيلا"، وهي في المصحف: "وأقوم قيلًا". **وربما يكون البدل لفظًا يشرح المراد بالآية أو العبارة**، ومن ذلك قراءة ابن مسعود: "وأتموا الحج والعمرة للبيت"، وهي في المصحف: "وأتموا الحج والعمرة لله". وقراءته: "وإن حقيقة تأويله إلا عند الله.."، وهي في المصحف: "وما يعلم تأويله إلا الله". **وربما كان البدل لفظًا من مادة المبدل إلا أنه يخالفه في صيغته**، كقراءة عبد الله: "فلما تبين له قيل أعلم.."، وهي في المصحف: "قال أعلم"، وقراءته: "وقاتلوا الذين يأمرون بالقسط"، وهي في المصحف: "ويقاتلون الذين يأمرون بالقسط".[١٣٩]

٧- **الزيادة**، وينتظم هذا الوجه من المخالفة ضروبًا عددًا، ذلك أن الزيادة **قد تكون كلمةً واحدا**، كقراءة ابن مسعود وأبي: "وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل يقولان ربنا"، وهي في المصحف بغير لفظ "يقولان". وقراءة ابن مسعود: "حافظوا على الصلوات وعلى الصلاة الوسطى"، بتكرار "على"، وليس المُكرر في المصحف، وقراءته في سورة الماعون: "أرأيتك"، وهي في المصحف: "أرأيت". وربما كانت أكثر من ذلك **جملةً أو شبهَ جملة**، كقراءة ابن عباس وابن الزبير: "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج"، وهي كذلك في قراءة عبد الله إلا أنه زاد بعدها "فابتغوا حينئذ"، وكقراءة أم المؤمنين عائشة: "إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعلى الذين يصلون الصفوف الأولى". ومنه أيضًا قراءة ابن مسعود وعلي: "إن

---

[١٣٩] انظر ابن وهب، الجامع، (٦٠/٣). وابن أبي داود، (٣٠٠/١، ٣٠١، ٣٠٦، ٣١٠)، والقرطبي، (٤٨/١).

الإنسان لفي خسر، وإنه فيه إلى آخر الدهر"، ومنه أيضًا ما نُسب إلى مصحف ابن مسعود من إثبات البسملة أول براءة.[١٤٠]

٨- **النقص**، ومن ذلك قراءة ابن مسعود: "كذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى"، وهي في المصحف: "وكذلك..."، وقراءته: "فهل ينظرون إلا الساعة تأتيهم بغتة"، وهي في المصحف: "أن تأتيهم"، وقراءة ابن عباس: "يا حسرةَ العباد"، وهي في المصحف: "يا حسرة على العباد".[١٤١]

٩- **التقديم والتأخير**، ومن ذلك قراءة ابن مسعود: "هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام"، وهي في المصحف: "هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة"، وقراءة أبي بكر: "وجاءت سكرة الحق بالموت"، وهي في المصحف: "وجاءت سكرة الموت بالحق".[١٤٢]

١٠- **اختلاف الإعراب**، ومثاله قراءة ابن مسعود: "وهذا بعلي شيخ" بالرفع، وهي في المصحف: "وهذا بعلي شيخًا"، وقراءته: "في ظلال على الأرائك متكئين"، وهي في المصحف: "متكئون".[١٤٣]

١١- **اختلاف الرسم المؤذن باختلاف بعض وجوه القراءة**، ومن ذلك ما في مصحف ابن مسعود "فهم على بينة"، وهي في المصحف: "فهم على بينت" بتاء مفتوحة، وفيه كذلك: "في غيابة الجب"، وهي في المصحف: "في غيبت". ويلحق بذلك قراءاته في سورة الأحزاب: "وتظنون بالله الظنون"، "وأطعنا الرسول"، "فأضلونا السبيل"، بغير ألف في المواضع الثلاثة، وهي في المصحف بالألف،

---

[١٤٠] انظر أبو عبيد، (ص٣٢٤). والقرطبي، (١٦٢/٢)، وابن أبي داود، (٢٩٦/١، ٣٠٨، ٣٤١، ٣٥٩). والزمخشري، الكشاف، (٨٠٤/٤). والسيوطي، الدر المنثور، (٦٤٢/١٥)، والإتقان، (٢٢٦/١).

[١٤١] انظر ابن أبي داود، (٣٠٢/١، ٣٣٥، ٣٤٨).

[١٤٢] انظر ابن أبي داود، (٣٠٥/١). وابن عبد البر، التمهيد، (٢٩٧/٨).

[١٤٣] انظر ابن أبي داود، (٣١٩/١، ٣٣١).

على أن قراءة أبي عمرو وحمزة تطرح الألف وصلًا ووقفا، فهي موافقة لابن مسعود، فتكون المخالفة في الرسم فقط.[١٤٤]

١٢- **الاختلاف في إسناد الفعل،** ومن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود: "بينا أنا أمشي مع النبي -صلى الله عليه وسلم- في خرب المدينة، وهو يتوكأ على عسيب معه، فمر بنفر من اليهود، فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح؟ وقال بعضهم: لا تسألوه، لا يجيء فيه بشيء تكرهونه، فقال بعضهم: لنسألنه، فقام رجل منهم، فقال يا أبا القاسم ما الروح؟ فسكت، فقلت: إنه يوحى إليه، فقمت، فلما انجلى عنه، قال: **(ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتوا من العلم إلا قليلا)**. قال الأعمش: هكذا في قراءتنا".[١٤٥] وهي في المصحف: "وما أوتيتم..". ومنه كذلك قراءته: "ومن الشياطين من يغوص له ويعمل.."، وهي في المصحف: "يغوصون له ويعملون". وقراءته: "فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فأوفيهم أجورهم"، وهي في المصحف: "فيوفيهم.."، وقراءته: "وليقولوا درس"، وهي في المصحف: "درست".[١٤٦]

تلك جملة ما وقفنا عليه من مظاهر الخلاف بين مصاحف الصحابة ومصحف عثمان. ومما يجدر ذكره أن الآية أو العبارة منها ربما حوت وجوهًا متعددة من مظاهر الخلاف المسوقة آنفًا. ومثال ذلك ما نُسب إلى قراءة عبد الله بن مسعود: "ولا تخافت بصوتك ولا تعال به"[١٤٧]، وهي في المصحف: "ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها"، ففي ذلك من قراءته إبدال اللفظ والتقديم والتأخير. كما أن بعض الحروف يصح أن تنسب إلى أكثر من وجه من وجوه الخلاف، فيسعك

---

[١٤٤] انظر ابن أبي داود، (١/٣٣٠/ ٣٣١). وابن مجاهد، السبعة، (ص٥١٩).

[١٤٥] البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: "إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون"، رقم (١٢٥).

[١٤٦] انظر ابن أبي داود، (١/٣١٠، ٣١٥، ٣٢٤).

[١٤٧] انظر السابق، (١/٣٠١).

-مثلًا- أن تقول: إن بقراءتي ابن مسعود -رضي الله عنه-: "وليقولوا درس"، و".. من يغوص له ويعمل" نقصًا عن المصحف العثماني، أو تقول: إنهما مخالفين له فيما أسند إليه الفعل.

الفصل الثاني
إشكالات مصاحف الصحابة

يمكن القول: إن جوهر الإشكال القائم في مصاحف الصحابة هو الوصف الذي يمكن إضفاؤه على ما خالفت فيه مصحفَ الجماعةِ العثمانيَّ،[١٤٨] ذلك أن هذه المخالفة دائرة بين سبيلين: إما إثبات القرآنية لها، وإما نفيها عنها، وسلوك أحدهما مفضٍ إلى عددٍ من المسائل التي يستبين بالجواب عنها وجه الصواب، فلو قلنا: إن هذه المخالفة يثبت لها ابتداءً وصف القرآنية لزمنا أن نطرح الأسئلة الآتية:

١- هل تواترت هذه القراءات المخالفة لمصحف الجماعة عن النبي ﷺ؟ وما منزلتها من الحروف السبعة؟

٢- ما الذي سوغ لعثمان وجماعة الصحابة -رضي الله عنهم- الإعراض عن تدوينها وتضمينها المصاحف؟

٣- كيف يتأتي الجواب عن انتفاء الطابع القرآني المُعجز عن طائفة من هذه القراءات؟

٤- لئن ساغ إثبات القرآنية ابتداءً لما كان في مصاحف الصحابة هذه من زيادة أو تغيير، فكيف يسوغ ذلك في خلو مصحف ابن مسعودٍ من المعوذتين؟

وأما السبيل الأخرى من نفي القرآنية عن هذه المخالفة فتتبعها وجوه أخرى من الأسئلة، كتلك الآتية:

١- على أي وجه حمل أصحاب القراءات المخالفة قراءتهم؟ ولئن رأوها -خلافًا للصواب في نفس الأمر- قرآنًا، فكيف وقع ذلك منهم؟ ولئن كانوا يعتقدون انتفاء القرآنية عنها، فما الذي دعاهم إلى تضمينها مصاحفهم، وإقراء الناس بها، وغَلِّ بعضهم إياها؟

---

[١٤٨] وليس المراد بهذه المخالفة إلا ما صحت به الرواية عن مصاحفهم دون سواها مما خرج عن حكم الصحة.

٢- وعلى ذلك، أكانوا يقرأون بالمعنى؟ أو كانوا يضيفون التأويل في محل التنزيل؟ وهل أخطأوا في تحمل هذه القراءات أو أخطأ من دونهم في تحملها عنهم؟

٣- ما أثر هذه الفروض على الوثوق بنقل الصحابة -رضوان الله عليهم- وهم حملة الشريعة ورواتها؟

وعلاوة على ذلك، فإن الخلاف بين هذه المصاحف ومصحف الجماعة وإن كانت أفرادُ رواياته منقولةً بطريق الآحاد، فإن مجموعها يثبت له التواتر المعنوي. وقد أجمل ابن الجزري وجوه الإشكال هذه فيما نقله عن أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) وابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، فقال: "وأما ما قاله الإمام أبو حيان، واستشكله حيث قال: وعلى ما ذكره هؤلاء من المتأخرين من تحريم القراءة الشاذة يكون عالَمٌ من الصحابة والناس من بعدهم إلى زماننا قد ارتكبوا محرمًا، فيسقط بذلك الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرم دائما، وهم نقلة الشريعة، فيسقط ما نقلوه، فيفسد -على قول هؤلاء- نظام الإسلام، والعياذ بالله تعالى من ذلك. قال: ويلزم أيضًا أن الذي قرؤوا بالشواذ لم يصلوا قط؛ لأن الواجب لا يتأدى بفعل المحرم. قال: وقد كان قاضي القضاة أبو الفتح محمد بن علي -يعني ابن دقيق العيد- يستشكل هذه المسألة، ويستصعب الكلام فيها، وكان يقول: هذه الشواذ نُقلت نقل آحادٍ عن رسول الله ﷺ، فيُعلم ضرورةً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بشاذٍ منها، وإن لم يُعيَّن، كما أن حاتمًا نقلت عنه أخبار في الجود كلها آحاد، ولكن حصل من مجموعها الحكم بسخائه، وإن لم يتعين ما تسخى به، وإذا كان كذلك فقد تواترت قراءة رسول ﷺ بالشاذ، وإن لم يتعين بالشخص، فكيف يسمى شاذًا والشاذ لا يكون متواترًا؟"[١٤٩]

وسأسلك في هذا الفصل سبيل النظر في قراءات الصحابة وما يتصل بها من الأخبار والنقول، مع استقصاء أقوال العلماء في جواب هذه المسائل، لأنتهي

---

[١٤٩] ابن الجزري، منجد المقرئين، (٢٠: ٢١).

-بعد البحث- إلى ما أراه حلًا لها يخلو من الإشكال ويسلم من الإيراد. وسأرتب الكلام على مبحثين، فأما أولهما ففيه بحث تواتر القرآن، والقراءة العامة، والأحرف السبعة وصلتها بمصاحف الصحابة، وأما الثاني ففي توجيه قراءات الصحابة المخالفة لمصحف الجماعة وما يتصل بها من وجوه الإشكال.

المبحث الأول

-١-

تواتر القرآن

لم يختلف العلماء -على تباين فنونهم وتباعد مذاهبهم- في أن التواتر وصف لازم للقرآن، فحيث تواتر نقل النص على صفة القرآنية ثبتت له، وما لم يتواتر لم تثبت له هذه الصفة، وإن رُوي عليها بسبيل الآحاد. قال ابن الهُمام (ت ٨٦١هـ): "ولزم فيما لم يتواتر نفيُ القرآنية قطعًا".[١٥٠] وقال العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) من علماء الإمامية: "وأما اختلاف المصاحف، فكل ما هو من الآحاد فليس بقرآن، وما هو متواتر فهو قرآن".[١٥١] ثم إن مسلكهم في إثبات وجوب التواتر للقرآن عقلي ونقلي، إذ العادة قاضية بأن النص المُعجز الهادي للخلق تتوفر الدواعي على نقله على وجه الاستفاضة والتواتر. وفي القرآن دليل ذلك، فإن الله تعالى قال: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون" (الحجر: ٩)، وإنما يحصل الحفظ بالتواتر، كما أن النبي ﷺ مأمور بالبلاغ العام، "يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته" (المائدة: ٦٧)، ولا يتحقق عمومه

---

[١٥٠] ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، (٢/٢١٥). وانظر الباقلاني، الانتصار، (١/٥٩)، ابن المنير، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف، (٢/٥٣).

[١٥١] العلامة الحلي، نهاية الوصول، (١/٤٠٢).

إلا بالتواتر.[١٥٢] وعلاوة على الوجوب فإن دليل الوقوع شاهد على تواتر كل آية من آياته.[١٥٣]

ولا ريب أن صفة التواتر هذه ثابتة لمصحف الجماعة، إذ الحق –كما يقول القاضي– "أن جميع القرآن الذي أنزله الله تعالى، وأمر بإثبات رسمه، ولم ينسخه ويرفع تلاوته بعد نزوله هو هذا الذي بين الدفتين، الذي حواه مصحف عثمان أمير المؤمنين رضي الله عنه، وأنه لم ينقص منه شيء ولا زيد فيه، وأن بيان الرسول ﷺ كان بجميعه بيانا شائعا ذائعًا، وواقعًا على طريقة واحدة، ووجهٍ تقوم به الحجة، وينقطع العذر، وأن الخلف نقله عن السلف على هذه السبيل".[١٥٤]

على أن اتفاق العلماء هذا لم يحل دون وقوع الخلاف في مسألتين، فأما إحداهما فتواتر ما هو قرآن في محله ووضعه وترتيبه، وأما الثانية فما لا يثبت له التواتر من القراءات السبع –أو العشر على بعض الأقوال– وسأتناول كل مسألة ببيان موجز.

المسألة الأولى: التواتر بين الأصل والمحل

ذهبت طائفة من الأصوليين إلى أن التواتر شرط فيما هو من القرآن بحسب أصله دون محله ووضعه وترتيبه، إذ الأخير عندهم يجوز فيه نقل الآحاد.[١٥٥] والحق أن هذا الخلاف نظري من حيث الأصل، ولا يتأتى القول بوقوعه إلا في البسملة، فهو مقصور عليها غير مطلق في القرآن، وإن أشعر صوغ المسألة في كتب الأصول بخلاف ذلك. وبيان الأمر عندهم أن البسملة قد ثبتت قرآنيتها من حيث الأصل بسبيل التواتر في سورة النمل، ثم يُكتفى عند هؤلاء بخبر الآحاد في

---

[١٥٢] انظر في هذه الأدلة: الغزالي، المستصفى، (١٤/٢)، والزركشي، البرهان، (١٢٥/٢)، ومعرفة، محمد هادي، التمهيد في علوم القرآن، (٣٧/٨).

[١٥٣] الآمدي، أبكار الأفكار، (١١٧/٤).

[١٥٤] الباقلاني، الانتصار، (٥٩/١).

[١٥٥] انظر الزركشي، (١٢٦/٢).

إثباتها آيةً في أول كل سورة. وقد سلك الإمام الغزالي هذا المسلك من الاستدلال في المستصفى، وربما حمله على هذا قيام الخلاف بين العلماء في البسملة: أهي آية من أول كل سورة أم لا؟ فالمالكية على النفي، والشافعية على الإثبات، ووافقهم الإمامية[١٥٦]. ولما كان الأصل أن الزيادة على القرآن أو النقص منه –بإثبات القرآنية للبسملة أو نفيها عنها– يقتضي تكفير إحدى الطائفتين، فقد قال المثبتون: إنما ثبتت قرآنيتها حكمًا لا علمًا، حتى لا تصح الصلاة إلا بها أولَّ الفاتحة، ولا يكفر منكر قرآنيتها بالإجماع. وقال النافون من المالكية –بعد استدلالهم بأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وليس في البسملة–: إنما امتنع التكفير لقوة الشبهة من الجانبين.[١٥٧]

ولعل الصواب في المسألة ما أثبته الإمام ابن الجزري من ثبوت التواتر في الطرفين: طرف النفي، وطرف الإثبات، فلا يعدو أن يكون الخلاف فيها كأي خلاف بين القراء السبعة، فهي آية من القرآن في قراءة من يفصل بها بين السور، وليست آية في قراءة من لم يفصل بها.[١٥٨]

---

[١٥٦] انظر العلامة الحلي، نهاية الوصول، (٤٠٥/١).

[١٥٧] انظر المسألة في: الغزالي، المستصفى، (٢١/٢)، والحلي، (٤٠٨/١)، والزركشي، التشنيف، (٢٦٦/١)، وابن السبكي، رفع الحاجب، (٨٤/٢)، وابن أمير الحاج، التقرير، (٢١٥/٢).

[١٥٨] انظر ابن الجزري، النشر، (١٥/١).

المسألة الثانية: محل التواتر من القراءات السبع

اتفق العلماء على تواتر القراءات السبع في الجملة،[١٥٩] وهذا التواتر عند محققيهم ثابت في الأصول والفرش جميعًا[١٦٠]. إذ يلزم من عدم تواترها عدم تواتر بعض القرآن، وهو باطل كما مر.[١٦١] غير أنهم استثنوا من هذا التواتر ما كان من قبيل الأداء كمراتب القراء في المد، فإنها صحيحة متلقاة بالقبول، غير أنها لا تبلغ مبلغ التواتر.[١٦٢] وقد نُسب إلى الخطأ في هذا الباب طائفتان من أهل العلم، فأما الأولى فزعمت أن بعض الأصول كالمد والإمالة غير متواتر، قال ابن

---

[١٥٩] وأثبت طائفة من المحققين التواتر للقراءات العشر. وقد قال تاج الدين السبكي في جمع الجوامع: "والسبع متواترة"، ثم قال عن الشاذ: "والصحيح أنه ما وراء العشرة". فسئل: لم لم يقل ابتداءً: والعشر متواترة، فأجاب في "منع الموانع" بأن السبع محل اتفاق دون العشرة، فبدأ بموضع الإجماع، ثم انعطف إلى موطن الخلاف. هذا وقصر التواتر على السبع هو مذهب جلال الدين البلقيني، فقد رجح في مواقع العلوم أن الثلاثة المتممة العشرة غير متواترة، وهو كذلك مذهب النووي، ونُسب إلى كثير من الشافعية، وكذا عزي إلى ابن عطية والقرطبي. انظر النووي، المجموع، (٣٩٢/٣). وابن السبكي، منع الموانع، (ص ٣٥٠). والبلقيني، (ص ٦١). والنويري، (١٢٨/١).

[١٦٠] المراد بالأصول "القواعد الكلية التي ينسحب حكم الواحد منها على الجميع، كالإدغام الكبير والصغير". وأما الفرش فـ "الأحكام الخاصة ببعض الكلمات القرآنية المتفق عليها أو المختلف فيها"، كقراءة ابن عامر وابن كثير ونافع وأبي جعفر "ليكة" من "الشعراء" و "ص" دون همز. د. عبد العلي المسئول، معجم مصطلحات علم القراءات، (ص ٨٦)، (٢٦١). وانظر الجرمي، إبراهيم محمد، معجم علوم القرآن، (ص ٢٠٤).

[١٦١] انظر الزركشي، التشنيف، (٢٧٠/١)، والعلامة الحلي، نهاية الوصول، (٤٠٨/١).

[١٦٢] انظر ابن الجزري، منجد المقرئين، (ص ١٦).

الحاجب (ت٦٤٦هـ): "القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة".[١٦٣] والصحيح أن القدر المشترك من الإمالة والمد متواتر، وإنما مقدار المد الذي اختلف فيه القراء، وكذا كيفية الإمالة ومبلغها هو الذي وقع دون التواتر.[١٦٤] وأما الطائفة الثانية فقالت: إن محل التواتر من هذه القراءة هو ما اجتمعت عليه دون ما اختلفت فيه، وهو ظاهر قول أبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، إذ قال في المرشد الوجيز: "وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة، أي كل فرد فرد مما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة، قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب. ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق، واتفقت عليه الفرق من غير نكير له".[١٦٥] وقد تأول قوله هذا تاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ) في منع الموانع على أن مراده تنوع ألفاظ القراء، كمبالغة بعض القراء في تشديد الحرف، وتوسط آخرين، فهو على ذلك قريب من الاختلاف في هيئة الأداء.[١٦٦]

-٢-

الأحرف السبعة والقراءة العامة

٢-١

نزول القرآن بين اللسان العربي ولسان قريش

---

[١٦٣] الأصفهاني، بيان المختصر، (٤٦٩/١).

[١٦٤] ابن السبكي، منع الموانع، (ص ٣٣٧)، وابن الجزري، المنجد، (ص ٥٧).

[١٦٥] أبو شامة، المرشد الوجيز، (١٧٦/١: ١٧٧).

[١٦٦] انظر ابن السبكي، منع الموانع، (ص ٣٤٨). وأما ابن الجزري فحمل على كلامه حملة شديدة، وإن ذهب إلى احتمال دس هذا الكلام على كتابه. انظر ابن الجزري، المنجد، (ص ٦٢).

يقول الله تعالى: "وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ (١٩٥)" [الشعراء: ١٩٢ – ١٩٥]. ويقول تعالى: "وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ" [الأحقاف: ١٢]. وأخرج البخاري في صحيحه قول عثمان بن عفان –رضي الله عنه– للأربعة[١٦٧] الذين ولاهم جمع القرآن: "إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا".[١٦٨]

وربما أفضى الجمع بين الآيات والأثر إلى حمل العام على الخاص، فيقال: إنما أُريد باللسان العربي وبعربية القرآن بعض لُغات العرب، وهي لغة قريش دون سائر العرب.[١٦٩] والحق –كما يقرر الشيخ محمود شاكر– خلاف ذلك[١٧٠]، ذلك أن مورد الآيات غير مورد الخبر، ففي الآيات بيان أن القرآن إنما نزل باللسان العربي الجامع الذي لا يتفاوت العرب في الانتساب إليه، ولا يخص قبيلة منهم دون أخرى، وهو في ذلك مقابلٌ لما دونه من الألسن التي يجمعها وصف الأعجمية. وعلى ذلك دل القرآن، فإنه تعالى قال: "وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ" [فصلت: ٤٤]. يقول الطبري: "إنا أنزلناه قرآنا عربيا بلسان العرب، إذا كنتم أيها المنذرون به من رهط محمد –صلى الله عليه وسلم– عربا...ولم ينزله بلسان العجم، فيجعله أعجميا، فتقولوا نحن: نحن عرب، وهذا

---

[١٦٧] وهم زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام رضي الله عنهم.

[١٦٨] صحيح البخاري، وقد أخرجه في أكثر من موضع، منها كتاب فضائل القرآن، باب "نزل القرآن بلسان قريش والعرب"، رقم (٤٩٨٤)، (١٨٢/٦).

[١٦٩] وهو ما ذهب إليه الإمام أبو جعفر الطحاوي. انظر شرح مشكل الآثار، (١١٦/٨).

[١٧٠] انظر الشيخ شاكر، الأحرف السبعة، (ص ٥٩ وما بعدها).

كلام أعجمي لا نفقه معانيه"[١٧١]. فكأن المراد باللسان ثمة ما "نسميه اليوم اللغة".[١٧٢] وأما خبر عثمان –رضي الله عنه– وأضرابه[١٧٣] فإن المراد باللسان فيه أخص من مطلق اللسان الذي أريد في الآيات، وهو "اللغة" باصطلاح ذلك الزمان، وتنتظم هذه اللغة –كما أبان الشيخ شاكر– أمورًا، وهي:

١– "اللهجة": وهي "حركة الصوت بالحروف المنطوقة، ويدخل فيها: الرَّوم، والإشمام، والإمالة.. وما سوى ذلك من أشباهه"[١٧٤].

٢– "اللحنَ" –وهو "حركة الصوت بجملة الكلام المنطوق، وهو أعم من اللهجة، وأدنى إلى اللغة؛ لأنه حركة الصوت بجملة الكلام لا بأبعاضه"[١٧٥].

٣– ما كان من خلافٍ بين القبائل في اللغات، مما يكون في حركة الكلمات، والجموع والمصادر، والقلب والإبدال، واستعمال الكلمة في معنى لا تدل عليه الكلمة نفسها عند من دونهم من القبائل.[١٧٦]

فاللغة مجموعُ ذلك كله، وهي أخص من اللسان الجامع، وتتميز عنه في قليل من الوجوه.[١٧٧]

وإذا تقرر هذا فإن للعلماء قولين في المراد بنزول القرآن بلسان قريش:

---

[١٧١] الطبري، (٢١/ ٥٦٢) بتصرف.

[١٧٢] الشيخ شاكر، "ص١٤٨".

[١٧٣] ككتاب عمر لابن مسعود –رضي الله عنهما–: "فإن الله أنزل القرآن بلسان قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل. والسلام".

[١٧٤] الشيخ شاكر، (ص ١٤٧).

[١٧٥] السابق.

[١٧٦] انظر السابق، (ص ١٤٨).

[١٧٧] انظر السابق، (ص١٠١)

فأما أولهما فأن المراد بالقرآن ثمة معظمُه، إذ كان وصفه بالعربية –في غير آية– مانعًا من نسبته إلى قريشٍ خاصة، وهذا قول القاضي أبي بكر وأبي شامة المقدسي.

وأما الثاني فأن المراد ابتداءُ نزول القرآن، فإنه تنزل أولًا على لغة قريش، ثم أُبيحت بعد ذلك قراءته على لغة غيرها زمانَ التوسعة بالأحرف السبعة، وهو قول أبي شامة كذلك.[١٧٨]

ومقتضى ما تقرر ابتداء من حمل اللسان في هذا الخبر على أخص منه في الآيات مفضٍ بنا إلى ترجيح القول الثاني، **فيحصل من ذلك أن القرآن قد نزل باللسان العربي الجامع الذي يعرفه العرب جميعًا، وأن ابتداء نزوله –كذلك– كان بلغة قريش.**

٢–٢

الأحرف السبعة

ظل القرآن الكريم يتنزل على النبي ﷺ على حرفٍ واحد –هو لغة قريشٍ كما سلف– فيقرأه على أصحابه كما أنزل عليه، وهم يتلونه في صلواتهم، ومجامعهم، وخلواتهم، ويجمعونه في صدورهم، لا يختلفون في قراءته، ولا ينكر بعضهم على بعض شيئًا من ذلك، حتى اقتضت حكمة الله تعالى أن يوسع على المسلمين في قراءة القرآن، فأُذن لهم بأن يقرءوه على سبعة أحرف، ولقد ورد نزول القرآن على هذه الأحرف السبعة في أكثر من حديث، ورواه عن النبي ﷺ طائفةٌ من الصحابة، تبلغ عِدتهم واحدًا وعشرين صحابيًا، منهم عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وأبو هريرة، ومعاذ بن جبل، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم أجمعين، فعن هذا أثبت

[١٧٨] انظر أبو شامة، (ص ٦٩). وابن حجر، فتح الباري، (٩/٩).

له أبو عبيد بالتواتر.[١٧٩] وربما وفّي بغرض هذا المقام الاقتصار من هذه الأحاديث على ذكر خبر عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما، وفيه يقول عمر –رضي الله عنه:

"سمعت هشام بن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأنيها، وكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لببته بردائه، فجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيها، فقال لي: «أرسله»، ثم قال له: «اقرأ»، فقرأ، قال: «هكذا أنزلت»، ثم قال لي: «اقرأ»، فقرأت، فقال: «هكذا أنزلت إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا منه ما تيسر".[١٨٠]

ولقد اشتجر الخلاف بين العلماء في معنى هذه الأحرف، بل وفي عِدتها كذلك، ولا يعنينا في هذا المقام أن نستقصى خلافهم أو نحصي أقوالهم في هذا الباب، وإنما شاغلنا بيان عدد من المسائل ذات الأثر في إشكال مصاحف الصحابة، وهي زمان التوسعة بالأحرف، وتكرار النزول بعدها، والغاية من إنزال القرآن عليها، ومعناها العام.

زمان التوسعة بالأحرف:

لا يخلو كلام العلماء –قديمًا– من دلالةٍ مجملة على زمان التوسعة بالأحرف، ومن ذلك إشارة ابن حجر إلى أن نزول القرآن على سبعة أحرف كان بالمدينة بعد الهجرة النبوية، ويدل عليه حديث أبي بن كعب –رضي الله عنه– وفيه " أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، قال: فأتاه جبريل عليه السلام،

---

[١٧٩] انظر ابن الجزري، النشر، (٢١/١). والسيوطي، الإتقان، (١٦٣/١).

[١٨٠] متفق عليه، أخرجه البخاري في أكثر من موضع، منها كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، رقم (٢٤١٩)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم (٨١٨).

فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك.."[١٨١]، فإن أضاة بني غِفار موضع بالمدينة.[١٨٢] غير أن عددًا من العلماء قد شغلهم هذا المبحث حديثًا، فتوفروا عليه، وصرفوا عنايتهم إليه، ومن هؤلاء الشيخ محمود شاكر، والدكتور عبد الصبور شاهين، والأستاذ عبد الستار أحمد فراج، وهم لا يختلفون في تأخر زمان التوسعة بالأحرف وأنها كانت بالمدينة، غير أن الأستاذ فراج يحدد هذا الزمان بما بعد السنة الثامنة من الهجرة، على حين يجعلها الشيخ شاكر والدكتور عبد الصبور شاهين في السنة التاسعة، بل يعين الشيخ شاكر من هذه السنة أواخرها، وحديث عمر وهشام بن حكيم واقعٌ عنده قبل وفاة النبي ﷺ من قريبٍ يدور بين سنة وخمسة أشهر، وسنة وشهرين.[١٨٣] وليس بين أيدينا من الشواهد أو الأدلة ما يحملنا على معارضة القول بتأخر هذه التوسعة، بل الحق أن الأدلة قاضية بوقوعها في آخر حياة النبي ﷺ بعد أن كثر دخول العرب في الإسلام، ووفدت عليه قبائلهم في السنة التاسعة، ومن أظهر هذه الأدلة تأخر إسلام هشام بن حكيم، فإنه أسلم يوم فتح مكة، وذلك في السنة الثامنة من الهجرة، وربما تأخر وفوده على المدينة عامًا بعد الفتح، كما استظهره الشيخ شاكر[١٨٤]. ولا يجوز أن يقال: ليس في تأخر إسلامه ما يدل على تأخر "الأحرف السبعة"، فلربما تقدمت إسلامه ومقدمه المدينةَ؛ ذلك أن الاستدلال ثمة بإنكار عمر –رضي الله عليه– عليه، إذ لو تقدم نزول الأحرف لم يلبث إلا أن يعرفه عمر، وغير ذلك مخالفٌ للعادة دون دليل.

---

[١٨١] أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم (٨٢١).

[١٨٢] انظر ابن حجر، فتح الباري، (٢٨/٩).

[١٨٣] انظر الشيخ شاكر، (ص ٨٦: ٨٧)، وعبد الستار فراج، أحرف القرآن، مقال ملحق بكتاب الأحرف السبعة للشيخ شاكر، (ص٤٣٨). وشاهين، تاريخ القرآن، (ص ٨٠).

[١٨٤] الشيخ شاكر، (ص ٨٥).

وإذن، فقد ظل القرآن الكريم نحوًا من ثنتين وعشرين سنة يتنزل على حرف واحد، حتى أذن الله تعالى في قراءته على سبعة أحرف قبيل وفاة النبي ﷺ، وقد نزل من القرآن يومئذ أكثره.

الأحرف السبعة وتكرار نزول القرآن:

لئن كان أكثر القرآن –كما تقرر– قد نزل على حرف واحد قبل التوسعة بالأحرف، فهل تكرر نزوله مرة أخرى بعدها؟ لم أجد أحدًا من العلماء تعرض لهذه المسألة قديمًا، وربما كان إغضاؤهم عنها راجعًا لظهورها عندهم، بيد أن الدكتور عبد الصبور شاهين قد نظر فيها في كتابه: "تاريخ القرآن"، ونقل فيها عن الشيخ علي الخفيف ما يفيد تكرار نزول ما سبق نزوله من القرآن على حرف واحد، وتكرار كتابته. ثم تعقبه بقوله: "وليس لنا من تعقيبٍ على هذا الرأي إلا بأن ما ذهب إليه ليس مما يثبته أو ينفيه الاستنباط، ولذلك لا نرى جواز القول بتعدد السور، ما دام لم يرد نصٌ يثبته".[١٨٥]

والحق أن ما ذهب إليه الدكتور شاهين بعيد، فإن المنقول من الخلاف بين الأحرف لا يكاد يغادر شيئًا من سور القرآن، وفيما بقي من هذه الأحرف في القراءات السبع شاهدٌ على ذلك، وليس ثم تفسيٌر نعلمه –والحال هذه– سوى تكرار النزول. ثم إن بعض أحاديث الأحرف السبعة شاهدٌ على ذلك، فخلاف عمر وهشام بن حكيم إنما وقع في سورة الفرقان، وهي مكية. ولا يفيد في دفع ذلك أن يقال: لعل مرجع الاختلاف إلى تباين الأداء الذي يكون بين جيلين من الناس، أو أن عمر كان يهمز، خلافًا لهشام الذي وافق قرشيته في التسهيل. ذلك أن تباين الأداء الذي يكون بين الأجيال لن يحمل عمر –رضي الله عنه– على الهم بمساورة صاحبه وهو في الصلاة، ثم مغالبة نفسه حتى يفرغ، فيلببه بردائه، ثم يأتي النبي ﷺ ليرى رأيه فيه، ثم إن تباين الأداء عن "النزول" بمعزل. وأما الهمز والتسهيل

---

[١٨٥] شاهين، (ص٨٦).

فما أبعده عن الدلالة لعدم تكرار النزول، فعمر وهشام كلاهما قرشي، ولئن كان مبدأ نزول القرآن –كما سبق– على لغة قريش، فكيف يقال: كان عمر يهمز، وكيف ينكر على هشامٍ لغة قريش، وهو القائل لابن مسعود –من بعدُ–: "فإن الله تعالى أنزل القرآن بلسان قريش". ولئن سلم جدلًا بأن الحرف الأول الذي كان يقرؤه عمر كان على الهمز، فمن أين أتى هشام بالتسهيل إن لم يكن أنزل على النبي ﷺ فتلقاه عنه، أو عن بعض أصحابه.

الغاية من إنزال القرآن على سبعة أحرف:

لا يختلف العلماء في أن غاية إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف هي التيسير على الناس، إذ حملُهم –وفيهم الغلام والخادم والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتابًا قط– على لغة غير لغتهم، ولهجة سوى لهجتهم، يُلحق بهم المشقة، ويوقعهم في العنت، ويفضي بهم إلى الحرج، ولقد وقع التصريح بذلك في حديث أبي رضي الله عنه، ففيه من قول النبي ﷺ: " يا أبي، أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هون على أمتي، فرد إلي الثانية اقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هون على أمتي، فرد إلي الثالثة اقرأه على سبعة أحرف، فلك بكل ردة رددتكها مسألة تسألنيها، فقلت: اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم، حتى إبراهيم صلى الله عليه وسلم".[١٨٦] يقول ابن قتيبة: "فأراد الله، برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متّسعا في اللغات، ومتصرّفا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدِّين حين أجاز لهم على لسان رسوله ﷺ أن يأخذوا باختلاف

[١٨٦] أخرجه بهذا اللفظ الإمام مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم (٨٢٠).

العلماء من صحابته في فرائضهم، وأحكامهم، وصلاتهم، وصيامهم، وزكاتهم، وحجّهم، وطلاقهم، وعتقهم، وسائر أمور دينهم"[١٨٧].

المعنى العام للأحرف السبعة:

يمكن القول: إن أكثر العلماء قد اتفقوا في تفسير الأحرف السبعة على عدد من الأمور، واختلفوا فيما عداها، فأما موطن اتفاقهم فما يأتي:

١- المراد بالسبعة في أحاديث الأحرف حقيقة العدد، دون الدلالة على الكثرة مطلقًا، على نحو ما نُسب إلى القاضي عياض، ويشهد لذلك حديث أبي بن كعب، فإن فيه سؤال النبي ﷺ التخفيفَ مرة بعد أخرى، حتى انتهى إلى سبعة أحرف.

٢- ليس المراد بالأحرف السبعة تعدد الوجوه في كل كلمة من القرآن بحيث تُقرأ على سبعة وجوه، بل المراد أن غاية ما ينتهي إليه الخلاف في الكلمة الواحدة سبعة أحرف.

٣- مرجع هذه الأحرف إلى النزول، وليس إلى الاجتهاد، وقد دل على ذلك لفظ الحديث، فقد قال النبي ﷺ -بعد أن سمع قراءة هشام بن حكيم-: "هكذا أنزلت". وسيأتي مزيد تفصيل في هذا الأمر عند الحديث عن توجيه القراءات المخالفة للمصحف العثماني في مصاحف الصحابة.

٤- الخلاف بين الأحرف السبعة راجع إلى اللفظ الذي يُتلى، وسواء أظهر أثر الخلاف في الرسم أم لم يظهر. وعلى ذلك، فمورد الخبر الدال على رجوع الأحرف إلى المعاني الخالصة غير مورد أخبار الحروف السبعة، فقد أخرج الطحاوي في شرح مشكل الآثار بإسناده إلى عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "كان الكتاب الأول نزل من باب واحد، على حرف واحد، ونزل

---

[١٨٧] ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (ص ٣٢). وانظر الطحاوي، (١١٨/٨).

القرآن من سبعة أبواب، على سبعة أحرف: زاجر، وآمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال، فأحلوا حلاله، وحرموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا: آمنا بالله، كل من عند ربنا ".[١٨٨] والمراد بهذا الخبر –على تقدير صحته– وجوه المعاني التي انتظمها القرآن، وليس المراد بالحرف فيها ما وقع فيه الخلاف بين الصحابة، ولا يمتنع أن يستعمل المتكلم اللفظ في موطن بمعنى، وبآخر في سواه. وإنما امتنع حمل معنى الأحرف السبعة على هذه الوجوه من المعاني للقطع بأن ما اختلف فيه الصحابة لم يكن راجعًا إلى هذه المعاني، وقول النبي ﷺ لهم "فاقرؤوا بما شئتم" ليس تخييرًا لهم في أن يقرأوا الأمر دون الزجر، أو المحكم دون المتشابه، وما كان القارئ بحرف زيد أو بحرف ابن مسعود ليقرأ بعض معاني القرآن دون بعض.[١٨٩]

٥– ومن نافلة القول التنبيه على أن الأحرف السبعة تباين القراءات السبع، ذلك أن مرجع هذه القراءات إلى بضعة حروف أو حرف واحد من السبعة، ناهيك بأن هذه القراءات هي اختيار هؤلاء الأئمة مما رووه من القراءات، ولغير هؤلاء السبعة اختيارات أخرى ترجع أيضًا إلى هذا الحرف أو الحروف التي حفظها الجمع العثماني.[١٩٠]

---

[١٨٨] شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "نزل القرآن على سبعة أحرف "، رقم (٣١٠٢). وأخرجه كذلك الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، رقم (٣١٤٤). وحكم عليه بصحة الإسناد، وخالفه الذهبي، فأعله بالانقطاع، وهو كذلك عند الطحاوي.

[١٨٩] انظر الطبري، (٥٢/١).

[١٩٠] انظر مكي بن أبي طالب، (ص٣٢). والقرطبي، (٤٦/١). وهذه المخالفة بين القراءات السبع والأحرف السبعة ثابتة حتى على القول بأن الجمع العثماني قد حفظ الحروف السبعة جميعًا، إذ لا يقول هؤلاء بأن كل

وأما اختلاف العلماء في حقيقة الأحرف السبعة فيمكن رده إلى ثلاثة اتجاهات، نجملها فيما يأتي.

الاتجاه الأول: أن المراد بالحروف اللغات، وقد ذهب القول جماعة من المحققين من أهل العلم، منهم أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، وابن عطية (ت٥٤٢هـ)، وابن الجوزي (٥٩٧هـ). قال أبو عبيد: "ولكنه عندنا أنه نزل على سبع لغات متفرقة في جميع القرآن من لغات العرب، فيكون الحرف منها بلغة قبيلة، والثاني بلغة أخرى سوى الأولى، والثالث بلغة أخرى سواهما، كذلك إلى السبعة. وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظا فيها من بعض".[١٩١]

الاتجاه الثاني: المراد بالحروف العبارة عن المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة، وقد نُسب هذا القول إلى أكثر أهل العلم، ومنهم الطبري وابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، وكذا نُسب إلى الطحاوي (ت٣٢١هـ)[١٩٢]. قال الطبري: "بل الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن، هن لغات سبع، في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإلي، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعاني، وإن اختلفت بالبيان به الألسن، كالذي روينا آنفا عن رسول الله ﷺ،

قراءة تمثل حرفً من الحروف، بل القراءة اختيار على نحو ما ذكرنا في المتن.

[١٩١] أبو عبيد، (ص ٣٣٩). وانظر الأزهري، تهذيب اللغة، (١١/٥). وابن عطية، المحرر الوجيز، (٤٦/١). وابن الجوزي، وقد نسب هذا القول إلى الطبري، انظر فنون الأفنان، (ص٢١٤).

[١٩٢] انظر الطحاوي، (١٢٤/٨). وسننعم النظر في قول الطحاوي لما فيه من الإشكال عند الحديث عن القراءة بالمعنى.

وعمن روينا ذلك عنه من الصحابة، أن ذلك بمنزلة قولك: "هلم وتعال وأقبل"، وقوله "ما ينظرون إلا زقية"، و "إلا صيحة"".[١٩٣]

الاتجاه الثالث: المراد بهذه الأحرف سبعة وجوه من الخلاف في اللفظ، وبعض هذه الوجوه ذو أثرٍ في الرسم، وبعضه لا أثر له فيه، والمراد بالرسم ما خلا من نقط الشكل والإعجام. وقد ذهب هذا المذهب عددٌ من العلماء، منهم ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، والقاضي أبو بكر، وأبو الفضل الرازي (ت٤٥٤هـ)، وابن الجزري، وغيرهم، وتباينت أقوالهم في هذه الوجوه، ونكتفي بإيراد قول ابن قتيبة، ولعله أول من ذكر هذا التأويل. يقول ابن قتيبة: "وإنما تأويل قوله ﷺ: "نزل القرآن على سبعة أحرف": على سبعة أوجه من اللغات متفرّقة في القرآن"، ثم قال: " وقد تدبّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه:

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها نحو قوله تعالى: "هؤُلاءِ بَناتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ" [هود: ٧٨] "وأطهرَ لكم"...

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: "رَبَّنا باعِدْ بَيْنَ أَسْفارِنا" [سبأ: ١٩] "وربّنا باعَد بين أسفارنا"...

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغيّر معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله: "وَانْظُرْ إِلَى الْعِظامِ كَيْفَ نُنْشِزُها" [البقرة:٢٥٩] "وننشرها"...

والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب، ولا يغيّر معناها، نحو قوله: «إن كانت إلّا زقية» "وصَيْحَةً" [يس: ٢٩] ...

والوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، نحو قوله: «وطلعٍ منضود» في موضع "وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ" (٢٩) [الواقعة: ٢٩].

---

[١٩٣] الطبري، (١/ ٥٨). وانظر ابن عبد البر، التمهيد، (٢٨٨/٨).

والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير. نحو قوله: "وَجاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ" [ق: ١٩]، وفي موضع آخر: «وجاءت سكرة الحقّ بالموت».

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: "وما عملت أيديهم"، "وَما عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ" [يس: ٣٥]، ونحو قوله: "إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ" [لقمان: ٢٦] و "إن الله الغني الحميد".[١٩٤]

ولقد نظر ابن الجزري إلى هذه الأحرف –بعد تعدادها على مثال قول ابن قتيبة– من جهة أخرى، وهي جهة العلاقة بين اللفظ والمعنى، وانتهى إلى أنها في ذلك دائرة بين أحوال ثلاث:

الأولى: اختلاف اللفظ واتفاق المعنى، مثل: "صيحة"، و"زقية".

الثانية: اختلاف اللفظ والمعنى معًا، نحو "قال رب"، و "قُل رب".

الثالثة: اتحاد اللفظ والمعنى مع تنوع صفة النطق، كالمد، وتخفيف الهمزات، ونحو ذلك.[١٩٥]

تواتر الأحرف السبعة:

قد استبان مما سبق ثبوت نزول القرآن على سبعة أحرف، فكل حرف من هذه الأحرف قرآن، ولما كان القرآن –كما تقدم– لا يثبت إلا بالتواتر، فقد لزم التواتر لثبوت هذه الأحرف كذلك. قال القاضي: " فإنه لا بد أن يظهر عنه [أي النبي ﷺ] ويستفيض كل وجه وحرف قرأ به وأقرأه، إما بتكرر سماع ذلك منه أو بالنقل له عنه".[١٩٦]

---

[١٩٤] ابن قتيبة، (ص ٢٨: ٢٩). وانظر الباقلاني، (٣٨٤/١). وابن الجزري، النشر، (٢٦/١). وابن الجوزي، فنون الأفنان، (ص٢٠٧).

[١٩٥] انظر ابن الجزري، النشر، (٢٩/١).

[١٩٦] الباقلاني، (٢٣٤٠/١).

٢-٣

القراءة العامة

قد تقرر مما سبق أن القرآن ظل يتنزل على النبي ﷺ على حرف واحد ما يربو على عشرين سنة، وخلالها نزل القرآن إلا نزرًا من آياته، ثم مضت مشيئة الله عزوجل في التوسعة على الأمة بإباحة القراءة على سبعة أحرف، كلها كافٍ شافٍ، وقد آل إنكار الصحابة بعضهم على بعض -قبل وقوفهم على خبر الأحرف- إلى الرضا والتسليم، والكف عن المراء في القرآن، أو ردٍ حرف من حروفه، فإن "مراء في القرآن كفر"[١٩٧]. على أن طبيعة تنزل القرآن على هذه الشاكلة اقتضت أن تكون القراءة الأولى عامةً فيهم شائعةً بينهم، ولا عجب في ذلك وقد ألفوها، وأقاموا عليها زمنًا طويلًا. وربما يجوز أن يقال: إن أكثر الصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا يحسنون هذه القراءة العامة، وإن كان لبعضهم معها حروف خاصة. والتسليم بهذه "القراءة العامة" يبين لنا وجه الصواب في عدد من الأخبار ذات الأثر البالغ في مشكلة مصاحف الصحابة، ومن هذه الأخبار:

١- ما رواه ابن عبد البر في التمهيد بإسناده إلى عبد الرحمن بن كعب الأنصاري عن أبيه عن جده "أنه كان عند عمر بن الخطاب فقرأ رجل: "من بعد ما رأوا الآيات ليسجنه عتى حين"، فقال عمر: من أقرأكها؟ قال: أقرأنيها ابن مسعود، فقال له عمر: "حتى حين". وكتب إلى ابن مسعود: أما بعد، فإن الله أنزل القرآن بلسان قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل. والسلام".[١٩٨] فإن توجيه عمر -رضي الله عنه- مرجعه إلى القراءة العامة

---

[١٩٧] أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، رقم (٧٨٤٨). وابن حبان في صحيحه، كتاب العلم، باب الزجر عن كتبة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ لها، رقم (٧٤).

[١٩٨] ابن عبد البر، التمهيد، (٢٧٨/٨). وهو من طريق أبي داود، وكذا ذكره ابن حجر في الفتح (٩/٩)، ولم أهتد إليه في سننه.

التي يحسنها ابن مسعود رضي الله عنه، حتى طلب منه عمر أن يُقرئ بها، وذلك منه "على سبيل الاختيار، لا أن ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز. وإذا أبيح لنا قراءته على كل ما أنزل فجائز الاختيار فيما أنزل عندي. والله أعلم".[١٩٩]

٢- ما أخرجه الحاكم (ت٤٠٥هـ) في المستدرك بإسناده إلى مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "أي القراءتين ترون كان آخر القراءة؟ قالوا: قراءة زيد، قال: لا، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل عليه السلام، فلما كانت السنة التي قبض فيها عرضه عليه عرضتين، فكانت قراءة ابن مسعود آخرهن".[٢٠٠] فإن حمل قراءة زيد في هذا الخبر على القراءة العامة مؤذن برفع وجهٍ من وجوه الإشكال في الجمع العثماني، وذلك أن طائفة من العلماء ذهبوا إلى أن عثمان -رضي الله عنه- إنما جمع المصحف على ما استقر في العرضة الأخيرة، وفي هذا الخبر ما يدفع هذا الرأي، فإن ابن مسعود -رضي الله عنه- قد شهد هذه العرضة، فما باله ينكر جمع القرآن عليها؟! وسيأتي مزيد بيان عن هذا الأمر عند الحديث عن توجيه القراءات المخالفة في مصاحف الصحابة.

وزبدة القول ما قرره أبو عبد الرحمن السلمي (ت ٧٢هـ) من أن قراءة زيد -رضي الله عنه- هي القراءة التي كان عليها أبو بكر وعمر وعثمان والمهاجرون والأنصار، وأنهم جميعًا كانوا "يقرؤون قراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه".[٢٠١]

---

[١٩٩] ابن عبد البر، (٢٧٩/٨).

[٢٠٠] المستدرك، كتاب التفسير، رقم (٢٩٠٣). وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وأخرج الطحاوي قريبًا منه، لا عن مجاهد، بل عن أبي ظبيان عن ابن عباس، شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي في الحروف المتفقة في الخط، المختلفة في اللفظ رقم (٣١٢٠).

[٢٠١] أبو شامة، (ص ٦٨).

وعلى ذلك فما كان في مصاحف الصحابة من وجوه الخلاف مع "القراءة العامة" التي استقر عليها الجمع العثماني لم يكن ردًا لهذه القراءة ولا إنكارًا لها، وإنما كان تجويزًا –من حيث الأصل– للقراءة بغيرها مما تلقاه الصحابي عن النبي ﷺ.

المبحث الثاني

توجيه قراءات الصحابة

يجدر بنا قبل الأخذ في توجيه ما نقل عن الصحابة من قراءات تخالف مصحف الجماعة التنبه إلى أمرين:

فأما أولهما فأن هذه التوجيهات جوابٌ عن هذه القراءات جملة لا أفرادًا، والمراد بذلك أن كل رواية صحت عن بعض الصحابة بقراءة تخالف مصحف الجماعة إنما تفيد –اليوم ومنذ زمن بعيد–الظنَّ، ولا مرية في أنها لا تعادل المتواتر، بله أن تقدح فيه. وأما النظر إلى هذه القراءات باعتبار تعددها عن الصحابي الواحد، وباعتبار تعدد من نسبت إليهم من الصحابة فيشكل –كما تقدم– تواترًا معنويًا جديرًا بالبحث، وحقيقًا بالجواب.

وأما الثاني فأن بعض الوجوه الآتي ذكرها إنما يفسر جانبًا من الظاهرة، ويحل بعض وجوه الإشكال فيها، وهو على انفراده لا يصلح تفسيرًا جامعًا، ولا جوابًا مانعًا، فلا يعارض –والحال هذه– وجوه الجواب الأخرى؛ أن كانت تعرض لما سكت عنه.

ولقد تباينت مسالك العلماء في معالجة إشكال مصاحف الصحابة، والجواب عنه، وبعض هذه المسالك دون بعض في التركيب وحسن التفسير، وسأعرض فيما يأتي ما وقفت عليه منها، مع بيان ما يرد عليها؛ حتى انتهى إلى ما يصلح جوابًا يرفع الإشكال، ويسلم من الإيراد.

-١-

النسخ

ذهب كثير من العلماء -ابتداءً أو على سبيل التنزل- إلى الجواب عما ورد في مصاحف الصحابة مما يخالف المصحف العثماني بأنه كان مما نزل من القرآن، ثم نُسخ، ولم تقف على النسخ طائفة من الصحابة، فأثبتوه في مصاحفهم، وممن ذهب المذهب هؤلاء العلماء الآتي ذكرهم:

١- الباجي (ت ٤٧٤هـ)، فقد عرض شرحه "المنتقى على الموطأ" لحديث إملاء عائشة -رضي الله عنها- على كاتب مصحفها: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى **وصلاة العصر** وقوموا لله قانتين"، وهذه القراءة عنده محمولة على أحد وجهين، أولهما أن تكون من القرآن، ثم نُسخت، ولم تقف عائشة -رضي الله عنها على النسخ- أو لعلها رأته من نسخ الحكم دون الرسم.[٢٠٢]

٢- ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، ومحل النسخ عنده ما رفعه الصحابة من القراءة إلى النبي ﷺ، كالقراءة التي سلف ذكرها لأبي الدرداء وابن مسعود: "والذكر والأنثى". وأما ما ورد من هذه القراءات موقوفًا على الصحابة فسبيل ابن حزم فيه سبيله في أقوال الصحابة! إذ ليس بمنكور عنده "على من دون رسول الله ﷺ الخطأ، فقد هتفنا به هتفا، ولا حجة فيما روي عن أحد دونه عليه السلام، ولم يكلفنا الله تعالى الطاعة له، ولا أمرنا بالعمل به، ولا تكفل بحفظه".[٢٠٣] ونحن لا ننازع ابن حزم في احتمال الخطأ على من دون النبي ﷺ، ولا أن ذلك قد يتطرق إلى احتمال أفرادهم القرآنَ، غير أن استحضار التواتر المعنوي القائم في هذه الظاهرة: "مخالفة مصاحف الصحابة لمصحف الجماعة" مؤذن بإشكال لن يكفي في جوابه احتمال الخطأ، أو تطرق السهو.

---

[٢٠٢] انظر الباجي، المنتقى شرح الموطأ، (٢٤٦/١).

[٢٠٣] ابن حزم، الإحكام، (١٧٠/٤).

٣- القاضي أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، وقد تكرر ذلك منه في مواضع عدة من كتابه الانتصار، إلا أن ذلك وقع منه على سبيل التنزل، إذ القول بانتساخ هذه القراءات يسبقه، ولا بد، القول بقرآنيتها، ولا تثبت لها القرآنية إلا أن تتواتر، وليست متواترة. فعن ذلك قال القاضي بعد نفي القرآنية عن بعضها: "وقد يحتمل أن يكون جميع هذه القراءات قد كانت منزلة على ما رويت عن هذه الجماعة، ثم نسخت الزيادة على ما في مصحفنا، والنقصانُ منه، وإبدال الحرف بغيره".[٢٠٤]

٤- أبو عبد الله المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ)، فقد ذكر في شرحه على صحيح مسلم -في سياق الكلام عن قراءة أبي الدرداء وابن مسعود: "والذكر الأنثى"- وجوب اعتقاد النسخ في هذا الخبر وأمثاله، وأن القارئ به لم يقف على الناسخ.[٢٠٥]

٥- ابن حجر (ت٨٥٢)، إذ بين مخالفة القراءة السابقة لقراءة الجماعة، واحتمال نسخ تلاوتها دون أن يبلغ ذلك أبا الدرداء رضي الله عنه. ثم قال: "والعجب من نقل الحفاظ من الكوفيين هذه القراءة عن علقمة، وعن ابن مسعود -وإليهما تنتهي القراءة بالكوفة- ثم لم يقرأ بها أحد منهم، وكذا أهل الشام حملوا القراءة عن أبي الدرداء، ولم يقرأ أحد منهم بهذا، فهذا مما يقوي أن التلاوة بها نسخت".[٢٠٦]

وإن القول بنسخ هذه القراءات يستدعي السؤال عن ناسخها، وفي هذا ثم جوابان للعلماء:

---

[٢٠٤] الباقلاني، (٤٢٦/٢).

[٢٠٥] المازري، المعلم بفوائد مسلم، (٤٦٤/١).

[٢٠٦] ابن حجر، فتح الباري، (٧٠٧/٨). وانظر دراز، مدخل إلى القرآن الكريم، (ص٣٧).

فأولهما القول بأن الناسخ لها العرضة الأخيرة التي كتب عليها مصحف الجماعة، وقد صرح بالكتابة عليها أئمة من السلف كابن سيرين، وعبيدة السلماني (ت٧٢هـ)، وعامر الشعبي (ت١٠٣هـ).[٢٠٧] ومن قبل هؤلاء جاء عن سمرة –رضي الله عنه– فقد أخرج الحاكم في المستدرك بإسناده إليه قوله: "عرض القرآن على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عرضات، فيقولون: إن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة".[٢٠٨] والمراد بالعرضة الأخيرة ما جاء عند البخاري من حديث فاطمة عليها السلام: "أسر إلي النبي ﷺ أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي".[٢٠٩]

وفي نسخ هذه العرضة الأخيرة لحروف الصحابة المخالفة إشكالٌ، مرده إلى ما سبق من شهود عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه– لها، فلو أنها نسخت ما خالف فيه مصحف الجماعة من قراءات، فما كان أحراه أن يوافق صنيعهم، ويسارع إليه من قبلهم. وليس المراد بذلك أن مصحف الجماعة يخالف هذه العرضة، وإنما مدار الكلام في مخالفتها هي لحروف الصحابة، إذ يحتمل وقوع هذه العرضة على أكثر من حرف، وشهود ابن مسعود، وما كان منه بعد الجمع العثماني يشهد لهذا الاحتمال.[٢١٠]

---

[٢٠٧] انظر أبو عبيد، (ص ٣٥٧). وابن الجزري، النشر، (٧/١). والمنجد، (ص ٢٣).

[٢٠٨] المستدرك، كتاب التفسير، رقم (٢٩٠٤). قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري بعضه، وبعضه على شرط مسلم، ولم يخرجاه". وقال الذهبي: صحيح.

[٢٠٩] أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٦٣٢٤). وأخرج مثله عن أبي هريرة، كتاب فضائل القرآن، باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ، رقم (٤٩٩٨).

[٢١٠] انظر ابن حجر، فتح الباري، (٩/٤٤: ٤٥).

وأما القول الثاني فنسخها بالإجماع على المصحف العثماني،[٢١١] ولقد عورض هذا القول بأن الإجماع لا يصلح ناسخًا، وأجيب عنه بأن الإجماع لم ينسخ، وإنما دل على وقوع النسخ.[٢١٢]

والحق أن دعوى الإجماع على النسخ مشكلة؛ فلئن سُلّم بتحقق هذا الإجماع على النسخ في طائفة من الآيات التي حوتها بعض مصاحف الصحابة، ولا نظير لها بالكلية في مصحف الجماعة، فإنه غير مسلم في كثير من حروفهم التي تخالف مصحف الجماعة بوجوه أخرى، كالتقديم والتأخير، أو النقص والإبدال، ذلك أن إجماعهم على تركها يحتمل الصدور عن دليل آخر سوى النسخ.

-٢-

احتمال الخطأ

نزع عدد من العلماء إلى القول باحتمال وقوع الخطأ فيما خالف مصحفَ الجماعة، ثم إن بعضهم يجعل هذا الخطأ راجعًا إلى الصحابي، وآخرون يعزونه إلى من تلقى عنه، ومن هؤلاء العلماء من يأتي ذكرهم.

١- ابن حزم (ت٤٥٦هـ)، وقد سبق بيان مذهبه في مسألة، وأن الخطأ عنده مقصور على ما روي موقوفًا على الصحابي دون ما رُفع إلى النبي ﷺ.

٢- الباجي (ت٤٧٤هـ)، وقد جعل من المحتمل في قراءة عائشة -رضي الله عنها-: "والصلاة الوسطى وصلاة العصر" أن يكون النبي ﷺ قد ألقاها

[٢١١] انظر مكي، الإبانة، (ص٤٢). وابن الجزري، النشر، (١٤/١).
[٢١٢] انظر أبو شامة، (١٥٤).

عليها، لا على أنها قرآن، "فأرادت عائشة أن تثبتها في المصحف لما ظنت أنها من القرآن".[٢١٣]

٣- ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، وقد سبق أنه وضع كتابًا في الرد على ابن شنبوذ، وكان من جملة ما أجاب به عليه أن ما يُنسب إلى الصحابة من القراءة إنما هو صادر على جهة التفسير دون التلاوة، وسواء أكان ذلك من النبي ﷺ، أو من الصحابي، ثم أخطأ النقلة فنسبوه إلى القرآن.[٢١٤]

ولقد يجوز أن يقال: إن احتمال الخطأ في تلقي أفراد الصحابة -دون جماعتهم- وارد، وإن تردد الصحابي فيما تلقاه عن النبي ﷺ متأتٍ، وتشهد لذلك شواهد من الأحاديث الصحيحة، ومنها حديث أنس -رضي الله عنه: " قال رسول الله ﷺ: "لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب" ... **فلا أدري أشيء أُنزل أم شيء كان يقوله**".[٢١٥] **وثم مثله في هذا الموضع خاصة عن عبد الله بن عباس وأبي بن كعب رضي الله عنهما**.[٢١٦]

على أن احتمال الخطأ هذا لا يصح تفسيرًا في أكثر المواطن، فما أكثر ما روي عنهم من حروف تخالف مصحف الجماعة، ولقد يتفق لبعضهم أن يجتمعوا

---

[٢١٣] الباجي، (٢٤٦/١). وقد قال الزرقاني في شرحه على الموطأ (٤٩٠/١): "ليس بظاهر".

[٢١٤] انظر بحثًا للدكتور عبد الحميد الصاعدي بعنوان: "نصوص ابن الأنباري من كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان"، (ص ٦٣ وما بعدها). وقد جمع فيه نصوص ابن الأنباري التي نقلها القرطبي في تفسيره.

[٢١٥] أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثا، رقم (١٠٤٨).

[٢١٦] انظر حديث ابن عباس عند البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يُتقى من فتنة المال، رقم (٦٤٣٧)، وحديث أبي في الباب نفسه، رقم (٦٤٤٠).

على هذا الحرف، وشاهد ذلك قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء: "والذكر والأنثى". واجتماع أمهات المؤمنين أم سلمة وعائشة وحفصة رضي الله عنهم على نوع زيادة في قول الله تعالى: "حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ" [البقرة: ٢٣٨].[٢١٧] فمن المستبعد –والحال هذه– صدور اتفاقهم عن خطأ.

–٣–

القراءة التفسيرية

لما كانت بعض وجوه مخالفة مصحف الجماعة تتمثل فيما حوته مصاحف الصحابة من إضافة لفظ أو استبداله على جهة التفسير والبيان، فقد نزع عدد من العلماء إلى نفي القرآنية عن هذه القراءات، واعتدادها تفسيرًا أو تأويلًا أثبته هؤلاء الصحابة في مصاحفهم، اعتقادًا منهم بجواز ذلك. وممن ذهب هذا المذهب:

١– القاضي الباقلاني (٤٠٣هـ)، فقد قال على جهة التنزل: "ويحتمل أن يكون جميع ما سُمع منهم، أو أكثره، أو وُجد مثبتا في مصحف لهم إنما قرأوه وأثبتوه على وجه التفسير والتذكير لهم، أو الإخبار لمن يسمع القراءة بأن هذا هو المراد بها، نحو قوله: (والصلاة الوسطى)، (وهي صلاة العصر)، وقوله: (فإن فاءوا "فيهن")، وأمثال ذلك، فقدر من سمعهم يقولون ذلك، أو رآه مثبتا في مصحفهم أنهم إنما قالوه وأثبتوه على أنه قرآن منزل، ولم يكن الأمر عندهم كذلك ولا قصدوا لكتبه بمصاحفهم وجعلها إماما ومدرسة للناس".[٢١٨]

٢– ابن عطية (ت٥٤٢هـ)، وقد ذكر ذلك في توجيه العدول عن قراءات ابن مسعود في مصحف الجماعة.[٢١٩]

---

[٢١٧] انظر ص ٢٥ من هذا البحث.

[٢١٨] الباقلاني، (٤٢٦/٢).

[٢١٩] انظر ابن عطية، (٤٨/١).

٣- المازري (ت٥٣٦هـ)، فقد ذكر في مصحف ابن مسعود خاصةً أنه كان يلحق به التفسير، ويرى جواز ذلك له، لا على قصد إثباته قرآنًا. قال في المُعلم: " فإنه محمول على أنه كان يكتب في مصحفه القرآن، ويلحق به من بعض الأحكام والتفاسير ما يعتقد أنه ليس بقرآن، ولكن لم ير تحريم ذلك عليه، ورأى أنها صحيفته، يثبت فيها ما شاء."[٢٢٠]

٤- الباجي، فقد ذكر في الموضع الذي نقلنا عنه سابقًا احتمال إثبات عائشة –رضي الله عنها– لفظ "صلاة العصر" بعد سماعها إياه من النبي ﷺ على جهة التفسير.[٢٢١]

٥- أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، فما أكثر ما حمل قراءة ابن مسعود على هذه الجهة، ومن ذلك قوله: "وينبغي أن يحمل هذا كله على التفسير؛ لأنه مخالف لسواد المصحف الذي أجمع عليه المسلمون".[٢٢٢]

ولا مرية في أن قراءات الصحابة هذه غنية بالتفسير، وحافلة بالبيان، حتى قال مجاهد: " لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت".[٢٢٣] وإنما حفز العلماء على روايتها أن "أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين، وتكون دلائل على معرفة معانيه وعلم وجوهه".[٢٢٤]

---

[٢٢٠] انظر المازري، (١/٤٦٤-٤٦٥).

[٢٢١] انظر الباجي، (١/٢٤٦).

[٢٢٢] أبو حيان، البحر المحيط في التفسير (٢/ ٢٥٥). وانظر دراز، (ص ٣٧: ٣٨).

[٢٢٣] رواه الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، (٥/٢٠٠).

[٢٢٤] أبو عبيد، (ص ٣٢٥). وانظر ما ذكره السيوطي عن القراءة المدرجة في الإتقان (١/٢٦٤).

غير أن الاكتفاء بهذا التوجيه[٢٢٥] مدخول من عددٍ من الوجوه، فمن ذلك أن تصريح الصحابة بالسماع من النبي ﷺ في طائفة من هذه القراءات ظاهر في اعتقادهم قرآنيتها. وعلاوة على ذلك، لو أن إثباتهم إياها في مصاحفهم كان على جهة التفسير لكان ذلك داعيًا لابن مسعود –رضي الله عنه– مثلًا إلى القبول بالجمع العثماني من مبدأ الأمر، وهو ما لم يكن، ثم إن توجيه هذه القراءات بالتفسير لا يغني شيئًا في كثير من وجوه مخالفة المصحف العثماني التي سبق بيانها، ففي بعض هذه الوجوه خلاف لهجي، وفي بعضها نقص عن لفظ المصحف العثماني، ولا يصلح "التفسير" توجيهًا لها.

– ٤ –

القراءة بالمعنى

أخرج الإمام أحمد بإسناده إلى أبي بن كعب –رضي الله عنه– أن النبي ﷺ قال له: "يا أبي بن كعب، إني أقرئت القرآن، فقلت: على حرفين، فقال: على حرفين، أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: على ثلاثة، فقلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ليس منها إلا شاف كاف، **إن قلت: غفورا رحيما، أو قلت: سميعا عليما، أو عليما سميعا فالله كذلك، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب**".[٢٢٦]

---

[٢٢٥] الإيراد المذكور على الكفاية فقط دون أصل التوجيه، إذ هو صحيح متصور في طائفة من القراءات، لكنه مع ذلك غير كاف للأسباب المذكورة في المتن.

[٢٢٦] مسند أحمد، مسند الأنصار، رقم (٢١١٤٩). وصححه على شرط الشيخين الشيخُ شعيب الأرنؤوط محقق المسند. وقد أخرج نحوه الإمام أحمد أيضًا بإسناده إلى عمر وأبي بكرة رضي الله عنهما، فأما حديث عمر ففي مسند المدنيين، رقم (١٦٣٦٦)، وأما حديث أبي بكرة ففي مسند البصريين، رقم (٢٠٤٢٥). قال الهيثمي عن إسناد خبر عمر في مجمع

وروى أبو عبيد عن عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه– أنه قال: " ليس الخطأ أن يدخل بعض السورة في الأخرى، ولا أن يختم الآية بحكيم عليم، أو عليم حكيم، أو غفور رحيم، ولكن الخطأ أن يجعل فيه ما ليس منه، أو أن يختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة".[٢٢٧]

ولقد أفضى ببعض العلماء نظرهم في هذه الآثار إلى القول بأن في الحروف السبعة ضربًا من الإذن بالقراءة بالمعنى وإن اختلف اللفظ، وقد صرح بهذا الطحاوي في مشكل الآثار، إذ قال –معلقًا على حديث أبي السابق–: "فكان في هذا الحديث ما قد دل على أن السبعة الأحرف هي السبعة التي ذكرنا، وأنها مما لا يختلف معانيها، وإن اختلفت الألفاظ التي يتلفظ بها، **وأن ذلك كان توسعة من الله عز وجل عليهم لضرورتهم إلى ذلك وحاجتهم إليه، وإن كان الذي نزل على النبي –صلى الله عليه وسلم– إنما نزل بألفاظ واحدة**". وقال في موضع آخر: " **فوسع عليهم في ذلك أن يتلوه بمعانيه، وإن خالفت ألفاظهم التي يتلونه بها ألفاظ نبيهم صلى الله عليه وسلم التي قرأه بها عليهم، فوسع لهم في ذلك بما ذكرنا**".[٢٢٨]

وذهب البيهقي (ت٤٥٨هـ) إلى أن المراد بهذه الأخبار أن القارئ إن قرأ "غفور رحيم" موضع "حكيم عليم" لا ينسب إلى الإثم؛ لأن جميع ذلك نزل به

الزوائد (١٥١/٧): "رجاله ثقات". وقال في خبر أبي بكرة: "فيه علي بن زيد بن جدعان، وهو سيئ الحفظ وقد توبع، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح".

[٢٢٧] أبو عبيد، (ص٣٥٥). وفي إسناده انقطاع بين إبراهيم النخعي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه، غير أنه روي موصولا عن إبراهيم عن همام عن ابن مسعود. انظر البيهقي، شعب الإيمان، رقم (٢٠٧٦). وعلاوة على ذلك، فقد صحح مراسيل إبراهيم بعض أهل العلم. انظر ابن رجب، شرح علل الترمذي، (٥٤٣/١).

[٢٢٨] شرح مشكل الآثار، (١١٨/٨).

الوحي.[٢٢٩] وتمام هذا القول أن الصحابة قد أُلهموا زوال داعية هذه الرخصة، وأن المصلحة في نسخ القرآن على اللفظ المنزل لا المرادف.[٢٣٠]

والحق أن هذا القول يجافي الحق، وينبو عن الصواب، وبرهان ذلك –كما سبق ذكره– في قول النبي ﷺ لمن اختلف عنده من القراء: "هكذا أنزلت". وكذا في قول أبي وابن مسعود له ﷺ –في الحديث الذي استشهد به الطحاوي والبيهقي– : "ألم تقرئني كذا وكذا"، فذلك صريح في إقراء النبي ﷺ لهم، وفي تلقيهم عنه. وقد سبق –في أكثر من موضع– تصريح الصحابة بالسماع عن النبي ﷺ. وثم دليل ظاهر كذلك على أن الصحابة لم يستجيزوا القراءة بالمعنى، وذلك أن أشدهم تمسكًا بمصحفه هو عبد الله بن مسعود، الذي غل مصحفه، ودعا أصحابه إلى غل مصاحفهم، فلو كانت غاية صنيع عثمان –على ما يُرى في هذا القول– جمعَ الناس على اللفظ المنزل، وإحراق سواه مما كتب على المرادف ففيم أنكر عليه عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما. ثم إنه –علاوة على ذلك– قد أُثر عنه كراهيته خلط المصحف بما ليس منه، حتى كره التعشير فيه.[٢٣١]

–٥–

جمع المصحف على حرف أو أكثر من السبعة

ذهب جمهرة من العلماء –يقدمهم الطبري– إلى أن ما جمع عليه عثمان –رضي الله عنه– الناس لم يكن تمام الحروف السبعة التي نزل القرآن عليها، وإنما بعضها، غير أنهم اختلفوا بعد ذلك على قولين:

فأما القول الأول فقد ذهب الطبري وابن عبد البر والطحاوي –مع رأيه الذي سلف بيانه– إلى أن المصحف العثماني على حرف واحد، وهو الأول، وقد سبق

---

[٢٢٩] انظر، البيهقي السنن الكبرى، (٥٣٩/٢).

[٢٣٠] انظر الطحاوي، (١٢٥/٨). وأبو شامة، (ص ٨٩).

[٢٣١] انظر القرطبي، (١٦٣/١).

أنه قراءة العامة. ومن رأي هؤلاء أن ما دون الحرف الذي جمع عليه عثمان الناس لم ينسخ، وإنما رأت جماعة الصحابة أن المصلحة في طرح هذه الأحرف؛ لما آل إليه حال المسلمين فيها من المراء والتنازع. قال الطبري –بعد أن ساق عددًا من الوقائع التي أفضت إلى الجمع العثماني: إن "إمامَ المسلمين وأميرَ المؤمنين عثمانَ بن عفان رحمة الله عليه، جمع المسلمين – نظرًا منه لهم، وإشفاقًا منه عليهم، ورأفة منه بهم، حِذارَ الردّةِ من بعضهم بعدَ الإسلامَ، والدّخولِ في الكفر بعد الإيمان، إذ ظهر من بعضهم بمحضَره وفي عصره التكذيبُ ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، مع سماع أصحاب رسول الله ﷺ من رسول الله ﷺ النهيَ عن التكذيب بشيء منها، وإخباره إياهم أنّ المِراء فيها كفر– فحملهم رحمةُ الله عليه، إذْ رأى ذلك ظاهرًا بينهم في عصره، ولحَدَاثة عهدهم بنزول القرآن، وفراق رسول الله ﷺ إياهم بما أمِنَ عليهم معه عظيم البلاء في الدين من تلاوة القرآن – على حرف واحد. وجمعهم على مصحف واحد، وحرف واحد، وخَرَّق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه. وعزم على كل من كان عنده مُصحفٌ مخالفٌ المصحفَ الذي جمعهم عليه، أن يخرقه. فاستوسقتْ له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أنّ فيما فعلَ من ذلك الرشدَ والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامُها العادلُ في تركها، طاعةً منها له، ونظرًا منها لأنفسها ولمن بعدَها من سائر أهل ملتها، حتى دَرَست من الأمة معرفتها، وتعفت آثارها، فلا سبيلَ لأحد اليوم إلى القراءة بها، لدثورها وعُفُوِّ آثارها، وتتابعِ المسلمين على رفض القراءة بها، من غير جحود منها صحتَها وصحةَ شيء منها".[٢٣٢]

وأما القول الثاني فمذهب مكي بن أبي طالب وابن الجزري وجماعة من أهل العلم، ومؤداه أن الجمع العثماني كان على بعض الحروف السبعة دون بعض. ومتمسك هؤلاء ما نجده اليوم بين القراء من الاختلاف الذي لا يمكن أن

---

[٢٣٢] الطبري (٦٣/١). وانظر الطحاوي، (١٢٤/٨). وابن عبد البر، التمهيد، (٢٩٦/٨).

يرجع إلى حرف واحد فقط، وكذا ما نجده بين مصاحف الأمصار التي نُسخت في الجمع العثماني من الاختلاف. يقول مكي –بعد أن ساق قول الطبري–: " والذي قدمنا –من أن ما زاد على قراءةٍ لا يخالف المصحف في كل حرف هو من الأحرف السبعة– أصوبُ عندنا لما ذكرنا من أن عثمان –رضي الله عنه–، لم يرد –إذ كتب المصحف– إلا لفظا واحدا بكل حرف مما[٢٣٣] زاد على لفظ واحد، فهو من السبعة جازت القراءة به لموافقته لخط المصحف المجمع عليه... لأنه إن لم يكن من السبعة ولا من مراد عثمان –فهو تغيير في القرآن لا أصل له ولا معنى، فلا بد إما أن يكون إما من السبعة الأحرف، وإما من مراد عثمان، والذي ثبت أن عثمان لم يكتب المصحف إلا على حرف واحد، ولفظ واحد، فما زاد على ذلك فهو من السبعة بلا شك".[٢٣٤]

وقد عورض هذا القول بأن الأمة لا يجوز لها أن تهمل شيئًا من القرآن، ولا أن تُجمع على تركه، فعن هذا ذهبت طائفة من أهل العلم إلى اشتمال مصحف عثمان على الحروف السبعة جميعًا، ومنهم القاضي الباقلاني، وابن حزم، وعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ).

وأجيب عن معارضتهم تلك بأن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن على وجه الحتم والإلزام، بل رخصة نُظر فيها إلى مصلحة الأمة من التخفيف والتيسير، فلما آل أمر الناس إلى المراء في القرآن، وإنكار بعضهم على بعض فيه كانت المصلحة في جمع الناس على بعض هذه الأحرف دون بعض. قال الطبري: "إن أمرَه إياهم بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنما كان أمرَ إباحة ورخصة؛ لأنّ القراءة بها لو كانت فرضًا عليهم، لوجب أن يكونَ العلمُ بكل حرف

---

[٢٣٣] كذا وردت في النص، ولعلها "فما".

[٢٣٤] مكي، الإبانة، (٤٣: ٣٣ بتصرف). وانظر ابن الجزري، المنجد، (ص ٧٣). ويشبه أن يكون هذا مذهب الشيخ شاكر أيضًا. انظر الأحرف السبعة، (ص ٣٤٨).

من تلك الأحرف السبعة، عند من تقوم بنقله الحجة، ويقطع خبرهُ العذر، ويزيل الشك من قَرَأة الأمة. وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل على أنهم كانوا في القراءة بها مخيرين، بعد أن يكون في نقلة القرآن من الأمة من تجبُ بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة".[٢٣٥]

وإذن فثمة احتمالات خمس، ثلاثة منها لا تعد ما وقع في مصاحف الصحابة من المخالفة قرآنًا، وثنتان منها تثبت القرآنية لها، وهما النسخ وجمع المصحف على بعض الحروف السبعة، ولعل في مجموع هذين الاحتمالين التفسير الصائب لمصاحف الصحابة، والجواب عن الأسئلة التي تقدمت مطلع الفصل، وتفصيل ذلك في النقاط الآتية.

١- كانت هذه القراءات المخالفة المنسوبة إلى الصحابة -في جملتها دون أفرادها- من الأحرف السبعة التي تنزل القرآن عليها، ويلزم من ذلك أنها كانت متواترة قبل الجمع العثماني.

٢- إنما ساغ لعثمان وجماعة الصحابة -رضي الله عنهم- جمعُ الناس على حرف واحد منها -أو طائفة من حروفها- صونًا للقرآن عن المراء فيه، وحفظًا لدين الناس من أن يُكذبوا شيئًا من القرآن.

٣- آل أمر هذه الأحرف إلى الاندراس، وانتقلت من علم العامة إلى علم الخاصة، ولا سبيل لأحد الآن إلى الجزم بها، أو القراءة عليها.

٤- ولا محل بعد ذلك لسؤال النظم المعجز، ذلك أن انتقال هذه الروايات من التواتر إلى الآحاد، وانتفاء القرآنية عنها بانتفاء التواتر قد أنزلها -من جهة النقل- منزلة الأحاديث، من جهة جواز الرواية بالمعنى دون التزام اللفظ.

بقي أن نتناول مسألتين تتصلان بمصاحف الصحابة، غير أنهما تخالفان سائر مظاهر الخلاف بين هذه المصاحف ومصحف الجماعة، وهما: موقف عبد

---

[٢٣٥] الطبري، (١/٦٤).

الله ابن مسعود –رضي الله عنه– من المعوذتين. وكلام "القنوت" –أو ما سمي سورتي "الخلع" و"الحفد"– في مصحف أبي بن كعب رضي الله عنه.

المسألة الأولى: خلو مصحف ابن مسعود من المعوذتين[٢٣٦]

أخرج البخاري في صحيحه عن زر بن حبيش، "قال: سألت أبي بن كعب، قلت: يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا، فقال أبي: سألت رسول الله ﷺ فقال لي: «قيل لي فقلت» قال: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ."[٢٣٧] وإن إبهام هذه الرواية الذي يرده بعض الشراح إلى استعظام المسألة[٢٣٨] قد فسرته روايات أخرى، منها ما أخرجه ابن حبان بإسناده إلى زر، وفيه من قوله لأبي: "إن ابن مسعود كان يحك المعوذتين من المصاحف، ويقول إنهما ليستا من القرآن فلا تجعلوا فيه ما ليس منه".[٢٣٩] ولقد تفاوت رأي العلماء في موجب هذا الخبر وأضرابه على النحو الآتي:

القول الأول: ذهبت طائفة من أهل العلم إلى رد هذا الخبر لعدم الصحة، ومنهم ابن حزم والنووي (ت٦٧٦هـ)، وأنه مردود بما صح من تلقي عاصم القراءة

---

[٢٣٦] وقد روي كذلك أن مصحف ابن مسعود كان خلوا من الفاتحة، أخرجه أبو عبيدة في فضائل القرآن عن ابن سيرين (ص ٣١٨)، وإسناده صحيح كما قال السيوطي في الإتقان (٢٧٣/١). غير أن الأمر فيها أهون من أمر المعوذتين، ذلك أنه –رضي الله عنه– لما سئل عن عدم كتابتها، قال: "لو كتبتها لكتبتها مع كل سورة". ومراده أنها تتكرر في كل ركعة من الصلاة، فاختصر بعدم كتابتها لوثوقه من حفظ الناس لها. انظر القرطبي، (١١٥/١). وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (ص ٣٥). والسيوطي، الإتقان (٢٧٢/١).

[٢٣٧] صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: "الله الصمد"، رقم (٤٩٧٧).

[٢٣٨] انظر ابن حجر، (٧٤٢/٨).

[٢٣٩] صحيح ابن حبان، كتاب الحدود، باب الزنا وحده، رقم (٤٤٢٨). وأخرج نحوا منه أحمد في مسنده، مسند الأنصار، رقم (٢١١٨٩).

عن زر بن حبيش عن ابن مسعود، وفيها المعوذتان وأم الكتاب.[٢٤٠] والحق كما يقرر ابن حجر أن الخبر صحيح الإسناد.[٢٤١]

القول الثاني: التسليم بصحة الخبر، وبظاهر ما يُفهم منه من اعتقاد ابن مسعود –رضي الله عنه– من نفي القرآن، ويرد ذلك إلى ظنه أنهما عُوذتان، وليستا من كتاب الله؛ لما رأي النبي ﷺ يعوذ الحسن والحسين بهما، وأنه أقام على ظنه ومخالفة الصحابة جميعًا. وهذا قول ابن قتيبة.[٢٤٢]

القول الثالث: تأول هذا الخبر بوجوه من التأويل، أبرزها حمله على إنكار الكتابة دن إنكار القرآنية، فعندهم أن ابن مسعود كان يعتقد قرآنيتهما، لكنه لم يثبتهما في مصحفه لأن السنة عنده ألا يكتب إلا ما بلغه أمر النبي ﷺ بكتابته، ولم يبلغه ذلك في المعوذتين، ولعل أول القائلين به القاضي أبو بكر في الانتصار، ثم قال به كثير من بعده، كالغزالي والمازري وابن الهمام.[٢٤٣] ومن وجوه التأول كذلك ما رآه ابن الأنباري من أن إعراضه عن كتابتهما كان لأمن النسيان فيهما، كما ثبت مثل ذلك عنه في الفاتحة.[٢٤٤] وربما يرد هذه الوجوه من التأويل ما ورد من تعليله –رضي الله عنه– لعدم كتابتهما بالقول: "ليستا من كتاب الله".[٢٤٥]

---

[٢٤٠] انظر ابن حزم، المحلى، (٣٢/١). والنووي، المجموع شرح المهذب، (٣٩٦/٣).

[٢٤١] انظر ابن حجر، فتح الباري، (٧٤٣/٨).

[٢٤٢] انظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (٣٤: ٣٥). وتأويل مختلف الحديث، (ص٧٦).

[٢٤٣] انظر الباقلاني، (٣٠٠/١ وما بعدها)، وقد أطال القاضي الكلام في هذا الباب. وانظر الغزالي، (ص١١٥). والمازري، إيضاح المحصول، (ص٤٣٩). وابن أمير الحاج، (٢١٦/٢).

[٢٤٤] انظر القرطبي، (٢٥١/٢٠).

[٢٤٥] انظر ابن حجر، فتح الباري، (٧٤٣/٨).

القول الرابع: أن لابن مسعود في المعوذتين قراءةً خاصة، وهي حذف لفظ "قل" في أولهما، وذلك اللفظ هو –دون سواه– ما لم يثبته في مصحفه، وأنه كان يستدل لقراءته بأن النبي ﷺ قد أُمر بالتعوذ بهما، والمتعوذ لا يناسبه أن يأمر من يتعوذ به بالقول. وقد ذهب هذا المذهب البقاعي (ت٨٨٥هـ)، واستدل له بمناسبته لكلام أبي في حديث البخاري السابق، فإن فيه جوابَ النبي ﷺ لأبي: "قيل لي، فقلت"، أي: لا أسقط شيئًا مما أُنزل عليّ. ولو كان ابن مسعود –رضي الله عنه– ينكر قرآنية جميع المعوذتين لم يكن الجواب مطابقًا. يوضحه أن ابن مسعود لم ينكر مطلق نزول المعوذتين، كما دلت عليه الآثار السابقة، وجواب أبي –بما فيه من كلام النبي ﷺ– ليس فيه التصريح بالقرآنية، بل غايته إثبات مطلق النزول، وليس مما ينازع فيه ابن مسعود، فحمله على لفظ "قل" وحده مخلص من هذا الإشكال، إذ يصير سؤال زر عن هذا اللفظ، وجواب أبي عنه.[٢٤٦]

بيد أن هذا القول –على وجاهته– لا يخلو من الإيراد، فإن ظاهر الروايات في المسألة أن ما لم يُثبت في مصحف ابن مسعود هو المعوذتان جميعًا، وعلى ذلك قال صاحبه عبد الرحمن بن يزيد النخعي عنه: " كان يحك المعوذتين من المصحف، يقول: ليستا من كتاب الله".[٢٤٧] وما كان أصحاب ابن مسعود – وتلاميذهم من بعدهم– ليستشكلوا مخالفة قراءته لقراءة الجماعة في لفظ "قل"، وقد علموا وعلم الناس وقوع ما كان من جنس هذا في باب الحروف. ولئن أمكن للبقاعي صرف لفظ أصحاب ابن مسعود عن ظاهره بحمله على إرادة لفظ واحد من المعوذتين، فأهون من ذلك أن يقال: إنما أراد أبي بن كعب بحكاية قول النبي ﷺ: "قيل لي، فقلت" الإخبارَ بأنهما قرآن، فذلك ما قيل له ﷺ، فاحتمله عنه أبي.[٢٤٨]

---

[٢٤٦] انظر البقاعي، مصاعد النظر، (٣/٣١٣).

[٢٤٧] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب العين، عبد الله بن مسعود الهذلي، رقم (٩١٥٠)، ووثق الهيثمي رجاله في مجمع الزوائد (٧/١٤٩).

[٢٤٨] انظر العيني، عمدة القاري، (٢٠/١٠).

ولا مرية أن هذه المسألة من أصعب مسائل المصاحف وأشدها تعقيدا، حتى أبهم بعض تلاميذ أصحاب ابن مسعود لفظها، وأجملوا القول فيها استعظامًا لها. غير أنه يمكن تقرير عدد من الحقائق بصددها:

الحقيقة الأولى: أن أحدًا من تلاميذ ابن مسعود لم يذهب مذهبه في المعوذتين، على حرصهم على متابعته، وكلَفهم بموافقته.

الحقيقة الثانية: أن المعوذتين –وبمعزل عن موقف ابن مسعود رضي الله عنه– لا يُرتاب في تواترهما، وأن نقلهما كان على صفة نقل سائر القرآن من الذيوع والاستفاضة. ولئن سُلِّم بقول ابن قتيبة في المسألة –من إقامة ابن مسعود على القول بعدم قرآنيتهما– فإن ذلك لا يقدح في التواتر، ومن وراءه القرآنية.

الحقيقة الثالثة: أن الإجماع على قرآنية المعوذتين متحقق بعد زمان ابن مسعود، وعلى ذلك يُحكم بكفر منكرهما.[٢٤٩]

وأما الأمر الرابع –وهو مأخوذ بالنظر في ظواهر الألفاظ– فرجوع ابن مسعود إلى الإقرار بقرآنيتهما، ومبنى ذلك ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بإسناده عن فلفلة الجعفي، "قال: فزعت –فيمن فزع– إلى عبد الله في المصاحف، فدخلنا عليه، فقال رجل من القوم: إنا لم نأتك زائرين، ولكنا جئنا حين راعنا هذا الخبر، فقال: "إن القرآن أنزل على نبيكم من سبعة أبواب على سبعة أحرف –أو حروف– وإن الكتاب قبلكم كان ينزل –أو نزل– من باب واحد على حرف واحد، معناهما واحد".[٢٥٠] وقد ترجم لهذا الباب بقوله :" رضاء عبد الله بن مسعود بجمع

---

[٢٤٩] الهيتمي، ابن حجر، الإعلام بقواطع الإسلام، (ص ٨٨). وابن حجر، فتح الباري، (٧٤٣/٨).

[٢٥٠] ابن أبي داود، (١٩٣/١). وأخرجه أحمد، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، رقم (٤٢٥٢). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٢): "وفيه عثمان بن حسان العامري، وقد ذكره ابن أبي حاتم، ولم يجرحه، ولم يوثقه، وبقية رجاله ثقات". على أن ابن حبان قد ذكره في الثقات (١٩٣/٧).

عثمان –رضي الله عنه– المصاحف". ونظر فيه ابن كثير من جهة أن لفظ الخبر لا ينبئ عن الرجوع.[٢٥١] غير أن هذا الخبر وإن خلا من صريح الرضا بصنيع عثمان –رضي الله عنه– في تحريق ما دون مصحف الجماعة، فإن فيه إقرارًا بأن ما جمع الناس عليه بعض حروف القرآن التي أنزل الله تعالى، وينتظم ذلك –ولا ريب– المعوذتين.[٢٥٢]

المسألة الثانية: كلام القنوت في مصحف أبي

سبق في مظاهر الخلاف بين مصاحف الصحابة والمصحف الإمام أن مصحف أبي –رضي الله عنه– قد نُسبت إليه سورتان ليستا في مصحف الجماعة، وأن اسميهما "الخلع" و"الحفد"[٢٥٣]. وقد اختلف العلماء في هذا الخبر على ثلاثة أقوال:

أولها: التسليم بظاهره، وأن أبيًا –رضي الله عنه– قد اعتقد قرآنية السورتين؛ لما رأي النبي ﷺ يدعو بهما في صلاته. وهذا قول ابن قتيبة.

وثانيها: أنه إنما أثبته في مصحفه دعاءً، لا على أنه من القرآن، وهذا قول القاضي الباقلاني.

وثالثها: إمكان النسخ، وقد أثبته القاضي احتمالا، وجزم به السيوطي.[٢٥٤]

---

[٢٥١] انظر ابن كثير، (٣٢/١).

[٢٥٢] يرى الشيخ محمود شاكر أن هذا الخبر عن ابن مسعود –رضي الله عنه– فيه الرضا بصنيع عثمان، بل والمنافحة عنه، انظر كتابه الأحرف السبعة، (ص٣٥٦).

[٢٥٣] انظر خبر السورتين في مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب القنوت، رقم (٤٩٧٠). وابن أبي شيبة، كتاب الصلوات، رقم (٧٠٣٠). وأبو عبيد، (ص٣١٨). وقد سبق الحكم على الخبر ص (٢٧).

[٢٥٤] انظر الباقلاني، (١٩٩/١). والسيوطي، أسرار ترتيب القرآن، (ص٤٨).

والحق أن هذه المسألة ليست في الإشكال كسابقتها، والجواب باحتمال إثبات كلام القنوت على سبيل الدعاء، لا على أنه قرآن ظاهرٌ، ولا يرده شيء. ومما يشهد لعدم قرآنيتهما –سواء أكان ذلك بسبيل الدعاء أو النسخ– ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بإسناده إلى كثير بن أفلح "لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف، جمع له اثني عشر رجلا من قريش والأنصار، فيهم أبي بن كعب، وزيد بن ثابت قال فبعثوا إلى الربعة التي في بيت عمر.."[٢٥٥] فشهود أبي الجمع، ومشاركته فيه مؤذن بإقراره لما حواه المصحف العثماني من السور، وأن ما سواها ليس قرآنا.

[٢٥٥] ابن أبي داود، (٢١٣/١). وصحح الخبر ابن كثير، انظر تفسيره، (٣٢/١).

الخاتمة

لا ريب أن "مصاحف الصحابة" قد شغلت محلًا بارزا من عناية العلماء والباحثين قديمًا وحديثا، ومرد ذلك إلى ما تمثله من إشكالٍ في تاريخ القرآن، له آثار شتى في علوم مختلفة. ويمكن إجمال ما انتهى إليه هذا البحث في النقاط الآتية.

١- مدار الإشكال الذي يمثله مبحث "مصاحف الصحابة" -أو بالأحرى ما خالفت فيه مصحف الجماعة- هو صفتها من حيث القرآنية وعدمها، وما يستتبع أيًا من الوصفين من أسئلة التواتر والتدوين وغيرها مما سبق بيانه، ولا سيما مع ثبوت الخلاف بين هذه المصاحف ومصحف الجماعة بما يشبه التواتر المعنوي.

٢- الظاهر أن الصحابة -رضوان الله عليهم- قد شرعوا في تدوين مصاحفهم في حياة النبي ﷺ، ولم يفرغوا من ذلك إلا في خلافة عمر رضي الله عنه.

٣- لا يبعد أن يقال: كانت للصحابة مصاحف كثيرة، غير أن المراد في هذا الباب من كانت في مصاحفهم وجوهٌ من الخلاف مع مصحف الجماعة، وقد أحصيت في هذا البحث أربعة عشر مصحفًا للصحابة. وعلاوة على ذلك ثمة قراءات مخالفة لمصحف الجماعة صحت نسبتها إلى عدد من الصحابة دون أن يُعرف لهم مصحف.

٤- استمر وجود مصاحف الصحابة زمنًا بعد الجمع العثماني، واتخذ هذا الوجود مظاهر عدة، منها الوجود المادي لهذه المصاحف، ومنها استمرار تداول قراءاتهم، ولا سيما قراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- عند أهل الكوفة، وأعظم هذه المظاهر بقاء ما يوافق الرسم العثمانيَّ من هذه القراءات -وقد نُقلت بالتواتر- لدى القراء السبعة.

٥- اختلف العلماء في محل قراءات الصحابة ومصاحفهم من قسم القراءات، فذهب فريق إلى تسميتها بالشاذة، وهي قسيمة المتواترة، ومال آخرون إلى اعتدادها من الآحاد، وجعل "القراءة الشاذة" علمًا على صنف آخر من القراءات. غير أن

الفريقين متفقان على أنها لا تتصف –بعد الجمع العثماني– بالتواتر، ولا تجوز بها الصلاة.

٦– علاوة على تمسك بعض الصحابة بما في مصاحفهم وقراءاتهم من خلاف مصحف الجماعة –مع الإقرار بصحة الأخير– فقد ابتعث بعض المتأخرين –كابن شنبوذ– الجدل المتصل بهذه المصاحف، فلقوا نكرانًا بالغًا من العلماء في ذلك الزمان، وكان من أثر هذا النكران تدوين طائفة من المصنفات كرد ابن الأنباري على من خالف مصحف عثمان.

٧– لا مرية أن التواتر صفة ملازمة للقرآن، فلا يثبت القرآن دونها، ولا ريب –كذلك– أن مصاحف الصحابة تعوزها هذه الصفة، فليست اليوم قرآنًا؛ أن كان سبيل نقلها مخالفًا لنقل القرآن. غير أن هذا لا يعني أنها لم تكن متواترة يوم جمع عثمان –رضي الله عنه– مصحفه الإمام، وقد ترجح لي في هذا البحث أن قراءات الصحابة –في الجملة– من الحروف السبعة، وأن الجمع العثماني لم يكن على تمام هذه السبعة، وإنما على بعضها، فبذلك آلت مصاحف الصحابة إلى الدروس، وانتقلت من تواتر القرآن إلى آحادية الأخبار.

٨– محل البحث في مصاحف الصحابة إنما هو جملتها التي يثبت لها التواتر، أو هو مصاحف الصحابة من جهة الأصل، أو من حيث هي، وليس الكلام في كل فردٍ من قراءاتهم التي وجدت في مصاحفهم وإن نقلت بطريق صحيح، وفرق ما بين الأمرين أن جنس هذه القراءات المخالفة لمصحف الجماعة يثبت لها التواتر المعنوي، ولا كذلك كل قراءة منها.

ثبت المراجع

- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن الرازي (ت٣٢٧هـ)

١- الجرح والتعديل، ادائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، (١٣٧٢هـ/١٩٥٣م).

- ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث (ت٣١٦هـ)

٢- المصاحف، ت: د/ محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، (١٤٢٣/٢٠٠٢). وطبعة د/ آرثر جفري، المطبعة الرحمانية، مصر، ط١، (١٩٣٦/١٣٥٥).

- ابن البازري، هبة الله بن عبد الرحيم الحموي (ت٧٣٨هـ)

٣- ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، (١٤١٨/١٩٩٨).

- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ)

٤- النشر في القراءات العشر، ت: الشيخ/ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥- منجد المقرئين، دار الكتب العلمية، وضع حواشيه الشيخ زكريا عميرات، بيروت، ط١، (١٤٢٠/١٩٩٩).

- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)

٦- فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، ت: د/ حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، (١٤٠٨/١٩٨٧).

٧- نواسخ القرآن، ت: د/ محمد أشرف علي المليباري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٢، (١٤٢٣/٢٠٠٣).

- ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت٧٧١هـ)

٨- منع الموانع عن جمع الجوامع، ت: د/ سعيد بن علي محمد الحميري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، (١٤٢٠/١٩٩٩).

٩- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، ت: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي (ت٥٤٣هـ)

١٠- العواصم من القواصم، ت: د/ عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة.

- ابن المنير، أحمد بن محمد السكندري (ت٦٨٣هـ)

١١- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، بذيل الكشاف، ضبط وتوثيق أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦).

- ابن أمير الحاج، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد (ت٨٧٩هـ)

١٢- التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

١٣- حلبة المجلي وبغية المهتدي في شرح منية المصلي وغنية المبتدي، اعتنى به أحمد بن محمد الغلاييني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (٢٠١٥م).

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)

١٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (١٤٢٠/١٩٩٩).

- ابن حبان، أبو حاتم البستي (ت٣٥٤هـ)

١٥- الثقات، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م).

١٦- صحيح ابن حبان، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ)

١٧- الإصابة في تمييز الصحابة، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٥هـ).

١٨- فتح الباري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، (د.ت).

١٩- تقريب التهذيب، ت: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، (١٤٠٦/١٩٨٦).

٢٠- تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، (١٣٢٥هـ).

- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (ت٤٥٦هـ)

٢١- الإحكام في أصول الإحكام، ت: الشيخ أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٢- الفِصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة

٢٣- المحلى بالآثار، ت: د/عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ)

٢٤- جمهرة اللغة، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، (١٩٨٧م).

- ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد (ت ٥٢٠هـ)

٢٥- البيان والتحصيل، ت: د/ محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، (١٤٠٨/١٩٨٨).

- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد (ت٢٣٠هـ)

٢٦- الطبقات الكبرى، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، (١٩٦٨م).

- ابن شبة، أبو زيد عمر بن شبة (ت٢٦٢هـ)

٢٧- تاريخ المدينة، ت: فهيم محمد شلتوت، جدة، (١٣٩٩هـ).

- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (ت١٢٥٢هـ)

٢٨- رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، دار الفكر، بيروت، ط٢، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)

٢٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ت: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

٣٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، (١٣٨٧هـ/١٩٦٧م).

- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت٥٧١هـ)

٣١- التاريخ الكبير، اعتنى به الشيخ عبد القادر بدران، مطبعة روضة الشام، (١٣٣٢هـ).

٣٢- تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، (١٤١٥/١٩٩٥م).

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)

٣٣- تأويل مختلف الحديث، ت: محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي ومؤسسة الإشراق، بيروت- الدوحة، ط٢، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).

٣٤- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/ (١٤٢٨/٢٠٠٧).

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ)

٣٥- تفسير القرآن العظيم، ت: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الرياض، ط٢، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

- ابن مازه، برهان الدين بن مازه البخاري (ت٦١٦هـ)

٣٦- المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ت: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).

- ابن وهب، عبد الله بن وهب (ت١٩٧هـ)

٣٧- الجامع في الأحكام، ت: د/ رفعت فوزي عبد المطلب، و د/ علي عبد الباسط مزيد، دار الوفاء، ط١، (١٤٢٥/٢٠٠٥).

- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت٣٢١هـ)

٣٨- شرح مشكل الآثار، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

- أبو حيان، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)

٣٩- البحر المحيط في التفسير، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (١٤٢٠هـ).

- أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥هـ)

٤٠- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ت: طيار آلتي قولاج، دار صادر – بيروت، (١٣٩٥/١٩٧٥).

- أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)

٤١- فضائل القرآن، ت: مروان العطية، وآخران، دار ابن كثير، (دمشق – بيروت)، ط١، (١٤١٥/١٩٩٥).

- أحمد، الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)

٤٢- المسند، ت: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٢١/٢٠٠١).

- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)

٤٣- تهذيب اللغة، ت: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (٢٠٠١م).

- إستل ويلان

٤٤- "الشاهد المغفول عنه: دليل على التدوين المبكر للقرآن". ترجمه إلى العربية محمد عبد الفتاح، منشور بالموقع الإلكتروني لمركز تفسير.

- الأصفهاني، شمس الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن (ت٧٤٩هـ)

٤٥- بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه)، ت: د/ محمد مظهر بقا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

- الآمدي، سيف الدين على بن محمد (ت٦٣١هـ)

٤٦- أبكار الأفكار، ت: د/ أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، (١٤٢٤/٢٠٠٤).

- الإيجي، القاضى عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت٧٥٦هـ)

٤٧- المواقف، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت٤٧٤هـ)

٤٨- المنتقى شرح الموطأ، مطبعة السعادة، ط١، (١٣٣٢هـ).

- الباقلاني، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب (ت٤٠٣هـ)

٤٩- الانتصار للقرآن، ت: د/ محمد عصام القضاة، دار الفتح ودار ابن حزم، (عَمان-بيروت)، ط١، (١٤٢٢/٢٠٠١).

- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)

٥٠- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه)، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، (١٤٢٢هـ).

- بلاشير

٥١- (القرآن: نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره)، نقله إلى العربية رضا سعادة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، (١٩٧٤م).

- بهنام صدقي وأوي بيرجمان

٥٢- "موازنة بين مصحف عثمان وإحدى مخطوطات صنعاء (طرس صنعاء ١): نظرات حول تاريخ تدوين القرآن "، ترجمة د. حسام صبري، منشور بالموقع الإلكتروني لمركز تفسير.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ)

٥٣- السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، (١٤٢٤/٢٠٠٣).

٥٤- الجامع لشعب الإيمان، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط١، (١٤٢٣/٢٠٠٣).

- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت: ٢٧٩هـ)

٥٥- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، ت: الشيخ أحمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط٢، (١٣٩٥/١٩٧٥).

- التهانوي، محمد بن علي (المتوفى بعد ١١٥٨هـ)

٥٦- كشاف اصطلاحات الفنون، ت: د/ علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، (١٩٩٦م).

- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت٤٢٧هـ)

٥٧- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ت: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (١٤٢٢/٢٠٠٢).

- الجابري، محمد عابد

٥٨- مدخل إلى القرآن الكريم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، (٢٠٠٦).

- الجرمي، إبراهيم محمد

٥٩- معجم علوم القرآن، دار القلم، دمشق، ط١، (١٤٢٢/٢٠٠١).

- الجزائري، السيد نعمة الله

٦٠- منبع الحياة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢، د.ت.

- الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي (ت٣٧٠هـ)

٦١- شرح مختصر الطحاوي، ت: د/عصمت الله عنايت الله أحمد وآخرون، دار البشائر الإسلامية ودار السراج، (بيروت- المدينة المنورة)، ط١، (١٤٣١/٢٠١٠).

- جولدتسير

٦٢- مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة عبد الحليم النجار، المركز القومي للترجمة، (٢٠١٣م).

- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)

٦٣- المستدرك اعلى الصحيحين مع تضمينات الإمام الذهبي في التلخيص، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١١/١٩٩٠).

- الخطيب البغدادي، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)

٦٤- تاريخ بغداد، ت: بشـــار عواد معروف، دار الغرب الإســـلامي، بيروت، ط١، (١٤٢٢/٢٠٠٢).

٦٥- تقييد العلم، ت: يوسف العش، المعهد العلمي الفرنسي بدمشق، مشق، (١٩٤٩م).

- الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)

٦٦- كتاب العين، ت: د/ مهدي المخزومي، و د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- د. عبد العلي المسئول

٦٧- معجم مصطلحات علم القراءات، دار السلام، القاهرة، ط١، (١٤٢٨/٢٠٠٧).

- د. غانم قدوري

٦٨- "كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان لابن الأنباري"، بحث قُدم إلى المؤتمر العلمي الأول لجامعة الأنبار بالعراق عام ١٩٩٢م.

- الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان (ت ٤٤٤هـ)

٦٩- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، مع كتاب النقط، ت: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- دراز، محمد عبد الله (ت١٩٥٨م)

٧٠- مدخل إلى القرآن الكريم، ترجمة محمد عبد العظيم علي، دار القلم، الكويت، (١٤٠٤/١٩٨٤).

- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على (ت٧١١هـ)

٧١- لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، (١٤١٤هـ).

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)

٧٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: د/بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٤٢٤/٢٠٠٣).

٧٣- سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

٧٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، (١٣٨٢هـ/١٩٦٣م).

- الرازي، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)

٧٥- المحصول في علم أصول الفقه، ت: د/ طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، (١٤١٨/١٩٩٧).

- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي (ت١١٢٢هـ)

٧٦- شرح الزرقاني على الموطأ، ت: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، (١٤٢٤/ ٢٠٠٣)

- الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت ١٣٦٧هـ)

٧٧- مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط٣.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر (ت٧٩٤هـ)

٧٨- البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط٣، (١٤٠٤/١٩٨٤).

٧٩- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، ت: د/ عبد الله ربيع و د/ سيد عبدالعزيز، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط٢، (٢٠٠٦م).

- الزنجاني، أبو عبد الله

٨٠- تاريخ القرآن، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (١٣٥٤/١٩٣٥)

- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي (ت٣٢٤هـ)

٨١- السبعة في القراءات، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، (١٤٠٠هـ).

- سيناي، نيكولاي

٨٢- "متى أصبح القرآن نصًا مغلقا"، ورقة ترجمها عن الإنجليزية حسام صبري، منشورة بالموقع الإلكتروني لمركز تفسير.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)

٨٣- الإتقان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م).

٨٤- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ت: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي ومركز هجر، مركز هجر، القاهرة، ط١، (٢٠٣٣/١٤٢٤)

٨٥- أسرار ترتيب القرآن، ت: عبد القادر أحمد عطا ومرزوق علي إبراهيم، دار الفضيلة، القاهرة.

- شاهين، عبد الصبور

٨٦- تاريخ القرآن، نهضة مصر، القاهرة، ط٣، (٢٠٠٧م).

- شاكر، محمود

٨٧- الأحرف السبعة، حره خالد فتحي، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، (٢٠٢٢/١٤٤٣).

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)،

٨٨- المعجم الكبير، ت/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

٨٩- الدعاء، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٣هـ).

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)

٩٠- تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، ط٢، (١٣٨٧هـ).

٩١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت: الشيخ محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

- الصاعدي، عبد الحميد

٩٢- "نصوص ابن الأنباري من كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان"، بحث منشور بحولية مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، العدد (٢٧).

- عبد الرزاق، أبو بكر بن همام بن نافع الصنعاني (ت: ٢١١هـ)

٩٣- المصنف، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، (١٤٠٣هـ).

- العلامة الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦هـ)

٩٤- نهاية الوصول إلى علم الأصول، ت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، قم، ط١، (١٤٣١هـ).

- الغزالي، حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت٥٠٥هـ)

٩٥- المستصفى من علم الأصول، ت: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)

٩٦- معاني القرآن، ت: محمد علي النجار وآخران، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.

- الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧هـ)

٩٧- المعرفة والتاريخ، ت: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (١٤٠١/١٩٨١).

- القليوبي، أحمد سلامة القليوبي (ت١٠٦٩هـ)

٩٨- حاشية القليوبي على شرح المحلي على المنهاج مع حاشية عميرة، دار الفكر – بيروت، (١٤١٥/١٩٩٥).

- قولاج، طيار آلتي

٩٩- مقدمة نشرة المصحف المنسوب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، (١٤٣٢/٢٠١١).

- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت٥٤٨هـ)

١٠٠- مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار، ت: محمد علي آذرشب، مركز البحوث والدراسات للتراث المخطوط، طهران، ط١، (١٤٢٩/٢٠٠٨).

- الكتاني، محمد عبد الحي بن عبد الكبير (ت ١٣٨٢هـ)

١٠١- نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، ت: عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط٢.

- الكندي، عبد المسيح بن إسحاق

١٠٢- رسالة إلى عبد الله الهاشمي يرد بها عليه ويدعوه إلى النصرانية.

- البلقيني، جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان (ت٨٢٤هـ)

١٠٣- مواقع العلوم في مواقع النجوم، ت: د/ أنور محمود المرسي خطاب، دار الصحابة للتراث، طنطا، (٢٠٠٧م).

- المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (ت٧٤٢هـ)

١٠٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: د/بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

- معرفة، محمد هادي

١٠٥- التمهيد في علوم القرآن، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، (١٤٣٢/٢٠١١)

- مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)

١٠٦- الإبانة عن معاني القراءات، ت: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

- موتسكي، هرلد

١٠٧- "إعادة تقييم المقاربات الغربية في ضوء التطورات المنهجية الحديثة"، ورقة ترجمها عن الإنجليزية مصطفى هندي، منشورة بالموقع الإلكتروني لمركز تفسير.

- روستوفدني، موسى جار الله

١٠٨- تاريخ القرآن والمصاحف، المطبعة الإسلامية، بترسبورغ، (١٣١٣هـ).

- الموقع الإلكتروني لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية.
- النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق (ت٣٨٠هـ)

١٠٩- الفهرست، ت: د/ أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، (١٤٣٠/٢٠٠٩).

- نولدكه وشفالي

١١٠- تاريخ القرآن، ترجمة د. جورج تامر وآخرين، دار نشر جورج ألمز، ط١، بيروت، (٢٠٠٤م).

- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)

١١١- المجموع شـــرح المهذب، مع تكملة الســـبكي والمطيعي، حققه وعلق عليه وأكمله: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة.

١١٢- شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، (١٣٩٢هـ).

- النويري، أبو القاسم محمد بن محمد (ت٨٥٧هـ)

١١٣- شرح طيبة النشر، تحقيق د/مجدي محمد سرور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)

١١٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق حسام القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري (ت٦٣٠هـ)

١١٥- الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت٥٤٢هـ)
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)
- الأبياري، إبراهيم

١١٦- تأريخ القرآن، دار الكتاب المصري (القاهرة) ودار الكتاب اللبناني (بيروت)، ط٣، (١٤١١هـ/١٩٩١م).

- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)

١١٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

- السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت٦٤٣هـ)

١١٨- جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)

١١٩- الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

- القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي، (ت٦٧١هـ)

١٢٠- الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، (١٣٨٤هـ /١٩٦٤م).

- حازم حيدر

١٢١- مدخل إلى التعريف بالمصحف الشريف، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، ط١، (١٤٣٥هـ/٢٠١٤م).

١٢١- عبد الستار فراج

١٢٢- أحرف القرآن، مقال ملحق بكتاب الأحرف السبعة للشيخ شاكر،

- المازري، أبو عبد الله محمد بن علي المازري، (ت٥٣٦هـ)

١٢٣- المعلم بفوائد مسلم، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، ط٢، (١٩٨٨م).

- مالك، الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)

١٢٤- موطأ مالك، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤٠٦هـ/١٩٨٥م).

- مسلم، الإمام أبو الحسن بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)

١٢٥- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)

١٢٦- المصنف، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار التاج، بيروت، ط١، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

- الهيتمي، شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري(ت٩٧٤هـ)

١٢٧- الإعلام بقواطع الإسلام، تحقيق محمد عواد العواد، دار التقوى، سوريا، ط١، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م)

- البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن (ت٨٨٥هـ)

١٢٨- مصاعد النظر في الإشراف على مقاصد السور، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م).

- العيني، بدر الدين العينى (ت٨٥٥هـ)،

١٢٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- المازري، أبو عبد الله المازري (ت٥٣٦هـ)

١٣٠- إيضاح المحصول من برهان الأصول، ت: د/عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١.

- Alphonse Mingana

131- TRANSMISSION OF THE KUR'AN ACCORDING TO CHRISTIAN WRITERS, Muslim World 7:(1917), 402–414.

- MICHAEL COOK

132- A KORANIC CODEX INHERITED BY MĀLIK FROM HIS GRANDFATHER, in Proceedings of the Sixth International Congress on Graeco-Oriental and African Studies, Graeco-Arabica, ed. Vassilios Christides and Theodore Papadopoullos, VII-VIII, Nicosia, 7-8 (1999-2000), p. 93-105